

نيل المنح

بشرح إملاء الشيخ ابن باديس في علم المصطلح

إعداد
محفوظ بن عامر

تقديم
فضيلة الشيخ الدكتور أبي عبد المعز محمد علي فركوس
الأستاذ بكلية العلوم الإسلامية بجامعة الجزائر

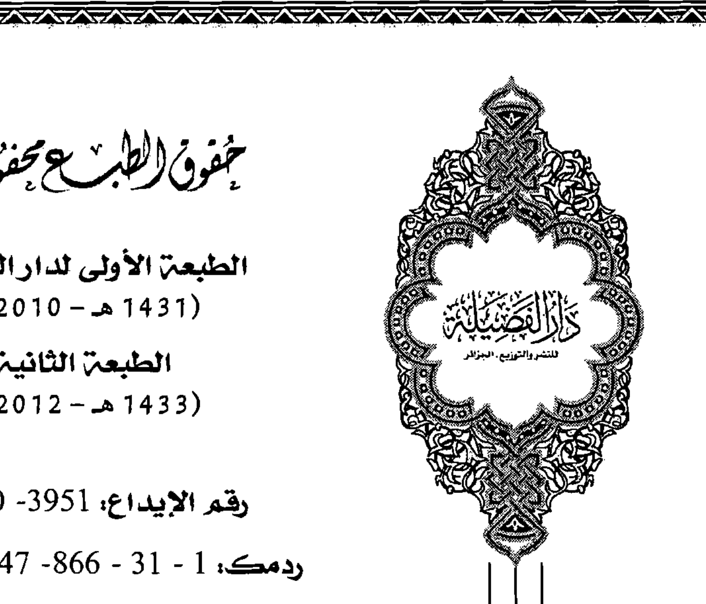





رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com





حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى لدار الفضيلة
(1431 هـ - 2010 م)
الطبعة الثانية
(1433 هـ - 2012 م)

رقم الإيداع: 3951- 2010

ردمك: 1 - 31 - 866- 9947 - 978

دار الفضيلة للنشر والتوزيع

العنوان: حي باحة (03)، رقم (28) الليدو - المحمدية - الجزائر
هاتف رفاكس: 021519463

التوزيع: 08 53 62 (0661)

البريد الإلكتروني: darelfadhila@maktoob.com
موقعنا على الشبكة العنكبوتية: www.rayatalislah.com



مدينة نصر - القاهرة - جمهورية مصر العربية
جوال: 00201260402084
dar-elatharia@yahoo.fr - dar_elatharia1@hotmail.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com



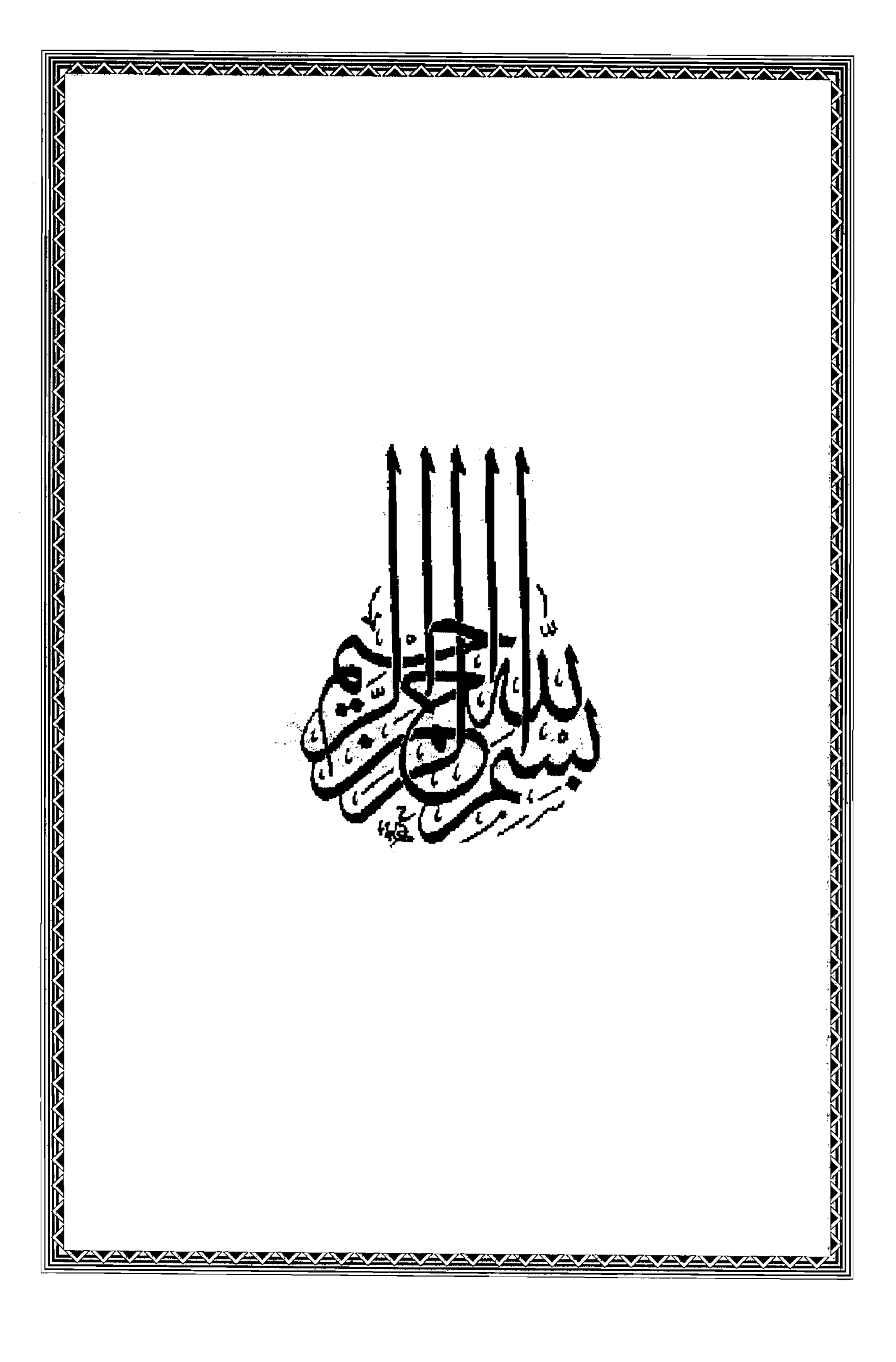
بشرح إملاء الشيخ ابن باديس في علم المصطلح

إعداد
محفوظ بن عامر

تقديم
فضيلة الشيخ الدكتور/ أبي عبد المعز محمد علي فركوس
الأستاذ بكلية العلوم الإسلامية بجامعة الجزائر



دار الفضيلة


بسم الله الرحمن الرحيم

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

تقديم
فضيلة الشَّيخ أبي عبد المعزِّ محمَّد علي فركوس

الحمدُ لله ربِّ العالمين، والصَّلاةُ والسَّلامُ على من أرسله اللهُ رحمةً للعالمين، وعلى آلِه وصحبِه وإخوانِه إلى يومِ الدِّينِ، أمَّا بعد:

فإنَّ العنايةَ بالتُّراثِ الإسلاميِّ عامَّةً والجزائريِّ خاصَّةً، واستمرارَ الجهودِ في إحيائِه، وتوجيهَ الأمَّةِ لأخذِ العلمِ النَّافعِ منه بعد تحقيقِه وشرحِه، ثمَّ الإقبالَ على تدريسِه لَهُوَ من نِعَمِ الله تعالى ومِنَّتِه.

وقد جاء ضِمْنَ الآثارِ العلميَّةِ الَّتي خلَّفها الإمامُ المصلحُ الشَّيخُ عبدُ الحميدِ ابنُ باديسَ [ت: ١٣٥٩] ـ رئيسُ جمعيَّةِ العلماءِ بالجزائرِ وباعثُ النَّهضةِ الإسلاميَّةِ والعربيَّةِ فيها ـ ما أملاه على طَلَبَتِه المبتدِئين في فنِّ مصطلحِ الحديثِ في «الجامع الأخضر» بمدينةِ «قسنطينةَ» العريقةِ حرسها اللهُ تعالى، وقد ضمَّنها أشهر المصطلحاتِ الحديثيَّةِ.

ولا يخفى أنَّ عِلْمَ مصطلحِ الحديثِ فنٌّ جليلٌ تفرَّد به المسلمون دون سائرِ الأممِ الأخرى؛ لما تمتاز دراستُه من دقَّةٍ في مسائلِه وأصولِه.

وقد كان أملي كبيرًا ورغبتي أكيدةً في تناوُلِ هذه المصطلحاتِ الحديثيَّةِ بالشَّرحِ والتَّمثيلِ على غرارِ ما سلكْتُه في «مبادئ الأصولِ» المسمَّى بـ«الفَتْح المأمول» و«العقائد الإسلاميَّة» المسمَّى بـ«الحُلَل الذَّهبيَّة» ـ يسَّر اللهُ طبْعَه ـ.

لكنْ حال دون تحقيقِ أمنيَّتي مساهمةٌ علميَّةٌ جادَّةٌ قام بها الباحثُ: أبو الخطَّابِ محفوظُ بنُ محمَّدِ بنِ عامرٍ القَصْرِيُّ ـ كان اللهُ في عوْنِه ـ، وهو من خيرةِ طَلَبَتِنا المتفوِّقين، فقد أجاد في شرحِ المصطلحاتِ الحديثيَّةِ لرسالةِ الشَّيخِ ابن باديسَ ﷺ وأوضح مدلولاتِها، وسهَّلَ السَّبيلَ لتمييزِ الأصيلِ من الدَّخيلِ، والقويِّ من السَّقيمِ، والصَّحيحِ من الضَّعيفِ، والسَّليمِ من المُعَلِّ، والمرفوعِ من الموقوفِ والمقطوعِ، متوسِّلًا بشرحِه إلى تمكينِ الطَّالبِ للارتقاءِ إلى التَّواليفِ المخصَّصةِ بأقلِّ عناءٍ.

فجزى اللهُ تعالى المصنِّفَ ﷺ والشَّارحَ ـ حفظه اللهُ ـ خيرَ الجزاءِ، وضاعَفَ لهما المَثُوبةَ، ونفع بهذا الكتابِ المسلمين، إنَّه جوادٌ كريمٌ.

وآخِرُ دعوانا أنِ الحمدُ لله ربِّ العالمين، وصلَّى اللهُ على محمَّدٍ وآلِه وصحبِه وإخوانِه إلى يومِ الدِّينِ وسلَّم تسليمًا.

الجزائر في: ٠٧ رجب ١٤٣١هـ

الموافق لـ: ١٩ جوان ٢٠١٠م

أبو عبد المعزِّ محمَّد علي فركوس

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

«تقديم»

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على من أرسله الله رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه وإخوانه إلى يوم الدين، أما بعد:

فإنّ العناية بالتراث الإسلامي عامة والجزائري خاصة، واستمرار الجهود في إحيائه، وتوجيه الأمة لأخذ العلم النافع منه بعد تحقيقه وشرحه، ثم الإقبال على تدريسه لهو من نعم الله تعالى ومنّته.

وقد جاء ضمن الآثار العلمية التي خلّفها الإمام المصلح الشيخ عبد الحميد بن باديس [ت: ١٣٥٩] -رئيس جمعية العلماء بالجزائر وباعث النهضة الإسلامية والعربية فيها- ما أملاه على طلبته المبتدئين في فن مصطلح الحديث في "الجامع الأخضر" بمدينة قسنطينة العريقة حرسها الله تعالى، وقد ضمّنها أشهر المصطلحات الحديثية، ولا يخفى أن علم مصطلح الحديث من جليل ما تفرّد به المسلمون دون سائر الأمم الأخرى لما تمتاز دراسته من دقة في مسائله وأصوله.

وقد كان أملي كبيرًا ورغبتي أكيدة في تناول هذه المصطلحات الحديثية بالشرح والتمثيل على غرار ما سلكته مع "مبادئ الأصول" المسمى بـ"الفتح المأمول" و"العقائد الإسلامية" المسمى بـ"الحلل الذهبية" -يسّر الله طبعه- لكن حال دونه أشغال شتّى، فساهمة علمية جادة قام بها الباحث: أبو الخطاب محفوظ بن محمد بن عمار المصري -كان الله عونه- وهو من خيرة طلبتنا المتفوقين فقد أجاد في شرح المصطلحات الحديثية لرسالة الشيخ ابن باديس رحمه الله، وأوضح مدلولاتها، وسهّل سبيل التمييز بين الأصيل من الدخيل، والقوي من السقيم، والصحيح من الضعيف، والسليم من المعلّ، والمرفوع من الموقوف والمقطوع، متوسّلاً بشرحه إلى تمكين الطالب للارتقاء إلى المستويات المتخصصة بأقل عناء.

فجزى الله تعالى المصنّف -رحمه الله- والشارح -حفظه الله- خير الجزاء، وضاعف لهما المثوبة، ونفع بهذا الكتاب المسلمين، إنه جواد كريم، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على محمد وعلى آله وصحبه وإخوانه إلى يوم الدين، وسلّم تسليمًا.

الجزائر في: ٠٧ رجب ١٤٣١
الموافق لـ: ١٩ جوان ٢٠١٠

أبو عبد المعز
محمد علي فركوس


رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

مُقدّمة

الحمد لله العزيز العليم القائل: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴿٩﴾ ﴾ [الحجر: ٩]، الَّذي خصَّ هذه الأمَّة بمعرفة أسانيد المتون، وبقي ذلك في القديم والحديث، وجرت به السِّنون، وسخَّر لها جهابذةً نقَّادًا لا يعرفون خمولًا وكسلًا، يذبُّون عنها وينخلون الأحاديث نخلًا[1]، يكشفون ضعيفَها ويبيِّنون ما كان منها معلًّا، فلا يُخفي فضلَهم إلَّا من كان شاذًّا ومعضلًا، فكفى بها نعمةً من نعيم الله المتَّصل، والخير المزيد المرسل على هذه الأمَّة والمسلسَل.

ثمَّ الصَّلاة والسَّلام على النَّبيِّ الأبرِّ، المصدَّق في كلِّ حديثٍ وخبر، الآمر بالمعروف والنَّاهي عن المنكر وعلى آله وصحبه والتَّابعين لهم بالأثر، صلاةً وسلامًا دائميْن دوامًا غير منقطع ولا مقطوع، بل مسندٌ إلى يوم الدِّين ومرفُوع.

أمَّا بعدُ:

فإنَّ علمَ أصولِ الحديث قد خُدم خدمةً فريدةً وأُلِّفت فيه مؤلَّفاتٌ عديدةٌ حيث توالى فيه التَّصنيف منذ أن ظهر هذا الفنُّ علمًا مستقلًّا في القرن الرَّابع الهجري وإلى هذا العصر.

وإنَّه ممَّن عُنِيَ به الشَّيخ عبد الحميد بن باديس في هذا الإملاء المُنِيف؛ فقد ذكر فيه رحمه الله

(١) قال إسحاق بن إبراهيم: «أخذ الرَّشيد زنديقًا فأراد قتله، فقال له: أين أنت من ألف حديث وضعتُها؟ فقال له: أين أنتَ ـ يا عدوَّ الله ـ من أبي إسحاق الفَزَاري وابن المبارك ينخلانها حرفًا حرفًا» [«تهذيب التَّهذيب» (١/ ١٤٣)]، وقيل لابن المبارك: هذه الأحاديث المصنُوعة؟ قال: «يعيشُ لها الجهابذة» رواه الخطيب في «الكفاية» (١/ ١٤٨).

أنواعًا لعلوم الحديث بعبارة مختصرة وهي من المطوَّلات مأخوذة ومعتَصرة، وهذا شأن الرَّاسخين في العلم؛ فإنَّهم إذا بلغُوا منه مبلغًا اختصروا العلمَ في ورقاتٍ بأوجَز العبارات.

كما هو دأب الرَّبَّانيِّين الَّذين يسلكون في تعليمهم مسلكَ التَّدرُّج في التَّأصيل فيعلِّمون النَّاس صغار العلم قبل كباره، تسهيلًا لهم، حتَّى لا تتبدَّد أذهانُهم ولا تتفرَّق أفهامُهم، لا بخلًا عليهم بل شفقةً ولطفًا بهم، ثمَّ إذا تأهَّلوا رغَّبهم في الاجتهاد والتَّحصيل، وقد أشار ابن باديس رَحِمَهُ اللهُ إلى هذا المعنى في «مبادئ الأصول» بعد أن عرَّف رتبة الاتِّباع حيث قال: «ولهذا كان حقًّا على المعلِّمين والمتعلِّمين للعلوم الشَّرعيَّة واللِّسانيَّة أن يجرُوا في تعلُّمهم وتعليمِهم على ما يوصِل إلى هذه المرتبة على الكمال»[1].

فمِن هنا نُدرك أنَّ الرَّجل لم يكن مجرَّد كاتب أو أديب، ولا شبه واعظ وخطيب، بل كان رَحِمَهُ اللهُ عالمًا لبيبًا، ومربِّيًا أريبًا، فحُقَّ أن يقال فيه وفي أماليه قول الشَّاعر:

والنَّجم تستَصغر الأبصارُ صورَتَه
والذَّنب للطَّرف لا للنَّجم في الصِّغر

فهذا وذاك، ممَّا شحذ همَّتي، وقوَّى عزيمَتي على تثمين هذا الإملاء وبيان قيمته؛ وذلك بشرحه وتعليمه، لعلَّه بهذا يكون في مصطلح الحديث المستوى الأوَّل في تدريسه، كصنيع شيخنا الأعزِّ أبي عبد المعزِّ محمَّد علي فركوس ـ حفظه الله تعالى ـ مع كتاب «مبادئ الأصول» في علم الأصول، لمَّا شرحه في كتابه الموسوم بـ«الفتح المأمول»، واختاره ـ حفظه الله ـ لأن يدرَّس في المرحلة الأولى للتَّدرُّج في علم الأصول[2].

وعملي هذا إسهام في إحياء شيءٍ من التُّراث الإسلامي وإعانة ولو باليسير في

---

(١) «مبادئ الأصول» للشَّيخ ابن باديس (ص١٦٤ ـ مع الشَّرح).

(٢) انظر في كتاب شيخنا «الفتح المأمول» (ص١٥).

تحقيق مسعى شيخنا السَّامي من ربط الطَّالب بعلماء بلده المعروفين بالعلم والاجتهاد، من أهل الدِّين والصَّلاح، وتثمين كتبهم بعد أن هُمِّشَت، وتجسيد آثارهم العلميَّة بعد ما طُمست، ناهجين في ذلك منهجًا وسطًا، لا إفراط فيه ولا تفريط، قال تعالى: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴿٤٣﴾﴾ [سُورَةُ النَّحْلِ].

فهذا أمر مطلق بسؤال أهل الذِّكر من غير تقييد بزمانٍ أو مكانٍ، فلم يتعبَّدنا الله ـ سبحانه وتعالى ـ بسؤال أهل المشرق دون أهل المغرب ولا العكس، وإنَّما تعبَّدنا باتِّباع الحقِّ حيث كان، فالدِّين واحدٌ والرَّسول واحدٌ والحقُّ واحدٌ[(١)]، وهذا ما كان عليه علماؤنا المتقدِّمون، فاليماني يُثني على العالم البغدادي، والمصري يُثني على العالم المكِّي، والنَّيسابوري يُثني على العالم الشَّامي، والكوفي على العالم البَصري... وهكذا يرحَل هذا إلى هذا، فقد رحَل العلماءُ إلى عبد الرَّزَّاق الصَّنعاني من بغداد ومن نيسابور ومكَّة ومن مصر ومن جميع البلاد الإسلاميَّة، حتَّى قيل: إنَّه لم يُرحَل إلى عالم أكثر ممَّا رُحل إلى عبد الرَّزَّاق الصَّنعاني[(٢)].

هذا؛ وقد جاء إملاؤه رَحِمَهُ ٱللَّهُ على وجازته سهلَ العبارة، حسنَ المباني، كثيرَ الفوائد والمعاني، جيِّدَ الأسلوب والعَرض، إلَّا في مواضع معدودةٍ نبَّهتُ عليها في مكانها، فحرصتُ أن يكونَ شرحي[(٣)] على هذا الإملاء شرحًا متوسِّطًا، أبرِزُ فيه ما حواه من

---

(١) «مجالس تذكيريَّة» لشيخنا أبي عبد المعزِّ محمَّد علي فركوس ـ حفظه الله ـ (ص١٣٧).

(٢) انظر «المقترح» للشَّيخ مقبل بن هادي الوادعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ص١٣٣).

(٣) فائدة: اعلَم أنَّ كلَّ مَن وضَع من البشر كتابًا إنَّما وضعه ليُفهَم بذاته من غير شَرح، وإنَّما احتيج إلى الشَّرح لأمور ثلاث:

أحدها: كمال فضيلة المصنِّف؛ فإنَّه بجودة ذهنه وحسن عبارته يتكلَّم على معانٍ دقيقة بكلام وجيز، يراه كافيًا في الدَّلالة على المطلوب، وغيرُه الَّذي دونَه في المرتبة يعسُر عليه فَهم بعضِه، أو يتعذَّر؛ فيحتاج إلى بسط في العبارة لتُفهم تلك المعاني الخفيَّة. =

فوائد ودُرَر، وأكشفُ به ما تضمَّنه من دقيق المعاني والفِكر، باذلًا الوسع في توجيه كلامه على ما يتوافَقُ مع مصطلح أهل الأثر، فكانَ عملي فيه على النَّحو التَّالي:

١ـ وضعتُ مقدِّمة أشدتُ فيها بقيمة هذا الإملاء وقَدر صاحبه، وذكرتُ الدَّافعَ لي على شرحي له ومنهجيَّتي فيه.

٢ـ عرَّفتُ بـ«ابن باديس» مُحَدِّثًا بعد أن عُرفَ في السَّاحة الدَّعوية مفسِّرًا ومربِّيًا ومصلحًا.

٣ـ تقيَّدتُ بترتيب المصنِّف لأنواع الحديث الَّتي ذكرها، وأبقيتُ على عناوينه بدون أن أتصرَّف في شيء من ذلك.

٤ـ اقتصرتُ في الشَّرح على ما ذكَر المصنِّف من أنواع ولم أذكُر غيرَها حتَّى لا أُبعد القارئ عن مقصود المصنِّف ﷺ إلَّا ما كانَ لازمًا لما ذكره أو يتوقَّف عليه مزيدُ بيان كإضافة شَرط أو إشارة إلى قسم أو قسيم لنَوع، مثل ما وقَع في المدلَّس والمسلسَل...

٥ـ غالبًا ما أذكر العلاقة بين أنواع الحديث وصلة بعضِها ببعض، حتَّى أبيِّن مدى مناسبة سَرد المصنِّف لها على ذلك النَّحو والتَّرتيب.

٦ـ ذكرت المعنى اللُّغوي لكلِّ نوعٍ، وما كان له أكثر من معنى اقتصرت على أحدها.

٧ـ غالبًا ما أذكُر المناسبة، والعَلاقة بين المعنى اللُّغوي والاصطلاحي.

= ثانيها: حذف بعض مقدِّمات الأقيسة اعتمادًا على وضوحها؛ فيحتاج الشَّارح إلى ذكرها وتبيين ما يمكن بيانه في ذلك العلم.

ثالثها: احتمال اللَّفظ لمعان تأويليَّة أو لَطَافة المعنى عن أن يُعبَّرَ عنه بلفظ يوضِّحه؛ فيحتاج الشَّارح إلى بيان غرض المصنِّف وترجيحه، كما قد يقع في بعض التَّصانيف ما لا يخلو منه بشرٌ من السَّهو والغَلط، والحذف لبعض المهمَّات؛ فيحتاج الشَّارح ـ أيضًا ـ أن ينبِّه على ذلك.

[من «توجيه النَّظر» للطَّاهر الجزائري (١/ ٨٥) بتصرُّف]

٨ـ ذكرتُ ما تيَّسر لي من الأمثلة لكلام المصنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ وللأنواع الَّتي سردها، حتَّى يتجلَّى مراده رَحِمَهُ اللَّهُ إذ بالمثال يتَّضح المقال.

٩ـ حرصتُ في التَّمثيل على تخريج الأحاديث بالسَّند كاملًا اقتداءً بأهل هذه الصَّنعة أوَّلًا، ثمَّ ليتعوَّد على ذلك الطَّالب ثانيًا، خاصَّة وقد عرف ذلك نظريًّا.

١٠ـ الأمثلة الَّتي ذكرتها يصلح الواحد منها لأكثَر من نوع، لكن لم أعدْها وتعمَّدتُ الإتيان بغيرها.

١١ـ ما ذكرتُ من الأمثلة منها ما هو موجودٌ في كتب المصطلح القديمة والحديثة ومنها ما هو غير موجود.

١٢ـ ابتعدتُ عن ذكر الخِلاف، إلَّا في المواضع الَّتي أنبِّه فيها على مصدر كلام المصنِّف وأصل إملائه، ومَن تبع رَحِمَهُ اللَّهُ ومَن خالف، حتَّى أُبرز أنَّ إملاءه من كُتب أهل العلم مُنتقى، ومن مَعين علمِهم الصَّافي مُستقى، وأنَّه رَحِمَهُ اللَّهُ لذو اطِّلاعٍ على علم الحديث ومصنَّفاته، وكلام فرسان ميدانِه وحُماته ـ إمَّا أصالةً وإمَّا واسطةً ـ، فتارةً نجده يوافق الحافظَ ويخالفُ ابنَ الصَّلاح، وتارةً يوافق السُّيُوطي ويخالفُ الحافظَ، وهكذا كما سيأتي في التَّنبيهات والملاحظات.

١٣ـ أسلوب المصنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ يميل في بعض المواضِع إلى الإجمال؛ وهذا لشدَّة الاختصار حتَّى يسهِّل هذا العلم على طلَّابه، فحاولتُ توضيحَه وتوجيهَه على ما يتلاءَم مع كلام أصحاب هذه الصَّنعة، مثل ما جاء في الحديثِ المتروك.

هذا؛ وقد سمَّيته **«نَيْل المِنَح بشَرح إملاءِ الشَّيخ ابنِ باديس في عِلْمِ المُصْطَلَح»** فما وُفِّقت إليه منَ الصَّواب فمِنَ الله وحدَه العلِيِّ الوهَّاب، وما وقعتُ فيه من خطأ أو نِسيان ممَّا يعتري الإنسانَ فمِن نفسي والشَّيطان، وإنِّي لألتَمسُ من كلِّ قارئٍ كريم وأخٍ

ناصحٍ أمين وقفَ على شيءٍ من ذلكَ أن يُهديَه إليَّ حتَّى أصلحَه، وسأكونُ له ـ إن شاء الله ـ من الشَّاكرين.

ثُمَّ لا يفوتني أن أتقدَّمَ بالشُّكر الجزيل والثَّناء العطر الجميل لفضيلة شيخِنا ووالدنا الجليل سماحة الدُّكتور محمَّد علي فركوس ـ حفظه الله ـ على مطالعتِه لرسالتي هذه والتَّقديم لها مع ضيق وقتِه وكثرةِ أعماله، وأشكرُ كذلك شيخَنا أبا عبد الرَّحمن عبد المجيد جمعة ـ حفظه الله ـ على مراجعته للرِّسالة أيضًا، وعلى ما أفادنيه من تنبيهاتٍ قيِّمة وتوجيهاتٍ نيِّرة، فجزاه الله خيرًا، كما لا أنسى أن أشكرَ الشَّيخين الفاضلين أبا عبد العليم جمال عمراوي وأبا الهيثم بشير صاري أحمد ـ حفظهما المولى ـ على تفضُّلهما بمراجعة الرِّسالة وعلى تشجيعهما لي على طبعها ونشرها ليعمَّ نفعُها.

وفي الأخير؛ أسأل الله تعالى بأسمائه الحسنى وصفاته العُلَى أن يجعلَ هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم وأن ينفعَ به الإسلام والمسلمين وأن يغفرَ لي ولمشايخي أجمعين ولوالديَّ الكريمين وأن يرحَمهما كما ربَّياني صغيرًا؛ فإنَّه وَلِيُّ ذلك والقادر عليه، آمين.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الشَّيخ عبد الحميد بن باديس مُحدِّثًا(١)

هو الشَّيخ الإمام المصلح عبد الحميد بن محمَّد بن المصطفى بن مكِّي بن باديس القَسنطيني الجزائري، ولد يوم الأربعاء ١٠ ربيع الثَّاني سنة ١٣٠٨هـ، الموافق لـ ٤ ديسمبر ١٨٨٩م.

كانت بداية دعوته الإصلاحيَّة بالمسجد الكبير بقَسنطينة بعد تخرُّجه من جامع الزَّيتونة وذلك بدروس يُلقيها في هذا المسجد، يشرَحُ فيها كتابَ «الشِّفا بتعريف حقوق المصطفى» للقاضي عياض، لكن سرعان ما أوقفته الحكومة الفرنسيَّة، ثمَّ عاد إلى مزاولة عمله الدَّعوي بعد رجوعه مباشرةً من أداء فريضة الحجِّ، وكان هذا سنة ١٣٣٢هـ متَّخذًا المسجد الأخضر بقسنطينة معهدًا يعقد فيه حلقاتِه العلميَّة في دروس عامَّةٍ ليليَّةٍ في الوعظ والإرشاد للكبار، وأخرى خاصَّة تكوينيَّة نهاريَّة للطَّلبة في شتَّى العلوم.

وبقي رحمه الله مستمرًّا على هذا المنوال إلى أن وافَته المنيَّة رحمه الله مساء الثُّلاثاء ٨ ربيع الأول ١٣٥٩هـ الموافق لـ ١٦ أفريل ١٩٤٠م، فضلًا على المجلَّات الَّتي كان يُصْدِرها الواحدةَ تلو الأخرى، وما حَوته من المقالات الَّتي كانت ـ بحقٍّ ـ رماحًا في صدور أهل البدع من الطُّرقيَّة وغيرهم من المنحرفين، وسيوفًا تُضرب بها أعناقُ الخرافيِّين، كما كانت

(١) لقد اكتفيتُ بالحديث على جانب واحد من جوانب سيرة هذا الرَّجل المربِّي الإمام والمصلِحُ المحدِّث الهُمام، وهو اعتناءه رحمه الله بالحديث واهتمامه به، أمَّا نشأته وطلبه للعلم وشيوخه ومؤلَّفاته وغير ذلك ممَّا يتعلَّق بسيرته كاملةً فقد أُشبع بحثًا ـ حتَّى إنَّه قد أُلِّفت في ترجمتِه كتبٌ مستقلَّةٌ ـ بما لا يدعُ مجالًا لمن أراد أن يأتيَ بمزيد، إلَّا أن يكرِّر ما قيل ويعيد.

منبرًا يهتدي به النَّاس إلى الدِّين الحقِّ المبنيِّ على الكتاب والسُّنَّة وفهم سلف الأمَّة، ومصباحًا في دُجَى الجهل وظلمات الأمِّيَّة الَّتي كان يتخبَّط فيها أبناءُ الشَّعب في ذلك الوقت.

ويظهَر لنا جليًّا في دعوته من خلال دروسه ومقالاته اهتمامُه البارز بالقرآن والحديث وعلومهما، حيثُ فسَّر القرآنَ الكريم في خمسٍ وعشرين سنة، وكذلك شَرَح «الموطَّأ» كاملًا روايةً ودرايةً، وكان يحثُّ على مطالعة كتب السُّنَّة ويُرغِّب فيها، ويثني على مَن يَرجع إليها؛ فيقول رحمه الله في كلامٍ له عن أحد شيوخ «مليانة» لقيَهُ في زيارة دعويَّة إلى المدينة: «ممَّا عرفنا بها ـ أي مدينة مليانة ـ المفتي الشَّيخ وكَّال محمَّد عالمٌ قرأ سنوات بالأزهر، وأعجبَني منه أنَّني وجدتُه يطالع «شرح تجريد أحاديث البخاري»، فشكرتُ له عنايتَه بالسُّنَّة، وقلت له: إنَّنا نعرفُ عقليَّة الرَّجل من معرفتِنا بالكُتُب الَّتي يطالعُها، فمَن لا نري له عنايةً بكُتُب السُّنَّة؛ فإنَّنا لا نثقُ بعلمِه في الدِّين»[1].

ويقول رحمه الله مُسْتَاءً من الوضع الَّذي آل إليه الكثير من علماء عصره من الزُّهد في كُتُب السُّنَّة: «إنَّه ليقلُّ في المتصدِّرين للتَّدريس من كبار العلماء في أكابر المعاهد مَن يكونُ قد ختَم كُتُب الحديث المشهورة كـ«الموطَّأ» و«البُخاري» و«مسلم» ونحوهما مطالعةً، فضلًا عن غيرهم من أهل العلم، وفضلًا عن غيرها من كتب السُّنَّة»[2].

ثمَّ نجد الشَّيخَ رحمه الله قد سلكَ في تفسيره وشرحِه مسلكَ التَّحقيق والتَّحرِّي في ثبوت ما ينقلُه وصحَّة ما يخطُّه، فيقولُ رحمه الله في سياق التَّحذير من التَّساهل في ذلك: «رُويت في عِظَم مُلْكِ سُليمان رواياتٌ كثيرةٌ ليست على شيء من الصِّحَّة، ومعظمُها من الإسرائيليَّات الباطلة الَّتي امتلأت بها كُتُب التَّفسير ممَّا تُلُقِّي من غير تثبُّت ولا تمحيص

(١) «الشِّهاب» (٧/ ٦٦٤).

(٢) «ابن باديس حياته وآثاره» (١/ ٤٠٩).

من روايات كعب الأحبار ووهب بن منبِّه، وروى شيئًا من ذلك الحاكم في «مستدركه»، وصرَّح الذَّهبيُّ ببُطلانه، ومن هذه المبالغات الباطلة أنَّه مَلَكَ الأرضَ كلَّها مشارقها ومغاربَها، فهذه مملكةٌ عظيمةٌ بـ«سَبَأ»، كانت مستقلَّةً عنه ليست لديه على قرب عاصمتُها باليمن، وعاصمتُه بالشَّام»[1].

وقال رَحِمَهُ اللهُ تحت عنوان «المصلحون والسُّنَّة»: «تقوم الدَّعوة الإصلاحيَّة على أساس الكتاب والسُّنَّة، فلا جَرَم كان رجالها من المُعتنين بالسُّنَّة القائمين عليها روايةً ودرايةً، النَّاشرين لها بين النَّاس، ومن عنايتهم تحرِّيهم فيما يستَدلُّون به ويستَندون إليه منها فلا يجوزُ عليهم إلَّا ما يصلُحُ للاستدلال والاستناد، ولا يذكرونَ منها شيئًا إلَّا مع بيان مُخرِّجه ورُتْبَته حتَّى يكون الواقفُ عليه على بيِّنةٍ من أمره ممَّا لو التزمه كلُّ عالم ـ كما هو الواجب ـ لَمَا راجت الكثير من الموضوعات والواهيات بين النَّاس فأفسدت عليهم كثيرًا من العقائد والأعمال»[2].

وقال رَحِمَهُ اللهُ بعد أن ذكر حديثًا رواه أبو نُعَيم في «الحِلية» وبيَّن ضعفَه: «تنبيهٌ وتحذيرٌ: ذكرنا هذا الحديثَ الموضوع الَّذي رواه أبو نُعَيم في كتابه «حلية الأولياء» لننبِّه على وضعه، ونحذِّر قرَّاء «الحِلية» ـ وقد طُبعت منها أجزاءٌ ـ من الاعتماد على كلِّ ما فيها، فإنَّ كثيرًا من المنتَسبين للعلم، يغترُّون باسم الكتابِ والمؤلِّف، فيتناولونَ كلَّ ما فيه من الأحاديث بالقَبول والتَّسليم، كأنَّه ثابتٌ صحيحٌ، مع أنَّنا نجد فيه مثلَ هذا الحديث الموضوع الَّذي قال فيه ابن الجوزي ما قال»[3].

ويقول رَحِمَهُ اللهُ: «يجري على الألسنة ما رواه الطَّبراني في «الأوسط» عن عائشة مرفوعًا

---

(١) «الشِّهاب» (١٥/ ٢٥٤).

(٢) «الشِّهاب» (١٢/ ١٨).

(٣) «الشِّهاب» (١٣/ ١١).

«لَا تُنْزِلُوهُنَّ الغُرَفَ، ولا تُعَلِّمُوهُنَّ الكِتَابَةَ، وعَلِّمُوهنَّ الغَزْلَ وسُورَةَ النُّورِ»! قال الشَّوكاني: «في سنده محمَّد بن إبراهيم الشَّامي، قال الدَّارقطني: كذَّاب، وكثيرًا ما تكون هذه الأخبار الدَّائرة على الألسنة باطلةً في نفسها، معارضةً لما صحَّ في غيرها، فيجبُ الحذَر منها»[1].

ولم يكن هذا من الشَّيخ ابن باديس رَحِمَهُ الله مجرَّد حبْرٍ على ورق أو كلام بعيد عن الواقع، بل قد طبَّق هذا رَحِمَهُ الله عمليًّا مع نُدرة المصادر والمراجع الَّتي يحتاجُ إليها الباحث المحقِّق آنذاك، فلو ألقَينا نظرةً على الأحاديث الَّتي كان يشرحُها، وينشُرُها فواتيح لمجلَّة «الشِّهاب» لألفينا شرحَه عليها روايةً ودرايةً على طريقة أهل الحديث، فهو كثيرًا ما يصدِّر الحديثَ بسنده ومتنِه كاملًا، وبعدها ربَّما يُتَرجم لرجال الإسناد ويذكُر حالَهم باختصار جرحًا وتعديلًا، ثمَّ يذكر رتبةَ الحديث صحَّةً أو ضعفًا من كلام أهلِ الفنِّ، ثمَّ يُتَرجم لراوي الحديث، ثمَّ يتطَّرقُ إلى ألفاظِ المتن وتراكيبِه ومفرداتِه، ثمَّ يذكر المعنَى العامَّ، ويختِمُ بالفوائد والأحكام، ودونَك هذه النَّماذج الآتية الَّتي ستبيِّن مدى اشتِغال ابنِ باديس بالحديثِ، واعتناءه به في صُورة عمليَّة تظهَر فيها صناعةُ ابن باديس الحديثيَّة.

فمِن ذلكَ ما جاء في «الشِّهاب» حيثُ قال: «قال أبو عيسَى التِّرمذي: حدَّثنا محمُود بن غَيْلان، ثنا عُثمان بنُ عُمَر، نا شعبة عن أبي جَعْفَر عن عُمَارَة بن خُزَيْمَة ابن ثابت، عن عُثمان بن حُنَيْف أنَّ رجلًا ضَرير البَصَر أتى النَّبيَّ ﷺ فقال: «ادْعُ اللهَ... فَشَفِّعْهُ فِيَّ»، هذا حديثٌ حسَنٌ صَحيحٌ غَريبٌ لا أَعْرفُه إلَّا مِن هذا الوَجه من حديثِ أبي جعفَر وهو غير الخَطْمِي».

السَّند: محمود بن غَيْلان: ثقةٌ من رجال البُخاري ومسلم.

عثمان بن عُمر: هو ابن فَارس العَبْدي المتوفَّى سنة (٢٠٩هـ) ثقةٌ روى عنه السِّتَّة

---

(١) «الشِّهاب» (١٥/ ١٦٩).

وهو الرَّاوي عن شعبة، ولهم عثمان بن عُمر بن موسى التَّيمي متقدِّمٌ غير هذا.

أبو جَعفر: هكذا عند التِّرمذي غير منسوب، وقال فيه: هُو غير الخَطْمي ـ يعني أبا جعفر يَزيد بن عُمَير الأنصاري الخَطْمِي ـ؛ لكنَّ ابن ماجه قال: حدَّثنا أحمد بن منصور ابن يَسار، ثنا عثمان بن عُمر، ثنا شُعبة عن أبي جعفر المدني إلى آخر السَّند والمتن؛ فصرَّح بأنَّ أبا جعفر هو المدني، وهذا هُو أبو جَعفر القَاري يَزيد بن القَعْقَاع، قال ابنُ سعد: «كان ثقةً قليلَ الحديث، وكان إمامَ أهل المدينة في القراءة، فسُمِّي القارئ لذلك».

عُمارة بن خُزَيْمة بن ثابت الأنصاري: روى له أصحابُ السُّنن الأربعة، وثَّقه النَّسائي وابن حبَّان وابن سعد.

عثمان بن حُنَيْف: هو الأنصاري الأَوْسي الصَّحابي المشهور.

مُخرِّجُوا الحديث: رواه ابن ماجه في (باب ما جاء في صَلاة الحاجة) من «سُننه»، والنَّسائي والحاكم والبَيهقي وابن خُزيمة والطَّبراني.

رتبة الحديث العِلميَّة والعَمليَّة: قال فيه التِّرمذي ـ كما تقدَّم ـ: حسنٌ صحيحٌ غريب؛ فالصَّحيح: ما رواه العَدل الضَّابط عن مثلِه إلى آخِر سنده سالمًا من العلَّة والشُّذوذ، فإذَا خفَّ الضَّبط في بعضِ رواتِه فهُو الحسن؛ وما يقولُ فيه أبو عيسى التِّرمذي: «حسن صحيح» أقوى ممَّا يقول فيه: «حسن» فقط؛ لأنَّ وصفَه بالصِّحَّة مع وصفِه بالحُسْن يفيد أنَّ خفَّة الضَّبط في بعض رجاله تكاد لا تؤثِّر عليه، حتَّى كأنَّها لم تحطَّه عن رتبة الصَّحيح التَّامِّ.

وأمَّا الغريبُ: فهُو ما انفَرَد بروايته راوٍ فقط، وإذا كانَ ذلك المنفردُ ثقةً فذلك الانفراد لا يضرُّ، فالغَرابة لا تُنافي الصِّحَّة والحُسْنَ، وغرابتُه جاءت من انفراد أبي جعفر به ـ كما تقدَّم ـ، وصَّححه ـ أيضًا ـ ابن ماجه والحاكم والبيهقي والطَّبراني.

فبعدما عرفنا مِن حالِ سندِه، وتصحيح الأئمةِّ له، حصل لنا العلمُ الكافي ـ وهو

الظَّنُّ الغالب ـ بثُبوته، وحيثُ كانَ بهذه المنزلة منَ الثُّبوت؛ فإنَّه صالحٌ لاستنباط الأحكام الشَّرعيَّة العمليَّة منه... الخ... اهـ »[1].

وقال أيضًا رحمه الله: «قال الإمام ابن ماجه في «سننه»: «حدَّثنا هشام بن عمَّار، ثنا سفيان ابن عُيَينة عن عبد الملك بن عُمَير عن رِبْعِي بن حِراش عن حُذَيفة بن اليمان أنَّ رجلًا من المسلمين رأى في المنام أنَّه لقيَ رجلًا من أهل الكتاب، فقال... **قُولوا: ما شَاءَ اللهُ، ثُمَّ مَا شاءَ مُحَمَّد**»، حدَّثنا محمَّد بن عبد الملك بن أبي الشَّوارب، ثنا أبو عَوانة عن عبد الملك عن رِبْعِي بن حِراش عن الطُّفَيل بن سَخْبَرة أخي عائشةَ لأمِّها عن النَّبيِّ ﷺ بنحوه».

السَّند الأوَّل: هشام ثقة، أخرج له البخاري والأربَعة.

وابن عُيَينة أحد أئمَّة الإسلام المشهورين.

وابن عُمَير: روى له السِّتَّة، وابنُ حِراش مثله، وحُذيفة الصَّحابي الشَّهير.

السَّند الثَّاني: ابن أبي الشَّوارب: ثقةٌ روى عنه مسلم والنَّسائي والتِّرمذي، وأبو عَوانة: أحد الأعلام روى له السِّتَّة، وعبد الملك ورِبعي: تقدَّما، والطُّفَيْل: صحابي.

رتبة الحديث: الحديث صحيح بسَنديه، مرفوعٌ بهما، ولا يضرُّ إبهام الرَّجل الرَّائي؛ لأنَّ حذيفة قال: إنَّه منَ المسلمين، والمسلمُون يومئذٍ هُم الصَّحابة وكلُّهم عدولٌ، ولأنَّ حذيفةَ نقل بلوغَ الرُّؤية للنَّبيِّ ﷺ، ونقل قولَه عند سماعِها... الخ...»[2].

وجاء عنه ـ أيضًا ـ في درس ختمِ «الموطَّأ» قال: «بالسَّند المتَّصل إلى الإمام أبي عبد الله مالك بن أنس رحمه الله قال: «أسماء النَّبيِّ ﷺ»، وبه قال مالك: عن ابن شِهاب عن محمَّد بن جُبَير بن مُطْعِم أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال: «**لِي خَمْسَةُ أَسْمَاء: أَنَا مُحَمَّد... وَأَنَا العَاقِبُ**».

---

(١) «الشِّهاب» (٨/ ١٤٠).

(٢) «الشِّهاب» (٨/ ٣٠٦).

السَّند: روى مالكٌ هذا الحديثَ مرسلًا، ورواه عنه كذلك يحيى بن يحيى، والأكثرون، وجاء مرويًّا عنه مسندًا عن محمَّد بن جُبَير بن مُطْعِم عن أبيه، وكثيرًا ما يروي مالكٌ الحديثَ مسندًا ومرسلًا، ولا يرسلُ مالكٌ ولا يأتي ببَلاغ في الغَالب إلَّا وهُو على علمٍ بمَنْ يترك منَ السَّند، وإنَّه محلُّ الثِّقة والقَبول والاعتماد؛ فأمَّا إذا شكَّ فإنَّه يصرِّح بشكِّه، وتصريحُه بالشَّكِّ حين يشُكُّ يدلُّنا على ما عنده من العِلم واليقينِ عندما يسكتُ دونَ أن يصرِّح بالرَّاوي، ومنَ الدَّليل على أنَّه إذا كانَ على شكٍّ من الأمر يصرِّح، كما تقدَّم لنا قريبًا في باب التَّعفُّف عن المسألة؛ فلمَّا روى عن العلاء بن عبد الرَّحمن قوله: «**ما نَقَصَتْ صدقةٌ منْ مَالٍ، ومَا زَادَ اللهُ عبْدًا بعَفْوٍ إلَّا عِزًّا، ومَا تَوَاضَعَ عبْدٌ إلَّا رَفَعَهُ اللهُ**»، قال: لا أدري أيُرْفَع هذا الحديث إلى النَّبيِّ ﷺ أم لا؟ ثمَّ إنَّ هذا الحديث جاء مسندًا في «الصَّحيحين» وغيرهما»[1].

وفي كلام له رَحِمَهُ اللهُ يقول: «عن الشِّفاء بنت عبد الله قالت: دخل عليَّ النَّبيُّ ﷺ وأنا عند حَفْصة، فقال لي: «**أَلَا تُعَلِّمِينَ هَذِهِ رُقْيَةَ النَّمْلَةِ، كَمَا عَلَّمْتِيهَا الكِتَابَةَ؟**» رواه أبو داود.

السَّند: رجاله رجال الصَّحيح إلَّا إبراهيم بن مهدي البغدادي فلم يخرِّج له فيهما؛ لكنَّه ثقةٌ وثَّقه أبو حاتمٍ وابنُ نافع وابنُ حبَّان، وقد تابعه غيره، وخرَّج الحديث ـ أيضًا ـ النَّسائي والبيهقي في «السُّنن الكبرى» والإمام أحمد» اهـ[2].

كما يدلُّ على اعتناء ابن باديس بالحديث هذا المختصر الَّذي بين أيدينا في أصول الحديث الَّذي أملاه على طلَّابه في المسجد الأخضر، فاتحًا بابَ صرحِه لمن أراد ولوجه وتأهَّل لتحقيق مباحثه، غير مبالٍ بقول مَن قال: إنَّ علم الحديث نضَج واحترَق، وهذا

---

(١) «الشِّهاب» (١٥/ ٢٣٢).

(٢) «الشِّهاب» (١٥/ ١١٠).

لَدليل على رسوخ الإمامِ ابنِ باديس في العلم وعلوِّ كعبه رَحِمَهُ اللَّهُ.

قال السُّيوطي: «إنَّ علم الحديث علمٌ رفيع القَدْر، عظيم الفَخْر، شريف الذِّكر، لا يعتني به إلَّا كلُّ حَبر، ولا يحرمه إلَّا كلُّ غُمر»[1].

فرحِمَ الله الإمامَ رحمةً واسعةً وأسكنه فسيحَ جنَّاته، ورفعَ درجتَه في علِّيِّين، آمين.

---

(١) «تدريب الرَّاوي» (١/ ٣٣).

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

علم مصطلح الحديث[1]

١. هو علم بقواعد[2] ....

---

(١) ابتدأ المصنِّف رحمه الله تعالى إملاءه بتعريف علم مصطلح الحديث وبيان الغاية منه، وهو المسمَّى بـ«علم الحديث دراية» ـ أي من جهة التَّدَبُّر والتَّفَكُّر في أسانيده ومتونه؛ ليُعرف صحيحُه من ضعيفه ـ، ويسمَّى أيضًا بـ«أصول الحديث»، و«علوم الحديث»، و«علم الإسناد»، و«علم الأثر»، و«مصطلح أهل الأثر»، فهذه كلُّها أسماء لمسمًّى واحد.

ويقابله «علم الحديث روايةً»: وهو علمٌ يشتمل على نقل ما أُضيف إلى النَّبيِّ ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة، وكذا ما أُضيف إلى الصَّحابي أو إلى مَن دونه وروايتها، وضبطها وتحرير ألفاظِها؛ لأنَّ حقيقةَ الرِّواية هي نقل السُّنَّة ونحوها، وإسناد ذلك إلى من عُزي إليه بتحديثٍ أو إخبارٍ أو غير ذلك[1].

(٢) «عِلْمٌ» مصدر عَلِمَ، و«القواعد» جمع قاعدة، تطلق في اللُّغة ويُراد بها الأساس، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ وَإِسْمَٰعِيلُ﴾ [البقرة: ١٢٧]، وقوله تعالى: ﴿فَأَتَى ٱللَّهُ بُنْيَٰنَهُم مِّنَ ٱلْقَوَاعِدِ﴾ [النحل: ٢٦].

أمَّا في الاصطلاح: فـ«القاعدة»: «هي الأمر الكلِّي المنطَبق على جميع جزئيَّاته».

وهذا التَّعريف إنَّما هو لمطلق القاعدة، بغضِّ النَّظر عن العلم الَّذي هي فيه؛ إذ لكلِّ علم قواعد، فهيَ تصْدُقُ على القواعد الحديثيَّة والأصوليَّة واللُّغويَّة والفقهيَّة وغيرها.

---

(١) انظر «تدريب الرَّاوي» (١/ ٣٨)، «توضيح الأفكار» (١/ ١٤)، «منهج النَّقد» (ص٣١).

تعرف بها أحوال السَّند والمتن[1][2]، ....

والمراد بها هنا القاعدة الحديثيَّة ـ كما سيأتي ـ مثل: «كلُّ ما تخلَّفَ فيه صفةٌ من صفاتِ القَبول فهُو ضعيفٌ»، «حديث المدَلِّس لا يُقبَل إلَّا إذا صرَّح بالسَّماع»، «الحديثُ الضَّعيف يتقوَّى بكثرة الطُّرق إذا لم يكن ضَعْفُه شديدًا» ونحوها.

(١) أي أنَّه يحصل لنا بسبب العلم بتلك القواعد معرفة الأحوال الطَّارئة على السَّند والمتن، فتكون هذه الجملة «تعرف بها... المتن» كالقَيد يُدخِلُ القاعدةَ الحديثيَّة، ويُخرج باقي أنواع القواعد.

هذا؛ وأحوال السَّند والمتن كثيرة؛ إمَّا أن تكون عامَّةً لهما، مثل الصِّحَّة والحسن والضَّعف، وإمَّا أن تكون خاصَّة بأحدهما مثل: العلوِّ والنُّزول، والاتِّصال وأنواع الانقطاع، وصيغ التَّحمُّل والأداء؛ فهذه أحوال خاصَّة بالسَّند، وكالرَّفع والقطع والوقف فهي خاصَّةٌ بالمتن.

(٢) إلى هنا ينتهي حدُّ علم المصطلح، وما بعده إنَّما هو بيانٌ لغايته والمقصودِ منه.

وحريٌّ بالتَّنبيه أنَّ هذا التَّعريف الَّذي ذكره المصنِّف رحمه الله هو لعزِّ الدِّين بن جَمَاعة، نقله عنه السُّيوطي في «تدريب الرَّاوي»[1] وعليه سار في «ألفيَّته» حيثُ قال:

علمُ الحديثِ ذو قوانينَ تُحد * يُدرى بها أحوالُ متنٍ وسنَد
فذانِك الموضوعُ والمقصُود * أن يُعرف المقبولُ والمردُود[2]

---

(١) (١/٣٨).

(٢) انظر «ألفية السُّيوطي مع شرح أحمد شاكر» (ص٣).

ليُعرفَ[1] مقبولُ الحديثِ[2] من مردودِه[3].

---

(١) «اللَّام» هنا للتَّعليل، والمصنِّف يذكر الغاية والمقصود من العلم بتلكَ القواعد الحديثيَّة.

(٢) أي ما وُجِدَتْ فيه صفاتُ القَبول يُؤخذ ويُعمَل به؛ وهو الصَّحيح والحسَن.

(٣) أي ما وُجِدَت فيه صفاتُ الرَّدِّ يُجتنب ولا يُعمَل به؛ وهو الضَّعيف والموضوع.

السَّند

٢. والسَّند[١]: هو رُوَاة المتن[٢].

المَتن

٣. والمتن[٣]: هو الشَّيء المروي[٤].

---

(١) لغةً: يُطلق على معانٍ منها ما يُعتمد عليه.

(٢) أي سلسلة الرُّواة والرِّجال الموصلةُ للمَتن، هذا التَّعريف الاصطلاحي للسَّند، وسمِّي كذلك لاعتماد الحفَّاظ عليه في صحَّة الحديث وضعفه[١].

(٣) يُطلق في اللُّغة على معانٍ، منها: أنَّه مأخوذٌ من المُتن ـ بالضَّمِّ ـ؛ وهُو ما صلُبَ وارتفَع من الأرض.

(٤) أي ما ينتهي إليه السَّند من الكلام، وهذا في الاصطلاح، ومناسبته للمعنى اللُّغوي كون المسنِد يقوِّيه بالسَّند ويرفعُه إلى قائله.

* تنبيهات:

الأوَّل: لو قيل في تعريف السَّند هو: «الإخبار عن طريق المتن» أو «حكاية طريق المتن» لكان أحسن؛ حتَّى يشمل الرُّواة وصِيَغ الأداء؛ لأنَّ السَّند يتكوَّن منهما، أمَّا تعريفُ المصنِّف فهو قاصرٌ على الرُّواة فقَط.

---

(١) «مختار الصِّحاح» (ص٢٠٧)، «المنهل الرَّوِيّ» (ص٣٠)، «شرح الزُّرقاني على البيقونيَّة مع حاشية الأجْهُوري» (ص٢٩).

الثَّاني: السَّند مرادفٌ للإسناد عند المحدِّثين، ويُستَعملان عندهم لشيء واحد[1]، كما يُطلَق على السَّند: «الطَّريق»، فيُقال مثلًا: هذا الحديثُ له طريقٌ واحدٌ أو طريقان أو أكثر؛ ذلك لأنَّ السَّند يوصِلُ إلى المقصود، وهُو هُنا الحديثُ والمتن كما يُوصِل الطَّريقُ المحسوسُ إلى ما يقصدُه السَّالك فيه، وقد يُقال للطَّريق: «الوجه»، فيُقال مثلًا: هذا الحديثُ لا يُعرَف إلَّا من هذا الوجه[2].

الثَّالث: موضوعُ علم مصطلح الحديثِ هو السَّند والمتن؛ من حيثُ القَبول والرَّدُّ، ولهذا ذكرهما المصنِّف رَحِمَهُ اللهُ وبيَّن حدَّهما عقِبَ تعريفِ علم مصطلح الحديث.

مثالٌ لما سبق:

روى التِّرمذي في «سننه» (برقم ٢٦٥٤)، قال: حدَّثنا أبو الأشعث أحمد بن المقدام العِجْليُّ البَصْريُّ، حدَّثنا أميَّةُ بن خالدٍ، حدَّثنا إسحاقُ بن يحيى بن طلحةَ، حدَّثني ابن كَعْب بن مالك عن أبيه قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «**مَنْ طَلَبَ العِلْمَ لِيُجَارِيَ بِهِ العُلَمَاءَ أَوْ لِيُمَارِيَ بِهِ السُّفَهَاءَ أَوْ يَصْرِفَ بِهِ وُجُوهَ النَّاسِ إِلَيْهِ أَدْخَلَهُ اللهُ النَّارَ**»، قَالَ أَبُو عِيسَى: «هذا حديثٌ غريبٌ لا نعرفه إلَّا من هذا الوجه» اهـ.

ـ **سند الحديث**: هو مِن قول الإمام التِّرمذي: «حدَّثنا أبو الأشعَث» إلى قوله: «سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول»، وهو الإسناد، وكذلك الطَّريق، وأيضًا الوجه، فقَول التِّرمذي: «لا نعرفه إلَّا من هذا الوجه» يعني لا يُعرف له إلَّا طريقًا واحدًا.

ـ **متن الحديث**: من قَول النَّبيِّ ﷺ: «**مَنْ طَلَبَ العِلْمَ**» إلى قوله: «**أَدْخَلَهُ اللهُ النَّارَ**».

---

(١) انظر «المنهل الرَّوي» (ص٣٠)، «الخلاصة» للطِّيبي (ص٣٣)، «اليواقيت والدُّرر» (١/ ١١٢).

(٢) «توجيه النَّظر» (١/ ٧٩).


رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

٤. وينقسم الحديثُ باعتبار تلك الأحوال[١] إلى أنواع، كلُّ نوعٍ منها يلقَّب بلقب[٢].

الصَّحيح[٣] لذاته:

٥. فمنها[٤] ....

---

(١) أي: الأحوال الَّتي تطرأ على السَّند والمتن معًا، أو على أحدهما كما سبق.

(٢) وهي أنواعٌ كثيرةٌ، كلٌّ منها علم مستقلٌّ بذاته أوصَلَها أبو بكر الحازمي ـ نقلًا عن السُّيوطي في «شرح ألفيَّته» ـ إلى مئة نوع، وذكر ابن الصَّلاح منها خمسةً وستِّين نوعًا في «مقدِّمته»، ثمَّ قال بعد سَردها: «وذلك آخرها وليس بآخر الممكن في ذلك؛ فإنَّه قابلٌ للتَّنويع إلى ما لا يُحصى، إذ لا تُحصى أحوالُ رواةِ الحديث وصفاتُهم، ولا أحوالُ متون الحديث وصفاتُها، وما منْ حالةٍ فيها ولا صفةٍ إلَّا وهي بصَدَد أن تُفرد بالذِّكر، فإذا هي فرعٌ على حِياله»[١] اهـ.

ومن المُلاحظ أنَّ المصنِّف رحمه الله اقتصر على ذكر ثمانيةٍ وعشرين نوعًا اجتنابًا منه للإطالة؛ ليكون إملاؤه لطالب الحديث المبتدئ أيسَر إقليدَ ثمَّ بعده يرتقي في سُلَّم هذا الفنِّ ويستزيد.

(٣) الصَّحيح لغةً: مأخوذٌ من الصِّحَّة ضدُّ السُّقم.

(٤) أي: من تلك الأنواع فـ: «من» هنا للتَّبعيض؛ لأنَّ المصنِّف رحمه الله لم يستوف جميعَ أنواع الحديث، بل ما تركه أكثر ممَّا ذكره.

---

(١) انظر «مقدِّمة ابن الصَّلاح» (ص١٨ ـ مع «التَّقييد») بتصرُّف، «البحر الَّذي زخَر» (١/ ٢٤٤)، «عقد الدُّرر» (ص٣٨٩).

الصَّحيح لذاته[1]، وهو ما رواه العدل[2] الضَّابط[3] ....

(١) أي: لنفسه، والصَّحيح لذاته هو الَّذي ينصرِف إليه لفظ الصَّحيح عند الإطلاق.

وقوله: «لذاته» احترازٌ من «الصَّحيح لغيره»، فيكون التَّعريف الَّذي سيذكره إنَّما هو لأحدِ قسمَيْ الصَّحيح لا لمطلقِه.

(٢) العَدْل: هو المسلم، البالغ، العاقل، السَّالم من أسباب الفِسق وخَوارم المروءة و«الفِسق»: هو ارتكابُ كبيرةٍ أو الإصرارُ على صغيرة.

أمَّا «المروءة»: فهي اجتنابُ كلِّ ما يُذمُّ عُرْفًا، وبهذا فخوارمها غير منضبطة، بل تختلفُ باختلاف الأشخاص والزَّمان والمكان.

وفي اشتراط العدالة لراوي الحديث الصَّحيح تحرُّزٌ ممَّا يرويه غير العَدل ممَّن طُعِنَ في عدالته كالكذَّاب والمتَّهم بالكذب والفاسق أو مَن لم تُعلَم عدالتُه كالمُبهَم ومجهول الحال أو العَين.

(٣) الضَّابط: اسم فاعل من ضَبَط الشَّيءَ، أي حفظَه بالحَزم، فالضَّابط هو الحازم.

والضَّبط قسمان:

ـ ضبطُ صَدْرٍ: وهو أن يُثبتَ الرَّاوي ما سمعَه بحيث يتمكَّن من استحضاره متى شاء من غير أن يحصُلَ له قصورٌ في حفظِه حالَتَي التَّحمُّل والأداء، فيرويَ من حفظِه المختلِّ فيخطئَ.

ـ وضبطُ كتابٍ: وهو أن يصونَ كتابَه عن تطرُّق الخلل إليه من حين سمعَ فيه إلى أن يؤدِّيَ منه، فلا يدفعُه أو يعيرُه إلى مَن لا يحافظ عليه ويصونه، فقد يُغيَّر فيه ويُبدَّل، ثمَّ يروي من كتابه هذا الَّذي تطرَّق إليه الخَلَل وهُو لا يشعُر كما وقع لسُفيان بن وَكِيع ابن الجرَّاح فقد كانَ صدوقًا إلَّا أنَّه ابتُلي بورَّاقه فأدخَل عليه ما ليسَ من حديثِه، فنُصِح فلم يقبَل، فسَقَط حديثُه[1].

---

(١) انظر «التَّقريب» (١/ ٢٤٥).

التَّامُّ الضَّبط[(١)]، عن مثله[(٢)]، واتَّصل[(٣)] كذلك من أوَّل السَّند إلى آخره[(٤)]، وسَلِم من العِلَّة[(٥)] ....

---

(١) أي كامل الضَّبط، وهذه أعلى مراتب الضَّبط الثَّلاث وهي: عُليا ووسطى ودُنيا، والرُّتبتان الأخيرتان مشروطتان في الحديث الحسن.

والَّذي يظهر أنَّ المصنِّف رحمه الله أراد أن يبيِّن بهذا مرادَهُ بلفظة: «الضَّابط»، وأنَّ المقصودَ به صاحب الضَّبط التَّامِّ، وهذا إنَّما هو تصريحٌ بما هو مجرَّد توضيح؛ لأنَّه قد يُكتفَى بالإطلاق المحمول على الكمال كما فعل ابنُ الصَّلاح في «مقدِّمته»، وتبعه على ذلك الحافظ العِراقي في «ألفيَّته»، والحافظ ابن كثير في «اختِصاره»، وغيرُهم.

ويخرج بقَيد «الضَّبط التَّامِّ»: الحسَن لذاتِه الَّذي يشترط فيه مسمَّى الضَّبط، ومن بابٍ أولى من ساءَ حفظُه أو كثرت غفلتُه أو فحش غلطُه، وكذا من يَروي من كتابه المتخلِّل إليه الخطأ، ومَن كانت هذه حالُه؛ فإنَّه لا يميِّز الصَّوابَ من غيره فقد يرفعُ الموقوفَ، ويصلُ المرسَلَ وهُو لا يشعُر.

(٢) أي ينقل ذلك عن مثله في الوصفين المذكورين من العدالة والضَّبط.

(٣) الاتِّصال: هو أن يكونَ كلُّ راوٍ من رواته قد تحمَّل هذا الحديث وأخذه عمَّن فوقه، بطريق معتمَد عليه ومعتبَر من طرق التَّحمُّل؛ كالسَّماع والعَرض وغيرها.

وهذا قيدٌ لإخراج ما لم يتَّصل إسناده؛ كالمنقطِع والمعضَل والمرسَل ونحو ذلك.

(٤) أي إلى منتهاه سواءٌ كان منتهاه النَّبيَّ ﷺ، أو الصَّحابي، أو من دونه، وبهذا يدخل في حدِّ الصَّحيح: المرفوع والموقوف والمقطوع.

(٥) مراده بـ«العلَّة»، ما كانت خفيَّةً قادحةً إذ هي سببٌ خفيٌّ يقدحُ في صحَّة الحديث، لا يطَّلع عليها إلَّا المتبحِّر في هذا الشَّأن.

والشُّذوذ[1][2].

وكونها «قادحةً» قيدٌ لإخراج غير القادحة: كالاختلاف في تعيين ثقةٍ من ثقتين، مثل حديث: «**البيِّعَانِ بِالخِيَارِ**» رواه يَعلى بن عُبَيْد عن الثَّوري عن عَمْرو بن دينار عن ابن عُمَر؛ فقد صرَّح النُّقَّاد بِوَهْمِ يعلى بن عُبيد على سفيان الثَّوري، فالمعروف من حديثه عن عبد الله بن دينار عن ابن عُمَر، فهذا وَهْمٌ وعلَّة، تدلُّ على عدم ضبط الرَّاوي عمَّن روى عنه؛ لكنَّها لا تضرُّ؛ لأنَّ عبد الله وعمرًا كلاهما ثقة.

واشتراط انتفاءِ العلَّة شرطٌ عدميٌّ يخرجُ به الحديثُ المعلُّ.

*** تنبيه:**

تعيينُ مراد المصنِّف رحمه الله من العلَّة وأنَّها خفيَّةٌ قادحةٌ، يُفهم من تعريفِه للحديث المعلِّ ـ وسيأتي شرح هذا النَّوع في محلِّه ـ وهو في هذا القَيد رحمه الله تبعٌ لصاحب «النُّخبة»، وليس المراد من كونها خفيَّةً إخراجَ العلَّة الظَّاهرة وأنَّها لا تضرُّ؛ لأنَّ الخفيَّة إذا أثَّرت؛ فالظَّاهرة أولى بالتَّأثير؛ لكن العلَّة الظَّاهرة خَرَجَتْ بالشُّروط السَّابقة (الاتِّصال ـ العدالة ـ الضَّبط)[1].

(١) وهو مخالفة الرَّاوي الثِّقةِ لمن هو أرجح منه، إمَّا بمزيدِ ضبطٍ أو كثرةِ عددٍ أو غيرها من وجوه التَّرجيحات، وهذا كذلك شرطٌ سلبيٌّ عدميٌّ يخرج به الحديثُ الشَّاذُّ، وسيأتي مزيدُ بيانٍ عليه في محلِّه.

(٢) الحاصل ممَّا سبق أنَّ الحديثَ الصَّحيح ما توفَّرت فيه خمسة شروط:

١. اتِّصال السَّند.

٢. عدالة الرُّواة.

٣. تمام الضَّبط.

(١) انظر «عقد الدُّرر» (ص١٨٤)، «حاشية جامعة على الفريدة» (ص١٦٣).

٤. عدم العلَّة القادحة.

٥. عدم الشُّذوذ.

وهذان الأخيران عدميَّان؛ بمعنى اشتراط نفيهما.

مثال الحديث الصَّحيح:

ما رواه البخاري في «صحيحه» (برقم٨٠) قال: حدَّثنا عِمرَانُ بن مَيسَرَة، قال حدَّثنا عبد الوارث عن أبي التَّيَّاحِ عن أَنَسٍ قال: قال رسول الله ﷺ: «**إِنَّ مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ أَنْ يُرْفَعَ العِلْمُ، وَيَثْبُتَ الجَهْلُ، وَيُشْرَبَ الخَمْرُ، وَيَظْهَرَ الزِّنَا**».

هذا الحديث صحيحٌ لذاته؛ لاشتماله على الشُّروط السَّابقة:

فرجاله كلُّهم ثقات «عمران بن ميسرة» هو أبو الحسن البَصْري الأدمي ثقة[1]، و«عبد الوارث» وهو ابن سعيد بن ذَكْوَان ثقة ثبت[2]، و«أبو التَّيَّاح» وهو يزيد بن حُمَيْد الضُّبَعِي ثقة ثبت[3]، و«أنس بن مالك» صاحب رسول الله ﷺ والصَّحابة كلُّهم عدول.

وإسناده متَّصل، ولا تضرُّ عنعنة عبدِ الوارث وأبي التَّيَّاح لكونهما ثقتَيْن، وبراءتهما من التَّدليس.

وليس فيه شذوذٌ لعدم المعارِضِ والمخالِفِ، وليس بالمعلِّ لسلامتِه من العِلل.

---

(١) «التَّقريب» (١/ ٤٣٠).

(٢) «التَّقريب» (١/ ٣٦٧).

(٣) «التَّقريب» (١/ ٦٠٠).

٦. ومنها الحسَن[١] لذاتِه[٢]، وهو ما رواه العَدل الضَّابط غير تامِّ الضَّبط[٣]، عن مثله، وعن تامِّ الضَّبط[٤]، واتَّصل سندُه وسلِمَ من العلَّة والشُّذوذ[٥].

---

(١) الحسن لغةً: مأخوذ من الحُسن، وهو ضدُّ القبح.

(٢) أي لنفسه لاستيفائه للشُّروط، لا لأمرٍ خارجيٍّ، وهو الاعتضاد والتَّقوية بالشَّواهد والمتابعات، كما هو شأنُ الحسَن لغيره، مع العِلم بأنَّ الحسَن لذاتِه هو المراد بالحسَن عند الإطلاق.

(٣) أي خفيف الضَّبط، وناقصه غير كامل.

(٤) هذه إشارة لطيفة من المصنِّف رحمه الله إلى أنَّ خفَّة الضَّبط لا يُشْتَرط وجودُها في كلِّ طبقات الإسناد، حتَّى يُحكَم على الحديث بالحُسن، وإنَّما يكفي ذلك ولو في راوٍ واحد، مع أنَّ باقيَ الرُّواةِ مُتَّصِفون بتمامِ الضَّبط.

(٥) هذه بقيَّة شروط الحديث الحسَن، وهي: اتِّصال السَّند، والسَّلامة من الإعلال والشُّذوذ، إلَّا أنَّه يُلاحظ على تعريفِ المصنِّفِ هنا شيءٌ من التَّكرار الَّذي ينبغي أن يُصان منه؛ ذلك أنَّ الأوصاف المعتبَرة في الصَّحيح هي نفسها المعتبَرة في الحديث الحسن غير أنَّ هذا الأخير قلَّ فيه ضبط بعض رجال إسناده، ومعنى هذا أنَّ الحسنَ والصَّحيح سواءٌ إلَّا في تمام الضَّبط؛ لكنَّه يوجد للمصنِّف في غير هذا المختَصر تعريفٌ أحسن للحديث الحسن، حيث قال في كلامٍ له: «فالصَّحيح ما رواه العَدل الضَّابط عن مثله، إلى آخر السَّند، سالمًا من العلَّة والشُّذوذ فإذا خفَّ الضَّبط في بعض رواته فهو الحسَن»[١] اهـ.

---

(١) «الشِّهاب» (٨/ ١٤٠).

....

وهذا مضمونُ كلامِ الحافظِ ابن حجر في «نزهة النَّظر» حيث قال: «فإن خفَّ الضَّبط مع بقيَّة الشُّروط المتقدِّمة في حدِّ الصَّحيح فهو الحسَن لذاته» اهـ.

قال الشَّيخ الألباني تعليقًا على كلام الحافظ في «حاشيته على نزهة النَّظر»: «هذا التَّعريف على إيجازه أصحُّ ما قيل في الحديث الحسَن لذاته، وهو الَّذي توفَّرت فيه جميع الشُّروط للحديث الصَّحيح المتقدِّمة، إلَّا أنَّه خفَّ ضبط أحدِ رواته»[(١)].

مثالٌ للحسَن لذاته:

ما رواه أبو داود في «سننه» (برقم١٦١) قال: حدَّثنا محمَّد بن الصَّبَّاحِ البَزَّازُ، حدَّثنا عبد الرَّحمن بن أبي الزِّناد قال: ذكره أبي عن عُرْوَةَ بن الزُّبَيرِ عن الْمُغِيرَةِ بن شُعبَةَ: «**أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ كَانَ يَمْسَحُ عَلَى الْخُفَّيْنِ**».

رجال هذا الإسناد كلُّهم ثقات غير عبد الرَّحمن بن أبي الزِّناد فَمُتكلَّمٌ فيه من جهة حفظه، قال الحافظ في «التَّقريب»[(٢)]: «صدوقٌ تغيَّر حفظُه لَمَّا قدم بغداد وكان فقيهًا»؛ ولهذا قال الشَّيخ الألباني رحمه الله: «فهو ممَّن يُكتَب حديثُهم ويُحتجُّ به ما لم يخالف أو يُشذَّ فهو حسَنُ الحديث»[(٣)].

(١) انظر «النُّكت على نزهة النَّظر» (ص٩١).

(٢) (٢/ ٣٤٠).

(٣) انظر «صحيح سنن أبي داود» (١/ ٢٨٥).

الصَّحيح لغيره

٧. ومنه الصَّحيح لغيره، وهو الحَسَن لذاتِه[١] إذا جاء من طريقٍ أخرى مساويةٍ لطريقِه[٢]، أو من أكثَر دونَ طريقِه[٣].

---

(١) سبق تعريفه.

(٢) يكفي لارتفاع الحديث من درجة الحسن إلى درجة الصَّحيح لغيره مجيئُه من طريقٍ أخرى منفردة، بشَرط أن تكونَ مساويةً للطَّريق الأوَّل، أو أرجَح منه حتَّى ينجَبر بذلك ما في الرِّواية من خفَّة الضَّبط، وفي هذا قيدٌ يخرجُ به ما إذا جاء المتابعُ من طريقٍ دونَ الأوَّل في القوَّة؛ فإنَّه لا تؤثِّر فيه تلك المتابعَةُ.

(٣) تعدُّد الطُّرق ومجيئُها من أكثر من وجهٍ تقوِّي الطَّريق الأولى وترفعُها من الحسن إلى الصَّحيح ولو كانت كلُّ طريقٍ منها بانفرادها دونَ الطَّريق الأوَّل في القوَّة فلا يشتَرط أن تكونَ مساويةً ولا راجحةً حتَّى يتمَّ ذلك؛ فالكثرة مؤثِّرةٌ في الطُّرق المنحطَّة إذا لم يكن ضعفُها شديدًا.

فحاصلُ تحرير المقام وزبدةُ ما سبَق من الكلام أنَّ الحسنَ لذاتِه إذا رُوِيَ من غيرِ وجهٍ حيثُ كانت مرتبةُ رواته منحطَّةً عن مرتبة رُوَاة الأوَّل، أو من وجهٍ واحدٍ مساوٍ له أو أرجَح؛ فإنَّه يرتقي عن درجَة الحسن إلى درجة الصَّحيح لغيره، قال السَّخاوي: «إنَّما تُعتَبر الكثرةُ والجمعيَّة في الطُّرق المنحطَّة، أمَّا عند التَّساوي والرُّجحان فمجيئُه من وجهٍ آخَر يكفي»[١].

---

(١) انظر «شرح شرح النُّخبة» (ص٢٩٧)، «توجيه النَّظر» (١/ ٤٩٧).

....

مثال الصَّحيح لغيره:

ما رواه التِّرمذي في «سننه» (برقم٢٠٠٩)، قال: حدَّثنا أبو كُرَيْبٍ، حدَّثنا عَبْدَةُ ابن سليمان وعبد الرَّحِيمِ ومُحَمَّدُ بنُ بِشْرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بنِ عَمْرٍو، حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «**الحَيَاءُ مِنَ الإِيمَانِ، وَالإِيمَانُ فِي الجَنَّةِ، وَالبَذَاءُ مِنَ الجَفَاءِ، وَالجَفَاءُ فِي النَّارِ**».

إسنادُ هذا الحديث حسنٌ لو انفرد؛ لأنَّ رجالَه ثقاتٌ إلَّا محمَّد بن عَمْرو، قال عنه الحافظ في «التَّقريب»[1]: «صدوقٌ له أوهام»، لكن وجِد له متابعٌ وهو سَعيد بن أبي هِلال عن أبي سَلَمة، أخرجه ابن حبَّان في «صحيحه» (برقم٦٠٨)، وسَعيد بن أبي هِلال هذا قال عنه الحافظ في «التَّقريب»[2]: «صدوق».

فيكون محمَّد بن عَمْرو قد تُوبع بمَن هو مثلُه في الصِّدق والعَدالة، وعليه فالحديثُ صحيحٌ لغيره بمجموع هذيْن الطَّريقين[3].

---

(١) (٢/ ٤٩٩).

(٢) (١/ ٢٤٩).

(٣) انظر «السِّلسلة الصَّحيحة» (١/ ٨٩٤)، و«علم مصطلح الحديث التَّطبيقي» (ص٢٧٧).

الحسَن لغيره

٨. ومنها الحسَن لغيره، وهو من كانَ في روايتِه مستُور الحال[١]، ولم يُعرف بفسق[٢] ولا كذب[٣]، ولا بغفلة[٤]، ولا بكثرة خطأ[٥][٦]،.........................

---

(١) وهو مجهول الحال، وهو من عُرفَت عينُه برواية اثنين عنه ولم يوثَّق، فلا يُعرف بعدالة ولا بضدِّها.

وذكرُ المصنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ لمجهول الحال هُنا مثالٌ لمن كانَ ضعفُه قريبًا محتمَلًا، لا قيدٌ؛ لأنَّ مثلَه الَّذي عُرف ضعفُه بسبب سُوء حفظِه أو اختلاطِه أو إرسالِه أو تدليسِه.

(٢) وهو المتلبِّس بالمعصية قولًا أو فعلًا دونَ الكفر.

(٣) الكذب: هو الإخبار عن الشَّيء على خلاف ما هو عليه عمدًا كان أو سهوًا، وذكرُه بعد الفِسق من عطف الخاصِّ على العامِّ؛ لأنَّ الكذبَ من أنواع الفِسق، وإفرادُه إنَّما لكونه أشدَّ أنواعه وأقبحَ أسباب الطَّعن.

(٤) الغفلة عدم الفِطنة، وهيَ أن لا يكونَ لدى الرَّاوي من اليَقظة والإتقان ما يميِّز به الصَّوابَ من الخطأ في مرويَّاته، والمراد منها فحشُها وكثرتُها؛ لأنَّ مجرَّد الغفلَة ليسَ سببًا للطَّعن لقِلَّة من يُعَافَى منها.

(٥) وذلك بأن يكونَ خطؤه أكثَر من صوابه أو مساويًا له، وهذا قيدٌ مفادُه أنَّ قلَّة الخطأ تُجامع الحسن، إذ لا يخلو إنسانٌ من الخطأ والنِّسيان.

(٦) مراده أن لا يكونَ ضعفُه شديدًا؛ كأن يُضَعَّفَ الحديث لِفسق راويه أو تهمتِه بالكذب أو فُحْش الغلط أو كثرة الغفلة، ثمَّ يجيءُ من طُرُقٍ أخرى من هذا النَّوع؛ فإنَّه لا تنفعُه كثرةُ الطُّرق، ولا يرتقي إلى درجة الحسَن لغيره.

والخبر يتعدَّد بتعدُّد طُرقه، ولولا ذلك لكانَ ضعيفاً[1].

---

(١) أي لَوْلا تتعَدُّدُ الخَبرِ الَّذي في رُوَّاتِه ضَعْفٌ مُحْتَمَلٌ ومَجِيئُهُ من طُرُقٍ أُخْرَى يُقَوِّي بعضُها بعضًا ويَنْجَبِرُ بمجْمُوعِها ذلكَ القُصُور الَّذي فيه؛ لكانَ بَاقٍ على أصْلِه، وهو الضَّعْفُ، وفي هذا قيد يخرج به ما إذا تَفَرَّدَ الضَّعِيفُ وجاء من طَرِيقٍ واحِدةٍ.

تنبيه:

المصنِّف رَحِمَهُ اللهُ أخذ تعريف الحسن لغيره عن ابن الصَّلاح من «مقدِّمته»، مع اختلاف يسير في العبارة، ولعلَّ الأجودَ في تعريفه أن يقال: «هو الضَّعيف المنجَبر إذا تعدَّدت طرقه»، فخرج بـ«الضَّعيف»: الصَّحيح والحسن، وخرج بـ«المنجَبر»: ما كان ضعفُه شديدًا غير منجَبر، وخرج بـ«إذا تعدَّدت طرقه»: الضَّعيف الَّذي ليس له إلَّا طريقٌ واحدة، وهذا ما أشار إليه الحافظ في «النُّزهة»، بعد أن ذكر الحسن لذاته قال: «لا لشيء خارج وهو الَّذي يكون حسنه بسبب الاعتضاد، نحو حديث المستور إذا تعدَّدت طرقه»[1].

مثالٌ للحسَن لغيره:

قوله ﷺ: «**إِذَا أَحَبَّ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ فِي اللهِ، فَلْيُبَيِّنْ لَهُ؛ فَإِنَّهُ خَيْرٌ فِي الأُلْفَةِ وَأَبْقَى فِي المَوَدَّةِ**».

هذا الحديث أخرجه وكيع في «الزُّهد» عن عليِّ بن الحسين مرسلًا، والإرسال من أسباب الضَّعف المحتَمل، وقد وُجِد له شاهدان يرتقي بهما إلى الحسن، أحدهما: من حديث مجاهد مرسلًا أيضًا، والآخر: عن يَزيد بن نَعَامَة الضَّبِّي مرسلًا، وفي سنده مجهول.

ولهذا قال الشَّيخ الألباني رَحِمَهُ اللهُ: «الحديث بمجموع الطُّرق حسَنٌ إن شاء الله»[2].

---

(١) انظر «نزهة النَّظر» (ص٩٢)، «التَّعليق النَّفيس» (ص٦٤).

(٢) انظر «السِّلسلة الصَّحيحة» (٣/ ١٩٦).

* تتميم:

المتابع: هو الحديثُ الَّذي يشارك فيه رواتُه رواةَ الحديث الَّذي يُظَنُّ أنَّه فردٌ لفظًا ومعنًى، أو معنًى فقط مع الاتِّحاد في الصَّحابي.

والمتابعة قسمان: متابعة تامَّة: وهي الَّتي تحصُل للرَّاوي نفسه، ومتابعة ناقصَةٌ: وهي الَّتي تحصل لشيخ الرَّاوي فمَن فوقَه.

أمَّا الشَّاهد: فهو الحديثُ الَّذي يشارك فيه رواتُه رواةَ الحديث الَّذي يظنُّ أنَّه فردٌ لفظًا ومعنًى أو معنًى فقط، مع الاختلاف في الصَّحابي.

وقد يُطلق المتابعُ على الشَّاهد والعَكس، والفائدة منها هي التَّقوية.

ثمَّ تتبُّع الطُّرق والبَحث عنها في دواوين السُّنَّة والتَّفتيش فيها واختبارُها يسمَّى «الاعتبار».

٩. ومنها الضَّعيف[(١)]: وهو ما اختلَّ فيه شرطٌ من شروط الصَّحيح[(٢)]، ولم يكن واحدًا من الثَّلاثة المذكورة قبلَه[(٣)].

---

(١) الضَّعيف: مأخوذٌ في اللُّغة من الضَّعف، بفتح الضَّاد وضمِّها، وهو ضدُّ القوَّة.

(٢) أي شروط الصَّحيح لذاته وهي خمسةٌ سبق ذكرها.

(٣) وهي الصَّحيح لغيره، والحسن لذاته، والحسن لغيره.

وعليه؛ فالضَّعيف عند المصنِّف رحمه الله هو لا صحيحٌ لذاته، ولا لغيره، ولا حسنٌ لذاته، ولا لغيره؛ لكن يُلاحظ أنَّ هذه الأقسام المذكورة كلَّها داخلةٌ في حيِّز المقبول، والأصل في التَّعاريف أن يتحرَّى فيها الإيجاز، ولهذا لو جمعت هذه الألفاظ الأربعة في لفظٍ واحدٍ لكان أخصَر؛ فيقالُ في تعريف الحديث الضَّعيف ـ كما ما قال ابن حجر في «النُّكت»[(١)] ـ: «كلُّ حديثٍ لم تجتَمع فيه صفاتُ القَبول».

وشروط القَبول الشَّاملة للصَّحيح والحسن بقسميْهما ستَّة؛ وهي:

١. اتِّصال السَّند.

٢. العدالة.

٣. الضَّبط.

٤. فَقْد الشُّذوذ.

٥. فَقْد العلَّة الخفيَّة القادحة.

٦. العاضد عند الاحتياج إليه.

---

(١) (١/ ٤٩٢).

* تنبيه:

إذا عُرف أنَّ الضَّعيف هو الَّذي لم تجتمع فيه صفات القَبول؛ تبيَّن بذلك أنَّ مسالك الضَّعف إلى الحديث ستَّة؛ وهي:

١. عدم اتِّصال السَّند.

٢. عدم عدالة الرُّواة أو بعضِهم.

٣. كون الرُّواة أو بعضِهم غير ضابطين.

٤. اشتماله على شذوذ.

٥. اشتماله على علَّة خفيَّة قادحة.

٦. عدم مجيئه من وجهٍ آخر إذا كان قابلًا للانجبار.

ولقد حصر الحافظ ابن حجر في «نخبته» هذه المسالك وأرجعها إلى سببين رئيسيين هما:

١. السَّقط من السَّند.

٢. الطَّعن في الرَّاوي[1].

(١) انظر «نزهة النَّظر» لابن حجر (ص١٠٨ ـ مع النُّكت)، «الحديث الضَّعيف وحكم الاحتجاج به» لعبد الكريم الخضير (ص٦٢).

المنقطع[1]

١٠. فمن[2] الضَّعيف المنقطعُ بالمعنى الأعمِّ[3]، وهو ما سقَط سندُه كلُّه أو بعضُه[4] ....

---

(١) المنقطع: اسم فاعل من الانقطاع، وهو ضدُّ الاتِّصال.

(٢) من: للتَّبعيض، وقد بدأ المصنِّف بذكر بعض أنواع الضَّعيف الَّتي سببها السَّقط من السَّند.

(٣) أعمُّ؛ لأنَّه يصدُقُ على المعلَّق والمرسَل والمعضَل كما سيأتي.

(٤) هذا التَّعريف للحافظِ ابنِ عبدِ البرِّ رحمه الله، والخطيبِ رحمه الله في «الكفاية» وصحَّحه النَّووي رحمه الله في «التَّقريب»، وكذا علي القاري رحمه الله في «شرح شرح النُّخبة» وعزاه إلى الجمهور، وعليه سار البيقوني رحمه الله في «منظومتِه» إذ قال:

وكلُّ مَا لـمْ يتَّصِل بحَال ... إسنادُه منقَطِعُ الأوصَال

بمعنى أنَّ المنقطعَ هو: ما لم يتَّصل إسنادُه على أيِّ وجهٍ كان انقطاعُه سواءٌ في ذلك ترك ذكر الرَّاوي من أوَّل الإسناد أو وسطِه أو آخرِه، بما يشمل المرسَل والمعضَل والمعلَّق، وهذا أقربُ للمَعنى اللُّغوي الَّذي سبق، فإنَّ الانقطاعَ نقيضُ الاتِّصال، إلَّا أنَّ الغالبَ والأكثر استعمالًا هو فيما سقَط منه قبل الصَّحابي راوٍ أو أكثَر لا على التَّوالي.

وهذا الَّذي أشار إليه المصنِّف رحمه الله بقوله: «المنقطع بالمعنَى الأخصِّ»، وذكَر حدَّه (انظر الصَّفحة (٤٩) من هذا البحث).

فيدخل فيه[1]: ....

فالَّذي يظهر من صنيع المصنِّف هذا، حيث ذكر المنقطع بالمعنى الأعمِّ، ثمَّ ذكره كذلك بالمعنى الأخصِّ، لا اختيارًا منه للأوَّل ولا تذبذبًا، بل تنبيهًا منه رَحِمَهُ اللهُ إلى هذا المعنى المذكور، وهو أنَّ الأصلَ في المنقطع: ما يقابلُ المتَّصل على أيِّ وجهٍ كان انقطاعُه، من أوَّل السَّند أو في أثنائه أو آخره، لكن أهلَ الاصطلاح خصُّوا كلَّ نوعٍ من الانقطاع باسمٍ خاصٍّ يتميَّز به عن غيرِه، وجرى على هذا العملُ، والله تعالى أعلم.

(١) أي في المنقطع بالمعنى الأعمِّ.

المعلَّق[1]

١١. وهو ما سقَط منه أوَّلُ سندِه[2] أو كلُّ سندِه[3][4].
ويدخل فيه المرسَل.

---

(١) المعلَّق: اسم مفعول من التَّعليق، تقول: علَّق الشَّيء بالشَّيء: أي أناطه به.

(٢) أي من جهة المصنِّف، فيعزو هذا الأخيرُ الحديثَ إلى مَنْ فوقَه سواء كان السَّاقطَ راو واحد أو أكثَر، فيخرج بهذا الحديث المرسَل؛ لأنَّ السَّقط فيه يكون من آخر السَّند.

(٣) أي يسقط منه جميع الرُّواة، ويقتَصَر على الرَّسول ﷺ في «المرفوع»، وعلى الصَّحابي في «الموقوف»، ويسمَّى هذا كذلك «معضَلًا»؛ لسقُوط أكثَر من راوٍ على التَّوالي من سنده كما سيأتي.

(٤) الحديثُ المعلَّق: هو ما حُذف عند مبدأ إسناده من جهة المصنِّف راوٍ واحد وهو شيخ المصنِّف، أو راويان وهو شيخُ المصنِّف وشيخُ شيخه، أو ثلاثة، وهكذا حتَّى لو استمرَّ هذا السَّقط إلى آخر السَّند.

ثمَّ هذا السَّقط الَّذي هو من أوَّل الإسناد الغالبُ أن يكونَ من فعل المصنِّف حينَ ساقه لا لخلل في الرِّواية، بخلافِ باقي الأنواع الآتي ذكرها؛ فإنَّ الغالبُ أنَّ السَّقط الواقعَ فيها ليس من فعلِ المصنِّف[1].

---

(١) انظر «نتيجة النَّظر» (ص١٤٧)، «اليواقيت والدُّرر» (١/ ٤٨٧).

وعليه؛ فإنَّ للمعلَّق صُوَرًا كثيرة:

ـ منها: أن يُحذف من أوَّله واحدٌ وهو شيخه؛ كقول البخاري رحمه الله: قَالَ مَالِكٌ أَخْبَرَنِي زَيْدُ بنُ أَسْلَمَ أَنَّ عَطَاءَ بنَ يَسَارٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ الخُدْرِيَّ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ الله ﷺ يَقُولُ: «**إِذَا أَسْلَمَ العَبْدُ فَحَسُنَ إِسْلامُهُ يُكَفِّرُ اللهُ عَنْهُ كُلَّ سَيِّئَةٍ كَانَ زَلَفَهَا، وَكَانَ بَعْدَ ذَلِكَ القِصَاصُ، الحَسَنَةُ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا إِلَى سَبْعِمِائَةِ ضِعْفٍ، وَالسَّيِّئَةُ بِمِثْلِهَا إِلَّا أَنْ يَتَجَاوَزَ اللهُ عَنْهَا**»، فبَيْن البخاري رحمه الله ومالك رحمه الله راوٍ واحد، حيث حذفَ البخاريُّ من سمعَ منه.

ـ ومنها: أن يُحذف كلُّ الإسناد إلَّا التَّابعي والصَّحَابي؛ كقَول البخاري: وَقَالَ صِلَةُ عَنْ عَمَّارٍ: «**مَنْ صَامَ يَوْمَ الشَّكِّ فَقَدْ عَصَى أَبَا القَاسِمِ ﷺ**».

ـ ومنها: أن يُحذف كلُّ الإسنادِ إلَّا الصَّحابي؛ كقَول البخاري: وَقَالَتْ عَائِشَةُ: «**كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَذْكُرُ اللهَ عَلَى كُلِّ أَحْيَانِهِ**».

ـ ومنها: أن يُحذف جميعُ الإسناد؛ كقَول البخاري: «**وَقَالَ وَفْدُ عَبْدِ القَيْسِ لِلنَّبِيِّ ﷺ: مُرْنَا بِجُمَلٍ مِنَ الأَمْرِ إِنْ عَمِلْنَا بِهَا دَخَلْنَا الجَنَّةَ؛ فَأَمَرَهُمْ بِالإِيمَانِ، وَالشَّهَادَةِ، وَإِقَامِ الصَّلاَةِ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ**».

رَفْعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

المرسَل[1]

١٢. هو ما سقَط منه آخِرُه[2]، وهو الصَّحابي.
ويدخُل فيه[3] المعضَل.

---

(١) المرسَل في اللُّغة: اسمُ مفعول من الإرسال، وهو الإطلاق وعدم المنع، فكأنَّ المرسِل أطلقَ الإسناد ولم يقيِّده بجميع الرُّواة.

(٢) أي آخر الإسناد، وهيَ الواسطة بين التَّابعي والنَّبيِّ ﷺ، وذلك بأن يقول التَّابعي: قال النَّبيُّ ﷺ كذا، أو فعل النَّبيُّ ﷺ كذا، أو فُعِل بحضرتِه كذا، دونَ أن يذكُرَ الواسطة بينَه وبينَ النَّبيِّ ﷺ، فالإرسال مختصٌّ بالتَّابعي فلو كانَ السَّقط قبلَ الوصول إلى التَّابعي لسُمِّي منقطعًا إن كانَ السَّاقط منه واحدًا، ومعضَلًا إن كانَ أكثر من واحد على التَّوالي، فيكونُ قولُ المصنِّف رحمه الله: «آخره» قيدًا لإخراج هذيْن النَّوعين، كما هو قيدٌ لإخراج المعلَّق ـ كما سبق ـ؛ لأنَّ السَّقط فيه من جهة المصنِّف.

(٣) أي في المنقطع بالمعنى الأعمِّ.

* **ملاحظة:** هذا الحدُّ الَّذي ذكَره المصنِّف هو لشهاب الدِّين القَرَافي المالكي رحمه الله في «شرح تنقيح الفُصول»، والذَّهبي رحمه الله في «الموقِظة»، وتقيِّ الدِّين الشُّمُني رحمه الله في كتابه «العالي الرُّتبة»، وعبد الوهَّاب بن بَركات الأحمدي في «المختَصر من نخبة الفكر»، وتبعهم على ذلك البيقوني رحمه الله في «منظومته»، وجمال الدِّين القاسمي رحمه الله في «قواعد التَّحديث»، والشَّيخ أحمد شاكر رحمه الله في «الباعث الحثيث» وكذلك المصنِّف رحمه الله في هذا الإملاء.

وهذا التَّعريف منتقَدٌ؛ لأنَّ السَّاقط عند هؤلاء الأئمَّة قد ثبتَت معرفةُ صُحبتِه، وهذا على خلافِ الصَّحيح إذ لو عُلِم أنَّ السَّاقط هو الصَّحابي لما ساغ لأحدٍ أن يخالف في قَبوله والعَمل به؛ لأنَّ الصَّحابة كلَّهم عدولٌ، والجهالة بأحدِهم لا تضرُّ، والظَّاهر أنَّ السَّاقطَ غيرُ متعيِّن، ويحتَمل أن يكون صحابيًّا كما يحتَمل أن يكون تابعيًّا، وعلى كونه ثبتَ أنَّه تابعيٌّ يحتَمل أن يكونَ ثقةً، ويحتَمل أن يكونَ غيرَ ثقة؛ وعلى كونِه ثبت أنَّه ثقةٌ يحتَمل أنَّه أخذَه عن صحابيٍّ، ويحتَمل أنَّه أخذَه عن تابعي، وعلى الثَّاني يعود الاحتمال السَّابق، ويتعدَّد؛ ولهذا عدَّ جمهور العلماء الحديثَ المرسَل من قسم الضَّعيف للجَهل بحال المحذوفِ.

وعليه؛ فالأحسَن أن يُقَال في تعريف المرسَل: هو الحديثُ الَّذي يرفعُه التَّابعيُّ من دونِ أن يذكُر الواسطَةَ الَّتي بينَه وبينَ رسُولِ الله ﷺ[1].

مثالُ الحديث المرسَل:

ما رواه الإمام مالك رحمه الله في «الموطَّأ» (برقم١٣٣٥) عَنْ زَيْدِ بنِ أَسْلَمَ عَنْ سَعِيدِ ابنِ المُسَيِّبِ: أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ: «**نَهَى عَنْ بَيْعِ الحَيَوَانِ بِاللَّحْمِ**»، فسعيد بن المسيِّب تابعيٌّ لم يلقَ النَّبيَّ ﷺ، وقد رفَع هذا الحديثَ إلى النَّبيِّ ﷺ بدونِ ذِكر الواسطة، فيكونُ قد سقط مِن هذا الإسنادِ آخرُه.

(١) «نزهة النَّظر» (ص١١٠ ـ مع النُّكت)، «التَّقريرات السنيَّة» (ص٥١)، «ظفر الأماني» (ص٣٥١)، «أسباب ردِّ الحديث» (ص٥٩).

المعضَل(١)

١٣. هو ما سقَط منه اثنَان(٢) مُتَواليان(٣) من وسَط سَنده(٤)، أو مِن آخِره(٥).
ويدخُل فيه المنقَطِع بالمعنَى الأخصِّ.

---

(١) اسم مفعول من أعضَلَه، بمعنَى أعياه، فكأنَّ المحدِّث الَّذي حدَّث به أعضَلَه وأعياه، فلم ينتَفع به مَن يرويه عنه.

(٢) يسقط منه اثنان فصاعدًا.

(٣) فهذا قيدٌ يخرجُ به المنقَطع؛ لأنَّه لا يكونُ على التَّوالي، فلو سقَط اثنان كلُّ واحد منهُما من موضع كانَ منقطعًا غيرَ معضَل في الاصطِلاح.

(٤) قد يكونُ السَّقط من وسَط السَّند، وكذلك قد يكون من أوَّله، إلَّا أنَّ أكثَر ما يكونُ الإعضالُ في وسَط الإسناد، فإن كانَ السَّاقطُ راويَيْن من أوَّل السَّند، كان معلَّقًا ومعضَلًا، فيقال له: «معضَل»؛ لفَقْد اثنين، ويُقَال له: «معلَّق»؛ لأنَّه حُذف منْ أوَّل إسناده راويان، وهذه صورة من صُوَر «المعلَّق» سبق الإشارة إليها.

وينفَرد «المعضَل» بحذف اثنين من وسَط السَّند، وينفرد «المعلَّق» إذا حُذف من أوَّل السَّند واحدٌ فقط.

(٥) مثل: ما يرويه تابعُ التَّابعي قائلًا فيه: قال رسُول الله ﷺ؛ لأنَّ السَّاقط منه حينئذٍ اثنان على التَّوالي هما التَّابعي والصَّحابي.

مثالُ الحديث المعضَل:

ما رواه مالك رحمه الله في «الموطَّأ» (برقم١٧٦٩) أنَّه بلغَه أنَّ أبا هريرة قال: قال رسول ﷺ: **«لِلمَمْلُوكِ طَعَامُهُ وَكِسْوَتُهُ بِالمَعْرُوفِ، وَلَا يُكَلَّفُ مِنَ العَمَلِ إلَّا مَا يُطِيقُ»**، فقد سقَط من إسناد هذا الحديث راويان مُتَواليان بينَ مالك وأبي هريرة رضي الله عنه، وهُما محمَّد بن عَجْلان وأبوه عَجْلان.

المنقَطِع

١٤. وهو ما سقَط من وسَط سنَدِه[١] واحدٌ أو أكثَر[٢] بدون تَوَالٍ[٣].

(١) في أثنائه، لا مِن طَرفيه لإخراج «المعلَّق» و«المرسَل»؛ لأنَّ السَّقط إن كانَ في أوَّله كانَ معلَّقًا، وإن كان في آخِره كان مرسَلًا.

(٢) فلا يشتَرَط أن يكونَ السَّاقط في موضِعٍ واحد، بل ولو كانَ أكثر من ذلك؛ لكن ينبغي تقييده، وذلك بأن يُقَال: منقَطعٌ في موضعين، أو في ثلاثة... وهلُمَّ جرًّا.

(٣) إذا كانَ السَّقط في أكثر من موضع فلابدَّ أن يكونَ متفرِّقًا غير مُتَوال، وهذا تحرُّزًا منَ الحديث «المعضَل» كما سبق.

مثال: قال الإمام أبو داود رَحِمَهُ اللهُ في «سننه» (برقم٨٨٦)، حدَّثنا عبد الملك بن مَروان الأَهْوَازي، حدَّثنا أبو عامر وأبو داود عن ابن أبي ذِئْبٍ عن إسحاق بن يَزيد الهُذَلي عن عَوْن بن عبدِ الله عن عبدِ الله بن مسْعُود قال: قال رسُول الله ﷺ: «**إِذَا رَكَعَ أَحَدُكُمْ فَلْيَقُلْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ: سُبْحَانَ رَبِّيَ العَظِيمِ وَذَلِكَ أَدْنَاهُ، وَإِذَا سَجَدَ فَلْيَقُلْ: سُبْحَانَ رَبِّيَ الأَعْلَى ثَلَاثًا وَذَلِكَ أَدنَاه**».

هذا الحديث فيه انقطاعٌ بينَ عَوْن بن عبد الله ـ وهو عبدُ الله بن عُتْبَة ـ، وابنِ مسْعُود؛ لأنَّ عونًا لم يدرك عبدَ الله بنَ مسعود رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

الشَّاذُّ[1]

١٥. ومن[2] الضَّعيف: الشَّاذُّ، وهو مَا رواه الثِّقَةَ[3] على وجهٍ، مُخَالفًا به الثِّقات[4]

---

(١) الشَّاذُّ لغةً: هو المنفَرد عن الجماعة.

(٢) «من»: هُنا للتَّبعيض، والمقصود أنَّ الشَّاذَّ قسمٌ من أقسام الضَّعيف، والسَّبب فيه مخالفةُ الثِّقاتِ أو الأوثقِ، وهذا يرجعُ إلى الطَّعن في الرَّاوي من جهة ضَبطه؛ لأنَّ موافقةَ الثِّقات هي المقياسُ لمعرفة ضبط الرَّاوي ومَدى حفظِه.

(٣) الثِّقةُ ـ عند المتقدِّمين ـ: مَن جَمع بين العَدالة والضَّبط، فقولُهم: فلانٌ ثقة، أي اتَّصف بالعدالة، واتَّصف ـ أيضًا ـ بالضَّبط؛ لكنَّ المتأخِّرين توسَّعوا فيه، وأطلَقُوه على مَن دونَ ذلك.

(٤) أي جماعة الرُّواة الَّذين ساوَوْا أو نَزلوا عن ذلكَ المخالَف في الثِّقة؛ لكن رُجِّح حديثُهم لكثرة عددِهم، وهكذا إذا خالفَ الواحدُ مَنْ هُو أحفَظ منه ـ أخذًا ممَّا سبق ـ؛ لأنَّه ما حُكِم على مُخالِفِ الجماعة بالشُّذوذ إلَّا لكَون الجماعة أحفظَ منه، فنستَفيد أنَّ المدار إنَّما هو على الحفظ، ويوضِّحُه ما قاله الحافظ في «شرح النُّخبة»[1]: «فإن خُولف ـ أي الرَّاوي ـ بأرجَح منه لمزيد ضَبطٍ أو كثرةِ عددٍ، أو غيرِ ذلك من وجوه التَّرجيحاتِ؛ فالرَّاجِحُ يقال له: «المحفُوظُ»، ومقابِلُه ـ وهو المرجوح ـ يقال له: «الشَّاذُّ»» اهـ.

---

(١) (ص٩٧).

في سنَدِه[1] أو في متنِه[2].

---

(١) مثاله: ما رواه التِّرمذي (برقم٢١٠٦) وغيره من طريق ابن عُيَيْنة عن عَمْرو ابن دينار عن عَوْسَجَة عن ابن عبَّاس رضي الله عنهما: «**أَنَّ رَجُلًا مَاتَ عَلَى عَهدِ رَسُولِ الله ﷺ وَلَم يَدَعْ وَارِثًا، إِلَّا عَبْدًا هُوَ أَعْتَقَهُ، فَأَعْطَاهُ النَّبِيُّ ﷺ مِيرَاثَهُ**»، وتابع ابنَ عيينةَ على وصلِه ابنُ جُرَيْج وغيرُه، وخالفَهُم حمَّاد بن زَيْد فرواه عن عَمْرو بن دينار عن عَوْسَجَة مرسَلًا، ولم يذكر ابنَ عبَّاس، فيكونُ حديثُه شاذًّا لمخالفتِه، وإن كانَ هو مِنْ أهل العَدالة والضَّبط؛ لأنَّهم أكثر عددًا منه، ولذا قال أبو حاتم: «اللَّذان يقولان ابن عبَّاس محفوظ»[1].

(٢) مثاله: ما رواه أبو داود في «سننه» (برقم١٢٦١) من حديث عبد الواحد ابن زِيَاد عن الأعْمَش عن أبي صَالح عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعًا: «**إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ الرَّكْعَتَيْنِ قَبْلَ الصُّبْحِ، فَلْيَضْطَجِعْ عَلَى يَمِينِهِ**».

قال البيهقيُّ رحمه الله: «خالفَ عبدَ الواحد العددُ الكثيرُ في هذا الحديث؛ فإنَّ النَّاس إنَّما رووه من فِعل النَّبيِّ ﷺ لا مِن أمْرِه، وانفرَدَ عبدُ الواحد من بينِ ثقاتِ أصحاب الأعمَش بهذا اللَّفظ»[2].

* **تنبيهات:**

الأوَّل: يتقرَّر لدينا ممَّا سبق، من كلام المصنِّف رحمه الله؛ أنَّ شَرط الشُّذوذ أمران: الثِّقة والمخالَفَة، وهو اختيار الحافظ في «النُّخبة»، وحكاه الخَلِيلي عن جماعة من أهلِ الحجاز، كما رجَّحه ابن الصَّلاح في «مقدِّمته».

---

(١) انظر «العلل» لابن أبي حاتم (٣/ ٣٧).

(٢) انظر «اليواقيت والدُّرر» (١/ ٤٢٤).

....

وهو الَّذي حقَّقه الإمام الشَّافعي رحمه الله حيث روى الحاكمُ[1] بسنده إلى يونُسَ بن عبد الأعلى قال: قال لي الشَّافعي: «ليسَ الشَّاذُّ من الحديثِ أن يرويَ الثِّقةُ ما لا يرويه غيرُه، هذا ليسَ بشاذٍّ، إنَّما الشَّاذُّ أن يرويَ الثِّقةُ حديثًا يُخَالِفُ فيه النَّاسَ، هذا الشَّاذُّ منَ الحديث» اهـ.

الثَّاني: يُحكَمُ على المخالِف لمنَ هُو أوثَق منه وأرجَح بالشُّذوذ إذا كانتْ هذه المخالفَة على وجهٍ لا يُمكن معه الجمعُ بينَ الحديثين، بأن كان يلزم من قبوله ردُّ غيره، أمَّا إذا أمكنَ الجمعُ فلا يكونُ شاذًّا، ويُقبَلُ حديثُ الثِّقة حينئذٍ.

الثَّالث: لو قيلَ في تعريف الشَّاذ: «مخالفة المقبول لمن هُو أرجَح منه» لكان أحسنَ وأشمَل، وتعريفُ المصنِّف رحمه الله، وإن كانَ هو المشهور إلَّا أنَّه يُوهِم أنَّ المخالفة مقيَّدةٌ بالثِّقة، وعليه؛ لا يدخُل مَنْ كان حديثُه من قَبيل الحسَن لذاته؛ لما سبق أنَّ الثِّقة مَنْ جَمَع بينَ العدالة والضَّبط عند المتقدِّمين، وهُو راوي الحديثِ الصَّحيح لذاتِه، ويدفع هذا بلفظ «المقبول»، إذ المقبول هو راوي الحديث الصَّحيح، وراوي الحديث الحسَن، كما أنَّ هذا التَّعريف يُوهم أيضًا أنَّ الشُّذوذ مقيَّدٌ بمخالفة الأكثَر عددًا فقط، والصَّحيح كما سبق بيانه أنَّ هذا وجهٌ واحدٌ من وجوه التَّرجيحات، والمدار كلُّه على الحفظ، ويدفع هذا بلفظ «أرجح منه».

(١) «معرفة علوم الحديث» (ص٣٧٥).

المنكر[1]

١٦. ومنه[2] المُنْكَر: وهُو ما كانَ المخالفُ[3] فيه مستُورًا وضعيفًا[4].

---

(١) اسمُ مفعول من الإنكار، ضدُّ الإقرار.

(٢) أي من أقسام الضَّعيف، ومناسبة ذكره بعد الشَّاذِّ كونها بمعنًى واحد، على قولِ بعضِهم، ويجتَمعان في اشتراطِ المخالفَة ويفترَقان في كَوْن الشَّاذِّ رواية الثِّقة، والمنكَر رواية الضَّعيف.

(٣) أي الَّذي يخالفُ غيره الثِّقاتِ، بزيادةٍ أو نقصٍ في السَّند أو المتن.

(٤) مقصوده أنَّ المخالِف هذا لابدَّ أن يكونَ ضعيفًا إمَّا لجهالته أو سوء حفظِه ونحو ذلك ممَّا ينجَبر بمتابعَة مثلِه، فظهَر بهذا أنَّ الحديث المنكَر له شرطان:

أحدهما: أن يكونَ راويه ضعيفًا. **ثانيهما:** أن يخالِفَ بذلك.

وحريٌّ بالتَّنبيه أنَّ المصنِّف رحمه الله يوافقُ الحافظَ ابنَ حجر رحمه الله في التَّمييز بين المنكر والشَّاذِّ، وذلك أنَّهما يشتركان في مسمَّى المخالفة، ويفترَقان في أنَّ المنكَر روايةُ ضعيف أو مستور، والشَّاذَّ روايةُ ثقةٍ أو صَدوق، خلافًا لمن سوَّى بينهما كابن الصَّلاح رحمه الله.

مثال الحديث المنكَر:

ما رواه أبو حاتم في «العلل» (برقم٢٠٤٣) من طريق حُبيِّب ابنْ حَبِيب وهو «أخو حَمزة بن حَبِيب الزَّيَّات المُقْرِئ» عن أبي إسحاق عن العَيْزار بن حريث عن ابن عبَّاس رضي الله عنهما أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال: «**مَنْ أَقَامَ الصَّلَاةَ، وَآتَى الزَّكَاةَ، وَحَجَّ البَيتَ، وَصَامَ رَمَضَانَ، وَقَرَى الضَّيْفَ دَخَلَ الجَنَّةَ**»؛ لأنَّ حُبَيِّبَ بنَ حَبِيبٍ ضعيفٌ، وقد خالف الثِّقات حيث رَوَوه عن أبي إسحاق موقوفًا على ابن عبَّاس، ولهذا قال أبو زرعة: «هذا حديث منكَر؛ إنَّما هو عن ابن عبَّاس موقوفًا»[1].

---

(١) «العلل» لابن أبي حاتم (٣/ ٢١١).

المعلّ[1]

١٧. ومنه[2] المعلّ[3] ....

(١) اسم مفعول من علَّله بالشَّيء، أي ألهاه وشغَلَه به، ومنه علَّل الصَّبيَّ بالطَّعام عن اللَّبن.

(٢) أي منَ الضَّعيف، ومناسبة ذِكره بعد الشَّاذِّ والمنكَر كون الجميع يُشتَرَط انتفاؤُها من الحديثِ الصَّحيح عند جمهور المحدِّثين.

(٣) الصَّحيح أن يعبَّر عن هذا النَّوع إمَّا بـ«المعلول» لثُبوته في اللُّغة، ووقوعه في عبارات كثيرٍ من أهل الحديثِ كالتِّرمذي والدَّارقطني وابنِ عدي والحاكم والخليلي وغيرهم، وإمَّا أن يعبَّر عنه بـ«المعلّ» ـ بلامٍ واحدةٍ ـ وهذا الأخير أجوَد من الَّذي قبله وأعرَف، وإن لم يقَع في عبارات المحدِّثين؛ لكن فعلُه «أعلَّ» وقَع عندهم كثيرًا بأن يقولوا: «أعلَّه فلانٌ بكذا»، والقياسُ منه أن يكونَ اسمَ المفعول منه «معلًّا»، أمَّا الَّذي مشى عليه المصنِّف من التَّعبير عليه «بالمعلَّل» ـ باللَّامين ـ؛ فإنَّه وإن كانَ قد استعمَله ابن الصَّلاح رحمه الله في «مقدِّمته»، وابن كثير رحمه الله في «اختِصاره»، والطِّيبي رحمه الله في «خلاصَته»، والحافظ رحمه الله في «النُّخبة» وشرحِها، إلَّا أنَّه ليس بجيِّد؛ لأنَّه مفعول «علَّل»، وهذا لا يناسب المعنى المراد، ولا يصحُّ استعماله إلَّا على وجه الاستعارة والمجاز، ووجه الشَّبه هو الشُّغل من جهة أنَّ المحدِّث يشتَغل بما فيه من العِلل[1].

---

(١) انظر «المصباح المنير» (١/ ٢٢٠)، «الصِّحاح» للجوهري (٦/ ٥٢)، «النُّكت الوفيَّة» (١/ ٤٩٩)، «فتح المغيث» (٢/ ٤٨)، «شرح التَّقريب والتَّيسير» (ص١٥٣)، «التَّقييد والإيضاح» (ص٩٦)، «تدريب الرَّاوي» (١/ ٤٠٢)، «فتح الباقي» (ص١٩٥)، «الشَّذى الفيَّاح» (١/ ٢٠٥)، «شرح شرح النُّخبة» (ص٤٥٩)، «حاشية الأجهوري مع شرح الزَّرقاني» (ص١٩١).

وهو حديثٌ ظاهر الصِّحَّة أو الحُسْن[1]، اطَّلع فيه بعد التَّفتيش[2] على قادح[3][4]؛ ....

---

(١) أي أنَّ هذا الحديث يبدو للنَّاظر في أوَّل وهْلَة أنَّه سالم من الأسباب القادحة لجمعِه شروطَ القَبول الظَّاهرة، ومنه يتبيَّن أنَّ العلَّة المعتبَرة في تسميةِ الحديثِ معلًّا شرطُها أن تكونَ خفيَّةً، فخَرج بهذا ما لو كانت ظاهرةً.

(٢) وذلك بالبحث وتتبُّع طُرقِه، والنَّظر في أسانيدِه ومتونِه ومعارضةِ بعضها لبعض، قال الخطيب: «السَّبيل إلى معرفة علَّة الحديث؛ أن يُجمَع بينَ طُرقه، ويُنظر في اختِلاف رواتِه، ويُعتَبر بمكانهم من الحفظِ ومنزلتِهم في الإتقانِ والضَّبطِ»[1].

(٣) أي على سبب من أسباب الطَّعن يقدحُ في صحَّة الحديث وقَبوله، فخَرج بهذا ما لو كانَ غيرَ قادح كإبدالِ ثقةٍ بثقةٍ كما وقع في الحديثِ الَّذي رواه يَعْلَى بن عُبَيْد الطَّنافِسِي عن سُفيان الثَّوري عن عَمْرو بن دينار عن ابن عُمَر عن النَّبيِّ ﷺ: «**البيِّعَانِ بِالخِيَارِ**»؛ فقد روى هذا الحديثَ الأئمَّةُ المتقنون من أصحاب سُفيان عن عبد الله ابن دينار عن ابن عُمَر، وَوَهِمَ يَعْلَى بن عبيد فَأبدل عَمْرو بن دينار بعَبْد الله بن دينار.

فهذه وإن كانت علَّةً، إلَّا أنَّها لا تضرُّ؛ لأنَّ كلًّا من عَمْرو بن دينار وعبد الله بن دينار ثقةٌ، وكذلك إذا وُجِد في الحديث علَّةٌ قادحةٌ ثمَّ أُزيلت وسَلِم هذا الحديثُ منها؛ فإنَّه يقال فيه: علَّةٌ غير قادحة، كأن يُروى الحديث مرسلًا ثمَّ يتبيَّن أنَّ الرَّاجح فيه الوَصْل، أو يأتي موقوفًا ثمَّ يترجَّح فيه الرَّفع ونحو ذلك[2].

(٤) يتحصَّل لنا ممَّا سبقَ من كلام المصنِّف رحمه الله أنَّ الحديثَ لا يُسَمَّى معلًّا إلَّا بتوفُّر وصفين في علَّته، وهما:

---

(١) «الجامع لأخلاق الرَّاوي وآداب السَّامع» (٢/ ٢٩٥).

(٢) انظر «أحاديث معلَّة ظاهرها الصِّحَّة» (ص٢٠).

من انقطاع في الموصُول[1]، أو وَقْف في المرفوع[2]، ....

ـ الأوَّل: أن تكون هذه العلَّة غامضةً خفيَّة.

ـ الثَّاني: أن تكون قادحةً في صحَّة الحديث، فإن كانت العلَّةُ ظاهرةً ككذب الرَّاوي وفِسقه وسُوء حفظِه وغيرِ ذلك، أو كانت غيرَ قادحة، فإنَّها لا تُسَمَّى علَّةً في الاصطلاح، ولا يسمَّى الحديثُ بسببِ وجودِهَا فيه معلًّا.

(١) مثل ما رواه التِّرمذي في «سننه» (برقم١٧٢٠) قال: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ ابنُ مَنْصُورٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الله بنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ الله بنُ عُمَرَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ سَعِيدِ بنِ أَبِي هِنْدٍ عَنْ أَبِي مُوسَى الأَشْعَرِيِّ ﷺ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: «**حُرِّمَ لِبَاسُ الحَرِيرِ وَالذَّهَبِ عَلَى ذُكُورِ أُمَّتِي، وَأُحِلَّ لإِنَاثِهِم**».

فهذا الحديث، إذا نُظر في إسناده، وُجِد أنَّ رجالَه رجالُ الصَّحيح لكنَّه منقطع؛ لأنَّ سعيدَ بن أبي هند لم يلقَ أبا موسى الأشعري ﷺ[1].

(٢) مثل ما رواه الحاكم في «المستدرك» (برقم١٦٠٣) قال: أنبأنا أبو الحسن أحمد ابن محبوب الرَّملي بمكَّة، ثنا عبد الله بن محمَّد بن نَصْر الرَّملي، ثنا محمَّد بن أبي عُمَر العَدَني، ثنا عبد العزيز بن محمَّد عن أبي سُهَيل بن مالك عن طاوس عن ابن عبَّاس أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال: «**لَيسَ عَلَى المُعتكِفِ صِيَامٌ إِلَّا أَنْ يَجْعَلَهُ عَلَى نَفسِهِ**».

هذا الحديث أخرجه البيهقي في «سننه» (برقم١٣٧٠) مرفوعًا إلى النَّبيِّ ﷺ، وقال: «تفرَّد به عبد الله ابن محمَّد بن نصر الرَّملي هذا»، ثمَّ أخرجه البيهقي ـ أيضًا ـ موقوفًا على ابن عبَّاس، وقال: «هذا هو الصَّحيح موقوفٌ، ورفْعُه وهمٌ»[2].

---

(١) «أحاديثُ معلَّة ظاهرُها الصِّحَّة» (ص٢٦٤) بتصرُّف.

(٢) «أحاديث معلَّة» (ص٢٢٦).

أو غَلَطٍ بإبدال ضعيفٍ بثقةٍ لاشتباهٍ في الاسم[1].

---

(١) مثاله: ما رواه أبو داود في «سننه» (برقم١٠٤٧) قال: حَدَّثَنَا هَارُونُ بنُ عَبْدِ اللهِ، حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بنُ عَلِيٍّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ يَزِيدَ بنِ جَابِرٍ عَنْ أَبِي الأَشْعَثِ الصَّنْعَانِي عَنْ أَوْسِ بنِ أَوْسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «**إِنَّ مِنْ أَفْضَلِ أَيَّامِكُمْ يَوْمَ الجُمُعَةِ فِيهِ خُلِقَ آدَمُ، وَفِيهِ قُبِضَ، وَفِيهِ النَّفْخَةُ، وَفِيهِ الصَّعْقَةُ، فَأَكْثِرُوا عَلَيَّ مِنَ الصَّلاَةِ فِيهِ؛ فَإِنَّ صَلاَتَكُمْ مَعْرُوضَةٌ عَلَيَّ**، قَالَ: قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ! وَكَيْفَ تُعْرَضُ صَلاَتُنَا عَلَيْكَ وَقَدْ أَرِمْتَ؟! يَقُولُونَ بَلِيتَ، فَقَالَ: **إِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ حَرَّمَ عَلَى الأَرْضِ أَجْسَادَ الأَنْبِيَاءِ**».

ظاهر هذا الإسناد الصِّحَّة؛ لثقة رواتِه وشُهرتهم إلَّا أنَّ فيه علَّةً خفيَّةً، وهي: أنَّ حسين بن علي ـ وهو الجُعْفِي ـ لم يسمَعْ من عبد الرَّحمن بن يزيد بن جابر، وإنَّما سمع من عبد الرَّحمن بن يزيد بن تَميم، وهذا الأخير ضعيف الحديث، فلمَّا حدَّث به حُسَين بن عليٍّ الجُعفي غلط في اسم الجدِّ فقال: ابن جابر، وهو ابن تميم[1].

---

(١) «العلل» لابن أبي حاتم (٢/ ٥٢٧)، «شرح علل التِّرمذي» (٢/ ٨١٧).

المدلَّس

١٨. ومنَ الضَّعيف[١]: المدلَّس[٢]، وهُوَ[٣] ما لا يسمِّي راويه شيخَه الَّذي رواه عنه[٤]، بل يَروي عمَّن فوقَه[٥] ....

---

(١) أي قسمٌ من أقسام الضَّعيف، ومناسبة ذكره بعد الحديثِ المعلِّ ظاهرةٌ في كونِ رواية المدلِّس بالعَنعنة علَّة قادحة في الحديث، فإذا عُثِر على تصريحٍ بالسَّماع تبيَّن أنَّها غير قادحة.

(٢) اسمُ مفعول من الدَّلَس: وهو اختلاط الظَّلام، وإنَّما سُمِّي هذا النَّوع بهذا الاسم؛ لأنَّه لخفائه أظلَم أمرُه على الواقفِ عليه لاشتراكهما في الخفاء؛ خفاء السَّاقط في إسقاط المدلِّس، وخفاء الشَّواخِص وغيرِها باختلاط الظَّلام.

(٣) التَّدليس في اصطلاح المحدِّثين يقع على أنواع، والمذكور في كلام المصنِّف نوعٌ منه، وهو تدليسُ الإسناد، ويسمَّى أيضًا: «تدليس السَّماع»، وبقي تدليس التَّسوية، وتدليس القَطع، وتدليس العَطف، وتدليس الشُّيوخ؛ لكن تدليس الإسناد هو الغَالب ممَّا وقَع من التَّدليس، ولعلَّ هذا ما جَعَل المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ يقتَصر على ذكره دونَ غيره من الأنواع.

(٤) أي يُسْقِط الرَّاوي اسمَ شيخِه الَّذي حدَّثه لكونه ضعيفًا ـ ولو عند غيره ـ أو صغيرًا ولو كانَ ثقةً.

(٥) ليرتقي إلى شيخِ شيخِهِ أو إلى مَن فوقَه ممَّن عاصَره أو لقِيَه ولم يسْمَع منه هذا الحديثَ بعينِه، أمَّا إذا روى عمَّن لم يعاصره بلفظٍ مُوهِمٍ فليس بتدليس، بل هو انقطاعٌ ظاهرٌ.

ومن الملاحظ أنَّ التَّدليس عند المصنِّف رحمه الله ـ كما هو ظاهرٌ من إطلاقه ـ غيرُ مختصٍّ بمَن يَروي عمَّن عُرِف لقاؤه إيَّاه، بل هُو أعمُّ، وعلى هذا اختيار ابنِ الصَّلاح والحافظ العِراقي، وهو قولُ جمهور المحدِّثين، خلافًا للحافظ ابن حَجَر، حيثُ قيَّد التَّدليس بقسم اللُّقي، وجعل قِسم المُعاصَرة إرسالًا خفيًّا، وعليه؛ فالمُرسَل الخفيُّ قسيمٌ للمدلَّس لا قسمٌ منه، وأنَّ التَّدليس ممَّن عُلِم لقاؤه إيَّاه، والمرسَلُ مِن مُعَاصِر لم يُعلم لقاؤه له، أمَّا على ما مشَى عليه المصنِّف رحمه الله؛ فالمُرسَل الخفيُّ قسمٌ من المدلَّس لا قسيم له، فتنبَّه[1].

(١) انظر «مقدِّمة ابن الصَّلاح ـ مع التَّقييد» (ص٧٩)، «فتح المغيث» للعراقي (ص٨٠)، «نزهة النَّظر» (ص١١٤ ـ مع النُّكت)، «العالي الرُّتبة» (ص١٨٨)، «تدريب الرَّاوي» (١/ ٣٥٣).

بلفظٍ يوهِم سماعَه منه؛ كقَال وعَنْ[1]، فبسقوط السَّاقطِ صار منقَطعًا[2].

---

(١) أي يسند ذلك إلى مَن فوقه بلفظٍ يحتَمل الاتِّصالَ، حتَّى يوهِم النَّاس أنَّه قد أخذه عنه وسمعه منه فلا يقول: «أخبرنا» ولا «حدَّثنا» وما أشبه ذلك حتَّى لا يقعَ في الكذب، بل يقول: «عن فلان»، و«أنَّ فلانًا» و«قال فلانٌ»، ونحو ذلك من الألفاظ الَّتي تحتَمل السَّماع.

(٢) أي انقطاعًا خفيًّا موجبًا لضَعفه؛ لأنَّ السَّقط منَ السَّند قد يكونُ واضحًا ظاهرًا يحصُل الاشتراكُ في معرفتِه كأن يكونَ الرَّاوي غيرَ معاصرٍ لمن رَوَى عنه، وقد يكونُ خفيًّا، لا يعرفُه إلَّا الحُذَّاق، ولا يطَّلع عليه إلَّا الحُفَّاظ أهل المذاق، وعلى هذا لو أنَّ المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ ذكر المدلَّس عقِب الحديثِ المنقطِع لكانَ مناسبًا ـ أيضًا ـ لاشتراكِهما في سببٍ واحدٍ من أسبابِ الضَّعفِ وهو السَّقط من السَّند.

مثالُ تدليس الإسناد: ما رواه التِّرمذي (برقم١٧٥٧) قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ حُمَيْدٍ، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ ـ هُوَ الطَّيَالِسِيُّ ـ عَنْ عَبَّادِ بنِ مَنْصُورٍ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنِ ابنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «**اكْتَحِلُوا بِالإِثْمِدِ؛ فَإِنَّهُ يَجْلُو البَصَرَ، وَيُنْبِتُ الشَّعْرَ**»، وَزَعَمَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَتْ لَهُ مُكْحُلَةٌ يَكْتَحِلُ بِهَا كُلَّ لَيْلَةٍ ثَلاَثَةً فِي هَذِهِ، وَثَلاَثَةً فِي هَذِهِ.

في سند هذا الحديث عَبَّاد بن منصُور وهُو أبو سَلَمة النَّاجي البَصري، قال عنه الحافظ في «التَّقريب» (ص٢٩١): «صدوقٌ رُمِي بالقَدر، وكان يدلِّس، وتغيَّر بأَخَرةٍ» اهـ، وقال العُقيلي في «الضُّعفاء»[1]: «حدَّثنا محمَّد بن موسى قال: حدَّثنا محمَّد بن سليمان قال: سمعتُ أحمد بن داود الحدَّاد يقول: سمعت عليَّ بن المَدِيني يقول: سمعتُ يحيى بن سَعيد القطَّان يقول: قلتُ لعبَّاد بن منصُور النَّاجي: سمعتَ «ما مَرَرْتُ بمَلأ منَ الملائكة» و«النَّبيُّ ﷺ كانَ يكتحلُ ثلاثًا»؟ فقال: حدَّثني ابن أبي يحيى عن داود بن حُصَين عن عِكرمة عن ابن عبَّاس» اهـ.

---

(١) (٣/ ٨٨٥).

....

فعبَّاد بن منصور قد عُرف من ترجمتِه أنَّه مدلِّسٌ، وقد صرَّح ليحيى بن سعيد القطَّان أنَّه أسقَط راويين بينَه وبينَ عكرمة، وهذان الرَّاويان كلٌّ منهما يضعَّف به الحديث، فالأوَّل ابن أبي يحيى وهو إبراهيم بن محمَّد الأسْلَمي، قال عنه الحافظ في «التَّقريب»[1]: «متروك»، والثَّاني: داود بن الحصين، قال عنه الحافظ أيضًا[2]: «ثقة إلَّا في عكرمة»، وعليه؛ فعبَّاد بن منصور قد دلَّس عن عكرمة، فلمَّا استَفْسَر منه يحيى بن سَعيد القطَّان بيَّن الواسطةَ الَّتي بينَه وبينَ عكرمة، ولهذا قال ابن حبَّان في «المجروحين»[3]: «كلُّ ما روى ـ أي عبَّاد بن منصُور ـ عن عكرمة سمعه من إبراهيم بن أبي يحيى عن داود ابن الحصين عنه، فدلَّسها عن عكرمة» اهـ.

(١) (١/ ٩٣).
(٢) «التَّقريب» (ص١٩٨).
(٣) (٢/ ١٥٦).

المضطرب

١٩. ومن الضَّعيف: المضطرب[١]، وهو ما اختَلفت فيه رواياتُ الرُّواة[٢] بزيادةٍ ونقصٍ، أو تقديمٍ وتأخيرٍ أو إبدالِ راوٍ مكانَ راوٍ[٣]، ولم يُمكن الجمعُ بينَهُما ولا ترجيح بعضِها[٤].

---

(١) أي من أقسام الحديث الضَّعيف المضطَرب: وهو اسمُ فاعلٍ من الاضطراب وهو اختِلال الأمر وفساد نظامه، وأصلُه من اضطِراب الموجِ إذا كثُرَت حركتُه وضربَ بعضُه بعضًا.

ومناسبةُ ذكر المصنِّف لهذا النَّوع من الضَّعيف بعد المدلَّس هُو أنَّ الاضطراب إذا وُجِد في السَّند يكونُ علَّةً قادحةً مثل التَّدليس؛ لأنَّه نوعٌ من المعلِّ إلَّا إذا أمكنَ الجمعُ بين الرِّوايات المتعارِضَة فإنَّه لا يقدَح.

(٢) سواءٌ كان هذا الاختلاف من جهة راويَيْن فأكثَر إن روته جماعةٌ على وجه مخالف للجماعة الأخرى، أو كان هذا الاختلاف من جهة راو واحد بأن رواه مرَّةً على وجه، ومرَّةً أخرى على وجهٍ مخالفٍ للأوَّل.

(٣) هذا الَّذي ذكره المصنِّف إنَّما هو على وجه التَّمثيل، والمقصُود أن تكون الرِّوايات على أوجُهٍ غير متَّفقة.

(٤) أي أنَّه يُحكم على الرِّوايات المختلفة بالاضطراب إذا كان هذا الاختلاف على وجه يتعذَّر معه الجمع والتَّوفيقُ بين الرِّوايات، وكذلك التَّرجيح بينها لتساويها في القوَّة بحيث لا يتعيَّن فيها الرَّاجح من المرجوح، أمَّا إذا أمكنَ الجمعُ بوجه يصحُّ زال الاختلاف، وارتفَع الاضطراب، إذ يمكن أن يكون المتكلِّم معبِّرًا باللَّفظين على معنًى واحد.

وكذلك يزول الاضطراب إذا ترجَّحت إحدى الرِّوايتَيْن أو الرِّوايات بشيءٍ من وجوه التَّرجيح الكثيرة كحِفْظ راويها أو ضبطِه أو كثرةِ صحبةِ مَن رَوى عنه، فتكونُ الرَّاجحَةُ صحيحةً، والمرجوحَةُ شاذَّةً أو منكرةً[1].

* يلوح من كلام المصنِّف رحمه الله أنَّ للمُضطَرب شرطين هما:

ـ الأوَّل: اختلاف رواياتِ الحديث على وجهٍ يتعذَّر معه الجمع والتَّوفيق بينها.

ـ الثَّاني: تساوي الرِّوايات المختَلفة في القوَّة بحيث لا يترجَّح فيها شيء.

وعلى هذا إذا تعذَّر الجمع بين الرِّوايات المختلفة وامتنع التَّرجيح بينها لتساويها في القوَّة، كان الحديثُ مضطربًا، واضطرابه سببٌ موجبٌ لضَعفِه؛ لأنَّه مشعِرٌ بعدم ضَبط راويه.

مثالُ الاضطراب في السَّند:

ما رواه التِّرمذي في «سننه» (برقم٣٢٩٧) قال: حدَّثنا أبو كُرَيْب قال: حدَّثنا معاوية بن هشَام، عن شَيْبَان، عن أبي إسحَاق عن عكرمة، عن ابن عبَّاس قال: قال أبو بَكر رضي الله عنه: يا رسُول الله! قد شِبْتَ؟! قال: «**شَيَّبَتْنِي هُودٌ وَالوَاقِعَةُ وَالمُرسَلَاتُ وَعَمَّ يَتَسَاءَلُونَ، وَإِذَا الشَّمسُ كُوِّرَتٍ**»، قال الدَّارقطني: «هذا مضطربٌ؛ فإنَّه لم يُرو إلَّا من طريق أبي إسحاق، وقد اختُلِف عليه فيه على عشرة أوجُهٍ، فمنه مَن رواه عنه مرسلًا، ومنهم مَن رواه موصولًا، ومنهم مَن جعله مِن مسند أبي بكر، ومنهم مَن جعله من مسند سَعد، ومنهم مَن جعله من مسند عائشة، وغير ذلك، ورواتُه ثقاتٌ لا يمكن ترجيح بعضِهم على بعض، والجمع متعذِّر»[2] اهـ.

(١) انظر «تدريب الرَّاوي» (١/ ٤٢٨)، «ألفية السُّيوطي مع شرح أحمد شاكر» (ص٦٠).

(٢) «تدريب الرَّاوي» (ص٤٣٥).

مثالُ الاضطراب في المتن:

ما رواه التِّرمذي في «سننه» (برقم٦٥٩) قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ أَحْمَدَ بنِ مَدُّويَهْ، حَدَّثَنَا الأَسْوَدُ بنُ عَامِرٍ عَنْ شَرِيكٍ عَنْ أَبِي حَمْزَةَ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ قَالَتْ: سَأَلْتُ أَوْ سُئِلَ النَّبيُّ ﷺ عَنِ الزَّكَاةِ؛ فَقَالَ: «**إِنَّ فِي المالِ لحَقًّا سِوَى الزَّكَاة**»، وروى ابن ماجه هذا الحديث (برقم١٧٨٩) في «سننه» قال: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بنُ آدَمَ عَنْ شَرِيكٍ عَنْ أَبِي حَمْزَةَ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ أَنَّهَا سَمِعَتْهُ ـ تَعْنِي النَّبِيَّ ﷺ ـ يَقُولُ: «**لَيْسَ فِي المَالِ حَقٌّ سِوَى الزَّكَاةِ**».

قال الحافظ العراقي رحمه الله في «شرح التَّبصرة والتَّذكرة»[1]: «فهذا اضطرابٌ لا يحتَمل التَّأويل» اهـ.

* تنبيه: هذا المثال فيه نظر من جهة إمكانِ الجمع بين اللَّفظين بحَمل الحقِّ المثبَتِ على التَّطوُّع، والحقِّ المنفِي على الفَرض معَ العلم أنَّه لا يكاد يوجَد مثالٌ يصلُح لاضطراب المتن لسَعَة أوجه الجمع والتَّرجيح بينَ الرِّوايات، وإذا أمكنَ الجمعُ أو التَّرجيحُ زال الاضطراب.

(١) (١/٢٩٣).

المتروك

٢٠. ومن الضَّعيف: المتْروك[١]، وهو ما رواه غيرُ العَدل[٢] ....

(١) أي المتروك قسمٌ من أقسام الضَّعيف.

وهو لغةً: السَّاقط، والمصنِّف رحمه الله لَّما فرغ من ذكر بعضِ أنواع الضَّعيف الَّتي نشأ الضَّعْف فيها بسبب الطَّعن في الضَّبط؛ ناسبَ ذكر المتروك الَّذي ضَعفُه متردِّد بين الضَّبط والعدالة.

وحريٌّ بالتَّنبيه أنَّ إفراد المصنِّف للمَتروك وجعله له نوعًا مستقلًّا؛ قد وافق فيه الحافظ في «النُّخبة» و«شرحها»، والسُّيوطي في «ألفيَّته»، والبيقوني في «منظومته»، وغيرهم، ولم يذكُره ابن الصَّلاح ومَن تَبعه من ناظِم ومختَصِر.

(٢) المقصود منه: المتَّهمُ بالكذب، أو الفاسقُ ممَّن كان شديدَ الضَّعف بسبب الطَّعن في عدالته؛ فإنَّه يسمَّى حديثُه متروكًا في الاصطلاح.

مثاله: ما رواه الدَّارقطني في «سننه» (برقم١١٥٨) قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بنُ أَحْمَدَ ابنِ ثَابِتٍ البَزَّازُ، حَدَّثَنَا القَاسِمُ بنُ الحَسَنِ الزُّبَيْدِيُّ، حَدَّثَنَا أَسِيدُ بنُ زَيْدٍ، حَدَّثَنَا عَمْرُو ابنُ شَمِرٍ عَنْ جَابِرٍ عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ عَنْ عَلِيٍّ وَعَمَّارٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ: **كَانَ يَجْهَرُ فِي المَكْتُوبَاتِ بِـ «بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ»، وَكَانَ يَقْنُتُ فِي الفَجْرِ، وَكَانَ يُكَبِّرُ يَوْمَ عَرَفَةَ صَلاَةَ الغَدَاةِ، وَيَقْطَعُهَا صَلاَةَ العَصْرِ آخِرَ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ**»، في سند هذا الحديث عمرو بن شَمِر، وهو الجُعفي الكوفي الشِّيعي، قال عنه النَّسائي والدَّارقطني: «متروك الحديث»[١].

(١) انظر «ميزان الاعتدال» (١/ ٣٢٤).

أو غير الضَّابط[1].

(١) مراده بـ«غير الضَّابط» من فَحُشَ غَلَطُه وكَثُرَت غفلَتُه ممَّن كان ضعفُه شديدًا بسبب الطَّعن في ضبطِه، وهذا يسمَّى حديثُه ـ أيضًا ـ «متروكًا».

مثاله: ما رواه ابن ماجه في «سننه» (برقم٥٢١) قال: حَدَّثَنَا مَحْمُودُ بنُ خَالِدٍ والعَبَّاسُ بنُ الوَلِيدِ الدِّمَشْقِيَّانِ قَالَا: حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنا رِشْدِينُ، أَنْبَأَنَا مُعَاوِيَةُ بنُ صَالِحٍ عَنْ رَاشِدِ بنِ سَعْدٍ عَنْ أَبِي أُمَامَةَ البَاهِلِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «**إِنَّ المَاءَ لاَ يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ إِلاَّ مَا غَلَبَ عَلَى رِيحِهِ وَطَعْمِهِ وَلَوْنِهِ**».

ففي سنَد هذا الحديث: رِشدِين، وهو ابن سَعْد المَهْرِي، قال فيه أبو حاتم: «منكر الحديث، وفيه غفلةٌ يحدِّثُ بالمناكير عن الثِّقات»، وقال النَّسائي: «متروك الحديث»، وقال ابن يونس: «وكان رجلًا صالحًا لا يشكُّ في صلاحه فأدركته غفلةُ الصَّالحين، فخلَّط في الحديث»[1].

* **توضيحٌ وتنبيه**: في تعريف المصنِّف رحمه الله للحديث المتروك شيء من الإجمال النَّاتج عن شدَّة الاختصار إذ غَير العَدل يشمل إضافةً إلى ما ذكرتُه آنفًا الكذَّاب والمبتَدع، والمجهول بنوعَيْه، والمبهَم، وهُم غير داخلين في حدِّ المتروك الاصطلاحي، كما أنَّ غير الضَّابط يشملُ إضافةً إلى ما سبَقَ ذكره من كانَ موصوفًا بالوَهْم، ومَن خالفَ الثِّقات، وهُم غير مُرادين هنا ـ أيضًا ـ إلَّا أنَّ في عبارته رحمه الله لفتةً لطيفةً، وإشارةً خفيفةً إلى كون منشأ الضَّعف في الحديث المتروك متردِّدًا بين فَقْد العدالة وفَقْد الضَّبط، وهذا ما قعَّده الحافظ السُّيوطي ومشى عليه في مصنَّفاتِه خلافًا للحافظ ابن حجر الَّذي جَعَل ضعفَه ناشِئًا عن خَلل في العَدالة فقَط.

(١) «تهذيب التَّهذيب» (١/ ٦٠٧).

....

وعلى هذَا؛ فتعريف المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ جامعٌ لكنَّه غير مانعٍ كما هو ظاهرٌ، والأحسَن والأوضَح أن يُقال في تعريف الحديث المتروك: «هو الحديثُ الَّذي تفرَّد بروايتِه راوٍ ضعيف جدًّا».

وسبب هذا الضَّعف قد يكون التُّهمة بالكذب أو الفِسق وهذا من جهة العدالة، وقد يكون كثرة الغَفلة، أو فُحْش الغَلَط، وهذا من جهة الضَّبط، والعلمُ عند الله تعالى[1].

(١) انظر «نزهة النَّظر» (ص١١٧)، «تدريب الرَّاوي» (١/ ٣٨٣)، «ألفيَّة السُّيوطي مع شرح أحمد شاكر» (ص٣٨)، «التَّعليقات الأثريَّة» (ص٦٨)، «الحديث الضَّعيف وحكم الاحتجاج به» (ص١٥٨).

الموضوع[1]

٢١. ومن المتروك[2]: الموضوع[3]، وهو ما عُرف أنَّه مكذوبٌ لإقرار واضعِه[4]،....

---

(١) اسمُ مفعول، من وضَعَ الشَّيء أي حطَّه وأسقَطَه.

(٢) لعلَّه وقعَ هُنا تصحيفٌ أو أنَّ المصنِّف رحمه الله يقصد بالمتروك المعنى اللُّغوي، وإلَّا فلا وجه لأنْ يكونَ الموضُوع منَ المتروكِ الاصطلاحي، إذ هذا الأخير راويه متَّهَمٌ بالكذب، أمَّا الموضوع فراويه تحقَّقَ كذبُه، وقد يكون الحاملُ للمصنِّف على ذلك هو أنَّ الموضوعَ ليس بحديثٍ في الحقيقة إلَّا على زعْمِ واضعِه أو للتَّوسُّع اللُّغوي، ومناسبة ذكره له بعد المتروك اشتراكهما في الطَّعن من جهة العدالة.

(٣) مناسبة التَّعريف الاصطلاحي للمعنى اللُّغوي: كون الموضُوع منحطَّ الرُّتبة دائمًا فلا ينجَبر أصلًا، هذا ويسمَّى الموضوع كذلك بالمصْنُوع، والمخْتَلَق، فهذه كلُّها ألفاظٌ مترادفةٌ معناها واحد[1].

(٤) إقرار الواضع، إمَّا أن يكونَ بلسان المقال، وإمَّا بلسان الحال.

أمَّا بلسان المقَال ـ أي بالقَول ـ أن يقرَّ الواضِع أنَّه وضَع هذا الحديثَ بعينِه، مثل إقرار أبي عِصْمَة نُوح بن أبي مَريم المرْوَزي الملقَّب بـ«نوح الجامع» حين قيل له: مِن أينَ لكَ عن عكرمة عن ابن عبَّاس في فضائل القُرآن سورةً سورةً، وليس عند أصحاب عكرمة هذا؟ فقال: إنِّي رأيتُ النَّاس قد أعرضُوا عن القرآن، واشتغلوا بفقه أبي حَنيفة، ومغازي ابن إسحاق، فوضعتُ هذا الحديثَ حسبةً[2].

---

(١) انظر «القلائد العنبريَّة» (ص١٠٥).

(٢) انظر «الموضوعات» لابن الجوزي (١/ ١٨)، «الوضع في الحديث» (١/ ٢٦٥).

أو بقرائن دالَّةٍ كمخالفتِه النُّصوص الشَّرعيَّة[1]، أو للقَواعد القطعيَّة[2] أو للآداب الإسلاميَّة[3].

أمَّا الحال: كأن يحدِّثَ بحديث عن شيخٍ لا يُعرف إلَّا مِن عنده، ثمَّ يسأل عن مولده، فيذكُر تاريخًا معيَّنًا، ثمَّ يتبيَّن من مقارنة تاريخ الرَّاوي، وتاريخ وفاةِ المرويِّ عنه أنَّ الرَّاوي قد وُلد بعد وفاة شيخِه، أو أنَّ الشَّيخ توفِّي والرَّاوي طفلٌ لا يدري الرِّواية، أو غير ذلك ممَّا يكذِّبه التَّاريخ، كما ادَّعى المأمون بن أحمد الهَرَوي أنَّه سمع من هشام ابن عمَّار، فسأله الحافظ ابن حبَّان قال: سنة ٢٥٠هـ! فقال له: فإنَّ هشامًا الَّذي تروي عنه مات سنة ٢٤٥هـ، فقال ـ أي المأمون بن أحمد الهروي ـ: هذا هشام بن عمَّار آخر[1].

(١) أي نصوص الكتاب والسُّنَّة الصَّحيحة، بشرط أن تكون هذه المخالفة بيِّنة، لا يُقبَل معها تأويلٌ، مثل: حديث «لو أحسَنَ أحدُكُم ظنَّه بحَجَر لنفَعه»، فهذا يخالف كلَّ الآيات القرآنيَّة، والأحاديث النَّبويَّة الدَّالَّة على التَّوحيد.

(٢) أي القواعد العامَّة المأخوذة من الكتاب والسُّنَّة مثل: حديث «مَن وُلد له مولودٌ، فسمَّاه محمَّدًا كانَ هُو ومولودُه في الجنَّة»، فإنَّ هذا يخالف المعلومَ المقطوعَ به من أنَّ النَّجاة تكونُ بالإيمان والأعمال الصَّالحة، لا بالأسماء والألقاب.

(٣) كأن يكون فيه ما يدعو إلى إباحة المفاسِد والسَّير وراء الشَّهوات مثل: حديث «النَّظَر إلى المرأة الحسْنَاء والخُضْرَة يزيدان في البَصَر»، ومثل: حديث «من عَشِق وكتَمَ وعفَّ فماتَ فهُو شَهيد»، ومثل: حديث «الحدَّة لا تكونُ إلَّا في صَالحي أمَّتي وأبرارِها ثمَّ تَفِيء»، ومثل: حديث «يا بلال! غنِّ الغزل»!

---

(١) انظر «التَّقييد والإيضاح» (ص١٠٩)، «الباعث الحثيث» (١/ ٢٣٧)، «ألفيَّة السُّيوطي مع شرح الشَّيخ أحمد شاكر» (ص٥١).

. . . .

هذا؛ ومن الملاحَظ أنَّ المصنِّف رحمه الله قد اقتصر على ذكر قرائن الوضع الَّتي تؤخذ من حال المروي، ولم يُشِر إلى القرائن الَّتي تتعلَّق بحال الرَّاوي كأن يضعَ حديثًا يتعلَّق بمصالحه! مثل ما وَضَع سَعْد بنُ طَرِيف الإسْكَافي حديثًا عندما جاءه ابنُه من الكُتَّاب يبكي فقال: مالَكَ؟! قال: ضَربني المعلِّم، فقال: أمَا والله لأُخزينَّهم، حدَّثني عكرمة عن ابن عبَّاس قال: قال رسُول الله ﷺ: «مُعلِّمو صِبيَانكم شِرَارُكُمْ، أَقَلُّهُمْ رَحْمَةً لِلْيَتِيمِ، وَأَغْلَظُهُمْ عَلَى المِسْكِينِ»[1].

ولعلَّ ما يسوِّغ صنيع المصنِّف رحمه الله تحرِّيه للاختصار كما أشرتُ سابقًا في غير ما موضع، ثمَّ كونُ قرينة حال الرَّاوي الكاذب نادرًا ما يُحكَم بها على الوضع ـ كما صرَّح به الحافظ ابن حجر ـ، والغالبُ أن يُحكَم على الحديث بالوضع بقرائن في المروي، قال ابن دقيق العيد: «وأهلُ الحديثِ كثيرًا ما يحكُمون بذلكَ باعتبار أمورٍ ترجعُ إلى المرويِّ وألفاظِ الحديث»[2] اهـ.

* **تنبيه:**

قد ذكر المصنِّف رحمه الله بعضَ القواعد العامَّة، والضَّوابط الكلِّيَّة الَّتي تُعرف بها علاماتُ الوضع، وهناك ضوابط أخرى لم يُشِر إليها، قد استوفى ذكرَها الإمامُ ابن القيِّم رحمه الله في كتابه: «المنار المُنيف» فليراجع؛ ثمَّ هذه القَواعد والضَّوابط إنَّما يُحكم بها على الحديث بالوضع بلا نظَر في إسنادِه، وهذا لا يتأتَّى إلَّا لجهابذة هذا الفنِّ ونقَّاده.

(١) انظر «المجروحين» لابن حبان (١/ ٤٥٢)، «الوضع في الحديث» (١/ ٢٨٢).

(٢) انظر «الاقتراح» (ص٢٢٨)، «النُّكت» (٢/ ٨٤٣).

قال الإمام ابن القيِّم[1]:

«وإنَّما يعلم ذلك من تضلَّع في معرفة السُّنن الصَّحيحة، واختلطت بلحمِه ودمِه وصار له فيها مَلَكَة، وصار له اختصاصٌ شديدٌ بمعرفة السُّنن والآثار، ومعرفةِ سيرةِ رسول الله ﷺ وهديه فيما يأمُر به وينهى عنه، ويخبر عنه ويدعُو إليه، ويحبُّه ويكرهه، يَشْرَعُه للأمَّة، بحيث كأنَّه مخالطٌ للرَّسول ﷺ كواحدٍ من أصحابه، فمثلُ هذا يَعْرِفُ من أحوال الرَّسول ﷺ، وهديه وكلامِه، وما يجُوز أن يخبر به، وما لا يجوز، ما لا يعرفُه غيره، وهذا شأنُ كلِّ متَّبع مع متبوعِه؛ فإنَّ للأخصِّ به، الحريصِ على تتبُّع أقواله وأفعاله منَ العلم بها، والتَّمييز بين ما يصحُّ أن يُنسَبَ إليه ومَا لا يصحُّ، ما ليسَ لمن لا يكون كذلك» اهـ.

(١) «المنار المنيف» (ص٤٤).

تقسيم الصَّحيح[1]

٢٢. ينقَسم الصَّحيح باعتبار سنَده[2] إلى قسمَين: متواتِرٌ[3] وآحاد[4]، وينقسم الآحادُ إلى ثلاثة أقسام: مشهُور وعَزيز وغَريب[5].

---

(١) الأَولى أن يُقال بدل «تقسيم الصَّحيح»، «تقسيم الخبر»، وإن كانت عبارته هذه تستقيم باعتبار أنَّ الصَّحيح قد يكون متواترًا، وقد يكون آحادًا، إلَّا أنَّ فيها تحجيرًا لواسعٍ حيث إنَّ المتواتر دائمًا صحيح إذا أفاد العلم بتوفُّر شروطه ـ الآتي ذكرها قريبًا ـ، لكن الآحاد منه المقبول، ومنه المردود، وعليه؛ فالصَّحيح قسمٌ من الآحاد لا العَكس.

أمَّا الخبر فأعمُّ، وهو: «ما نُسِب إلى النَّبيِّ ﷺ أو الصَّحابي أو مَن دونه مِن قول أو فِعل أو تَقرير أو صِفة» وهو مرادفٌ للحديث عند علماء هذا الفَنِّ[1].

(٢) أي باعتبار وصوله إلينا وعدد طُرقه، والمصنِّف لَمَّا فرغ من تقسيم الحديث باعتبار القَبول والرَّدِّ، شَرع في تقسيمه باعتبار وصولِه إلينا.

(٣) سيأتي شرحه وبيانه.

(٤) لغةً: جمع أَحَد بمعنى الواحد، واصطلاحًا: هو ما لم يجمَع شروط المُتَواتر.

(٥) يلاحظ أنَّ المصنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ رتَّب هذه الأنواع بالتَّدنِّي، فبدأ بالأعلى وهُو المتواتر ثمَّ المشهور ثمَّ العَزيز ثمَّ الغَريب كتَرتيب الحافظ في «النُّخبة»، خلافًا لمن رتَّبها بالتَّرقِّي كالسُّيوطي في «ألفيَّته» حيث بدأ بالغَريب فالعَزيز ثمَّ المشهور والمتواتر، وخلافًا لمن ذكرها من غير ترتيبٍ ولا مناسبةٍ كصَنيع ابن الصَّلاح في «مقدِّمته» ومن تبعه من ناظم ومختصر.

---

(١) انظر «تدريب الرَّاوي» (١/ ٤٢)، «أصول الحديث» (ص١٩)، «منهج النَّقد» (ص٢٧).

المتواتر

٢٣. المتواتر[١] ما رواه جماعة[٢] يستحيل تواطؤهم على الكَذب[٣].

---

(١) اسمُ فاعل من التَّواتر: وهو التَّتابع.

(٢) أي عدد من النَّاس غير محصورين، والضَّابط هو حصولُ العلم بهم وهذا هو الشَّرط الأوَّل للحديث المتواتر، وهُو أن يَرويه العَدد الكثير فيخرُج بهذا خبرُ الواحد.

(٣) أي يمتَنع تواطؤهم على الكَذب عادةً، وكذا حصولُه منهم اتِّفاقًا مِن غير قصد، بسببِ ما بلغَه ذلك العدَدُ من الكثرة، وهذا هُو الشَّرط الثَّاني في المتواتر ويخرج به المشهور ـ الآتي ذكره ـ فإنَّه يَرويه جماعةٌ، لكن لم يبلُغوا ذلك المبلَغ.

هذا؛ ويضيف العلماء شروطًا أخرى للحديث المتواتر، منها: أن يكونَ هذا الخبر مستنِدًا إلى أمرٍ يُدرَك بأحد الحواسِّ الخَمس، وذلك بأن يقولَ الرَّاوي مثلًا: سمعتُ أو شاهدتُ أو لمستُ... لا ما اقتضاه العقلُ الصِّرف.

وكذلكَ أن توجَد هذه الشُّروط ـ السَّابقة الذِّكر ـ في جميع طبقات السَّند لا في بعضها، وإلَّا كان آحادًا، مثل حديث: «**إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ**»، فقد طرأ عليه التَّواتر في وسط السَّند، فلا يكون متواترًا.

وحريٌّ بالتَّنبيه أنَّ الحديث المتواتر لا يخضَع لقوانين المحدِّثين المقرَّرة في قبول الأحاديث وردِّها، فلا يُبحث عن حال رواتِه، ولا يُشترَط فيه ما يُشترَط في الصَّحيح والحسَن من العدالة والضَّبط، بل العُمدة فيه على كثرة ناقليه الَّذين يحصُل بهم العلمُ الضَّروري.

. . . .

وعليه؛ فهذا النَّوع ليس من صناعة هذا الفنِّ، وإنَّما هو مِن مباحث الأصوليِّين، ولهذا فلا تكاد تجد له ذِكرًا باسمِه الخاصِّ المُشعر بمعناه الخاصِّ في كُتب المحدِّثين، والمصنِّف رَحِمَهُ اللهُ ذكره نوعًا مستقلًّا خاصًّا، وهُو في هذا قد وافَق الحافظَ ابن حجر حيث أفرده في «النُّخبة» و«شرحها» من باب التَّكثير وإتمام القِسمة لطُرُق الخبر مع تنبيهه أنَّه ليس من مباحثِ علم الإسناد[1].

مثال المتواتر: حديث: «**مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ**» فقد جاء هذا الحديث من بضع وستِّين صحابيًّا منهم العشرة المبشَّرون بالجنَّة، ورواه عن هؤلاء خلقٌ كثير.

---

(١) «مقدِّمة ابن الصَّلاح» (ص٢٠٧ ـ مع التَّقييد)، «نزهة النَّظر» (ص٦٠)، «اليواقيت والدُّرر» (١/ ٢٥٩)، «المقترب» (ص١٩).

٢٤. المشهور[١] ما رواه ثلاثة[٢] فأكثَر[٣].

---

(١) اسمُ مفعول، من شَهرتُ الأمر إذا أعلنتُه وأوضحتُه.

وسمِّي هذا النَّوع بالمشهور؛ لشُهرته ووضُوح أمره.

(٢) أي مخصوصٌ بالعَدد ثلاثة ولا ينزل عنه، فيخرُج بهذا الحديثُ الغريبُ والعزيز الآتي ذكرهما.

(٣) أي ثلاثة، أربعة فما فوق، ما لم يبلغ حدَّ التَّواترِ الَّذي سبق.

*** مثال المشهور:**

حديث: «**المُؤمِنُ يَألَفُ وَيُؤلَفُ، وَلَا خَيرَ فِيمَنْ لَا يَألَفُ وَلاَ يُؤْلَفُ**»، فهذا الحديث قد جاء من طريق أربعة من الصَّحابة: أبو هريرة، وجابر بن عبد الله، وسَهل بن سَعد السَّاعدي، وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهم.

ورواه عن أبي هريرة ثلاثة من الرُّواة: أبو صالح ذَكْوَان السَّمَّان، والحسَن البصري، ومحمَّد بن سيرين، ثمَّ انتشر في باقي الطَّبقات.

*** تنبيهان:**

ـ الأوَّل: المصنِّف رحمه الله تابع الحافظَ ابن حجر في جَعْل المشهورِ محصورًا بالعدد ثلاثة، وهذا خلافًا لمن جَعَل الثَّلاثة عزيزًا ومشهورًا، وهو قول ابن الصَّلاح كما سيأتي.

ـ الثَّاني: ما تطرَّق إليه المصنِّف رحمه الله يسمَّى بالمشهور الاصطلاحي، وهناك ما يُدعى بالمشهور غير الاصطلاحي، وهُو الحديثُ الَّذي اشتَهر على ألسنة النَّاس على اختلافهم من محدِّثين أو فقهاء أو أصوليِّين أو غيرهم بدون قَيْد ولا شَرْط سواء كانَ له سندٌ واحدٌ أو أكثر، أو ليسَ له إسنادٌ أصلًا، وقد يكونُ من المتواتر أو الحسن أو الضَّعيف، بل حتَّى من المتروك والموضوع.

وهو على أنواع بحَسب الوسَط الَّذي انتشر فيه:

ـ مشهورٌ بين أهل الحديث خاصَّة: كحديث أنس رضي الله عنه: «**أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَنَتَ شَهرًا بَعدَ الرُّكُوعِ يَدْعُو عَلَى رِعلٍ وَذَكوَان**».

ـ مشهور بين الفقهاء: مثل: «**أَبغَضُ الحَلَالِ عِنْدَ الله الطَّلَاقُ**».

ـ مشهور عند الأصوليِّين: مثل حديث: «**رُفِعَ عَنْ أُمَّتِي الخَطَأُ وَالنِّسيَانُ، وَمَا اسْتُكرِهُوا عَلَيهِ**».

ـ مشهور بين النُّحاة: كحديث: «**نِعْمَ العَبْدُ صُهَيْبٌ لَو لَمَ يَخَفِ الله لم يَعْصِهِ**».

ـ مشهور بين الأدباء: كحديث: «**أَدَّبَنِي رَبِّي فَأَحْسَنَ تَأْدِيبِي**».

ـ مشهور بين العوامِّ: كحديث: «**اِختِلَافُ أُمَّتِي رَحمَةٌ**»، «**السَّفَرُ قِطْعَةٌ مِنَ العَذَابِ**»، «**الحَربُ خُدْعَةٌ**»[1].

---

(١) انظر «تدريب الرَّاوي» (٣/ ٣٩١ ـ ٣٩٤)، «مهمَّات علوم الحديث» (ص١٣٥).

العزيز[1]

٢٥. ما رواه اثنان[2].

---

(١) صفةٌ مشبَّهة من العزَّة، وهي القوَّة والشِّدَّة والغلَبة، وسمِّي هذا النَّوع بذلك؛ لأنَّه لمجيئه من طريقٍ أُخرى قوِيَ واشتدَّ بتلك الطَّريق.

(٢) فلا يردُ بأقلَّ من ذلك، أي من راويين اثنين ـ فيخرُجُ بهذا الغريب الآتي ذكره ـ ولَو في بعض المواضِع من الإسناد الواحد، وكان في باقيه أكثَر من اثنين ـ يخرج بهذا المشهور والمتواتر السَّابق بيانهما ـ إذ الأقلُّ في هذا العلم يقضي على الأكثر.

مثال العزيز: قول النَّبيِّ ﷺ: «**لَا يُؤمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى أَكُونَ أَحَبَّ إِلَيهِ مِنْ وَلَدِهِ وَوَالِدِهِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ**»، هذا الحديث رواه البخاري (برقم١٥)، ومسلم (برقم٦٩) من طريق أنس بن مالك، ورواه عن أنس قَتَادة، وعبد العزيز بن صُهَيب، ورواه عن قتادة شُعبة وسَعيد، ورواه عن عبد العزيز إسماعيل بن عُلَيَّة وعبد الوَارث، ورواه عن كلٍّ جماعة؛ كما رواه البخاري من طريق أبي هريرة.

ملاحظة: يظهَر ممَّا سبق أنَّ المصنِّف رحمه الله خصَّ العزيز بالاثنين والمشهور بالثَّلاثة، وفصَل بينها فصلًا تامًّا، وهذا الَّذي حرَّره الحافظُ ابن حجر، وتابعَه غيرُه، خلافًا لمن لم يفصِل بينهما فصلًا تامًّا وجعل العَزيز ما رواه اثنان أو ثلاثة، والمشهور ما رواه ثلاثة فما فوق، فيكونان مشترَكين فيما رواه الثَّلاثة، ويختصُّ العَزيز بالاثنين، ويختصُّ المشهور بأكثَر من ثلاثة، وهذا الَّذي اختاره ابن الصَّلاح في «مقدِّمته»، ومشى عليه النَّووي وابن كثير والعراقي والبيقوني وغيرهم[1].

---

(١) انظر «مقدِّمة ابن الصَّلاح مع التَّقييد» (ص٢١٣)، «نزهة النَّظر» (ص٥٧)، «تدريب الرَّاوي» (٣/ ٣٩٧)، «فتح المغيث» (٣/ ٣٧٨)، «البيقونية مع شرح الزّرقاني» (ص٧)، «شرح شرح النُّخبة» (ص١٩٧)، «منهج النَّقد» (ص٤١٦).

٢٦. الغريب[١] ما رواه واحد[٢].

---

(١) الغريب لغة: صفةٌ مشبَّهة بمعنى المنفَرد، ويسمَّى هذا النَّوع بالغريب؛ لأنَّه لانفرادِ راويه عن غيرِه شابَهَ الغَريبَ الفَريد.

(٢) أي انفرد برواية الحديث واحدٌ من الرُّواة، وهذا في كلِّ طبقات الإسناد أو بعضها، وقد يكون في أصل الإسناد أو في أثنائه، فإن كانَ في أصل السَّند وطَرفه الَّذي فيه الصَّحابي سُمِّي ذلك الحديث بـ«الفَرْد المُطْلَق» مثل حديث: «**إِنَّمَا الأَعمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امرِئٍ مَا نَوَى...**»، فقد انفرَد بروايته عن النَّبيِّ ﷺ عُمَر بن الخطَّاب، وتفرَّد به عَلْقَمَة بن وقَّاص عن عمر، وتفرَّد به محمَّد بن إبراهيم عن علقمة بن وقَّاص، وتفرَّد به يحيى بن سعيد عن محمَّد بن إبراهيم، ورواه عن يحيى بن سعيد عدد كثير.

وإن كان التَّفرُّد في أثناء السَّند، أو في آخره بالنِّسبة إلى شخص معيَّن أو إلى جهة خاصَّة، سُمِّي بـ«الفرد النِّسبي»؛ مثل ما رواه مسلم في «صحيحه» (برقم١٣٨): حَدَّثَنَا أَبُو غَسَّانَ المِسْمَعِيُّ مَالِكُ بنُ عَبدِ الوَاحِدِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ المَلِكِ بنُ الصَّبَّاحِ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ وَاقِدِ بنِ مُحَمَّدِ بنِ زَيْدِ بنِ عَبْدِ اللهِ بنِ عُمَرَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللهِ بنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لاَ إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ، وَيُقِيمُوا الصَّلاَةَ، وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ؛ فَإِذَا فَعَلُوا، عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا، وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللهِ**».

أقسام عامَّة[1] للحديث باعتبار سنده أو متنه[2]

فهذا الحديث قد انفرد به أبو غسَّان عن عبد الملك، ولم ينفرد به عبد الملك، بل تابعه حَرَمِيٌّ بن عُمارة عن شُعبة كما في «صحيح البخاري» (برقم ٢٥): قال حَدَّثَنَا عَبْدُ الله بْنُ مُحَمَّدٍ المُسْنَدِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو رَوْحٍ الحَرَمِيُّ بنُ عُمارَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ وَاقِدِ ابنِ مُحَمَّدٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يُحَدِّثُ عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: «**أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لاَ إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ الله، وَيُقِيمُوا الصَّلاَةَ، وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ؛ فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ، عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّ الإِسْلَامِ، وَحِسَابُهُمْ عَلَى الله**»[1].

(١) أي مشتركة بين الصَّحيح والحسن والضَّعيف.

(٢) لَمَّا فرغ المصنِّف من تقسيم الحديث باعتبار القَبول والرَّدِّ، ثمَّ باعتبار عَدَد طُرقه ووصُوله إلينا، شَرع في ذكر أنواع عامَّة للحَديث لا تَعني صحَّةً ولا عدمَها ورتَّبها؛ فجَعل ما يتعلَّقُ منها بالسَّند على حِدَة، وما يتعلَّق منها بالمتن على حِدَة كذلك، وما يتعلَّق بالإسناد والمتن معًا على حِدَة، وختَم بها.

---

(١) انظر «العالي الرُّتبة» (ص١٠٨ ـ ١١١)، «شرح شرح النُّخبة» (ص٢٣٨).

المعنعن(١)

٢٧. المعنعن هو ما قال فيه(٢) راويه عنْ فُلان(٣) وهو محمولٌ على اللُّقيِّ(٤)....

---

(١) المعنعن لغةً: اسم مفعول مَن عَنْعَن، بمعنى قال: «عَنْ عَنْ».

(٢) أي في رواية إسناده، ولو كان ذلكَ في طبقةٍ واحدة منه.

(٣) أي أتى بصيغة «عن»، من غير بيان للتَّحديث أو الإخبار أو السَّماع إذ صيغة «عن» غير صريحةٍ في ذلك، بل تحتَمل أنَّ هذا المعنعِن قد سمع ممَّن يروي عنه؛ فيكون حديثُه متَّصلًا، كما تحتَمل عدمَ سماعِه منه، ولكن سمِع ممَّن سمِع منه، فيكون حديثُه إذًا منقطعًا.

مثالُ الحديث المعنعَن:

ما رواه أبو داود في «سننه» (برقم٢٥٩٦) قال: حَدَّثَنَا وَهْبُ بنُ بَقِيَّةَ عَنْ خَالِدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بنِ عَمْرٍو عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «**افْتَرَقَتِ اليَهُودُ عَلَى إِحْدَى أَوْ ثِنْتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، وَتَفَرَّقَتِ النَّصَارَى عَلَى إِحْدَى أَوْ ثِنْتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، وَتَفْتَرِقُ أُمَّتِي عَلَى ثَلاَثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً**».

(٤) هذا ما يتعلَّق بحكم السَّند المعنعن، وأنَّه محمولٌ على اللِّقاء فيُحكم له بالاتِّصال، وهذا هُو الأصل حتَّى يتبيَّن خلافه تحسينًا للظَّنِّ بالثِّقة، وذلك بشَرط أن يكون ممكنًا وجائزًا، غيرَ مستحيل من حيثُ السِّنُّ والبلدُ، وهذا ما يعبَّر عنه بشَرط المُعاصَرة وإمكان اللِّقاء، أمَّا إذا تُيقِّن عدمُ اللِّقاء، وذلك كأن يَروي عن شخص لم يعاصِره أصلًا أو عاصَره وثبتَ أنَّه لم يلقَه ألبتَّة جُزم بأنَّ هذه الرِّواية منقطِعة.

إلاَّ ممَّن عرف بالتَّدليس[1] ....

وجديرٌ بالملاحظة أنَّ إطلاق المصنِّف وعدم تصريحِه بشَرط ثُبوت لقاء من أضيفت العنعَنة إليهم بعضهم بعضًا، يفسِّر اكتفاءَه بالمعاصَرة وإمكان اللِّقاء فقط، وهو وإن لم يصرِّح بهذا الشَّرط أيضًا إلَّا أنَّه أمر ضروري متَّفقٌ عليه، إذ لا يحصُل الاتِّصال إلَّا بالمعاصَرة، ولا وجه لشَرط انتفاء وصْمَة التَّدليس عن المعنعَن إذا لم تكن هناك معاصَرةٌ، وهذا الَّذي اختاره المصنِّف رَحِمَهُ اللهُ هو الَّذي انتصر له الإمام مسلم في «مقدِّمة صحيحه»، وأنكر على مخالفِه غايةَ الإنكار، وقد ذهب الإمامُ البخاريُّ وعليُّ بن المَدِيني إلى اشتراط ثبوت اللِّقاء ولو مرَّةً واحدَةً، وهناكَ أقوالٌ أخرى غير جيِّدة، ولا بالدَّليل هي مؤيَّدة[1].

(١) إذا عُرِف المعنعِن بالتَّدليس فإنَّه لا يُحكَم لعنعنته بالاتِّصال، بل يُتوقَّف فيها لاحتِمال الانقطاع ووجُود الواسطةِ بين المدلِّس، ومن روى عنه.

ونخلص ممَّا سبق أنَّه يُشترَط لكي يُحكم لحديث المعَنعِن بالاتِّصال شرطان:

ـ الأوَّل: المعاصَرة وإمكان اللِّقاء، وإن لم يُعلَم اجتماعُهما في حديثٍ قطُّ؛ إذ لعلَّه لقيَه ولم يُنقَل إلينا، تحسينًا للظَّنِّ بالثِّقة كما سبق.

ـ الثَّاني: أن يكون بريئًا من وصْمَة التَّدليس.

فإذا استوفى ذلك؛ صار قولُه: «عن فُلان» على ظاهر الاتِّصال، ويُنزَّل منزلةَ السَّماع، حتَّى يثبتَ خلافُه فنأخُذَ به.

---

(١) انظر «مقدِّمة صحيح مسلم» (ص٢٩ ـ ٣٥)، «ألفيَّة السُّيوطي مع شرح أحمد شاكر» (ص٣٠).

٢٨. المسلسل[١] هو ما رُوي على وجه[٢] من قول[٣] أو فعل[٤] ....

---

(١) اسمُ مفعول من التَّسلسل: وهو اتِّصال الشَّيء بعضه ببعض، ومنه سلسلة الحديد. وإنَّما سُمِّي هذا النَّوع بهذا الاسم لشَبهه بالسِّلسلة من ناحية الاتِّصال والتَّماثل بين الأجزاء.

(٢) أي على صفةٍ ونوع واحد، وذلك بأن يتتابع رجالُ الإسناد واحدًا واحدًا على أمر، ويتواردوا عليه.

(٣) أي ذلك التَّوارد قد يكون على وصف قوليٍّ، مثل الحديث المسلسل بقراءة سورة الصَّفِّ، فقد روى التِّرمذي في «سننه» (برقم ٣٣٠٩) قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ الله بنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بنُ كَثِيرٍ عَنِ الأَوْزَاعِي عَنْ يَحْيَى بنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ عَبْدِ الله بنِ سَلَامٍ قَالَ: قَعَدْنَا نَفَرٌ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ الله ﷺ فتَذَاكَرْنَا، فَقُلْنَا: لَوْ نَعْلَمُ أَيَّ الأَعْمَالِ أَحَبُّ إِلَى الله لَعَمِلْنَاهُ؛ فَأَنْزَلَ اللهُ تَعَالَى: ﴿سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ ۖ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ۝١ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ ۝٢﴾ [سورة الصف]، قَالَ عَبْدُ الله ابنُ سَلَام: فَقَرَأَهَا عَلَيْنَا رَسُولُ الله ﷺ، قَالَ أبو سَلمة: فقرأها علينا ابن سَلَام، قال يحيى: فقرأها علينا أبو سَلمة، قال ابنُ كثير: فقرأها علينا الأوزاعيُّ، قال عبدُ الله: فقرأها علينا ابن كثير.

فهذا الحديث ظاهرٌ في أنَّه تسلسلٌ بقول كلِّ راوٍ: «فقرأها فلان».

(٤) مراده أنَّه قد يكون التَّوارد على وصف فعليٍّ، مثل: اتِّفاق أسماء الرُّواة كالمسلسل بالمحمَّدين، أو صفاتهم كالمسلسل بالفقهاء أو الحفَّاظ، أو أنسابهم كالمسلسل بالدِّمشقيِّين أو الشَّاميِّين أو البصريِّين.

أو حال[1] ....

مثل: ما رواه أبو داود في «سننه» (برقم٢٥٠٤) قال: حدَّثنا موسى بن إسماعيل، حدَّثنا حمَّاد عن حُمَيد عن أنس أنَّ النَّبيَّ ﷺ قَالَ: «**جَاهِدُوا الْمُشْرِكِينَ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ وَأَلْسِنَتِكُمْ**».

فإسناد هذا الحديث رواتُه كلُّهم بصريُّون فـ«موسى بن إسماعيل»: أبو سلمة التَّبُوذَكي بصريٌّ، و«حمَّاد» هو ابن سَلَمة بن دينار أبو سَلَمة بصريٌّ كذلك، و«حُميد» وهو ابن أبي حُميد الطَّويل أبو عُبَيدة بصريٌّ أيضًا، و«أنَس» هو الصَّحابي الجليل خادم رسول الله ﷺ بصريٌّ رضي الله عنه؛ فيكون الحديث مسلسلًا بالبصريِّين.

(١) أي هيئة، وذلك بأن يتَّفق رجال الإسناد ـ أيضًا ـ على حالٍ واحد، وقد يكون هذا الحال قوليًّا، مثل: ما رواه أبو نعيم في «الحِلية» (برقم٨١٥)، قال: حدَّثنا محمَّد ابن أحمد بن الحسن، ثنا بشر بن موسى، ثنا أبو عبد الرَّحمن المُقْرئ عن حَيْوَة بن شُرَيْح قال: سمعتُ عُقْبَة بن مسلم التُّجيبي يقول: حدَّثني أبو عبد الرَّحمن الحُبُلي عن الصُّنابِحي عن معاذ بن جبل رضي الله عنه قال: أخذَ رسول الله ﷺ يومًا بيدي ثمَّ قال: «**يَا مُعَاذُ! وَاللهِ إِنِّي لَأُحِبُّكَ**»، فقال له معاذ: بأبي وأمِّي يا رسول الله! وأنا والله أحبُّك؛ فقال: «**أُوصِيكَ ـ يَا مُعَاذُ ـ: لَا تَدَعَنَّ فِي دُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ أَن تَقُولَ: اللَّهُمَّ أَعِنِّي عَلَى ذِكْرِكَ، وَشُكْرِكَ، وَحُسْنِ عِبَادَتِكَ**»، وأوصى به معاذ الصُّنابحي، وأوصى الصُّنابحي أبا عبد الرَّحمن، وأوصى أبو عبد الرَّحمن عقبةَ، وأوصى عقبةُ حيوة، وأوصى حيوة أبا عبد الرَّحمن المقرئ، وأوصى أبو عبد الرَّحمن المقرئ بشرَ بنَ موسى، وأوصى بشرُ بنُ موسى محمَّدَ بنَ أحمد بن الحسن، وأوصاني محمَّدُ بنُ أحمد بن الحسن، قال الشَّيخ رحمه الله: «وأنا أوصِيكم به».

وقد يكون التَّسلسل بأحوال الرَّاوي فعليًّا، مثل ما رواه الحاكم في «معرفة علوم الحديث» (ص١٨٦) قال: شبَّك بيدي أحمد بن الحسن المقرئ وقال: شبَّك بيدي أبو عُمَر عبد العزيز بن عُمَر بن الحسن بن بكر بن الشَّرود الصَّنعاني، وقال: شبَّك بيدي أبي وقال لي: شبَّك بيدي أبي، وقال: شبَّك بيدي إبراهيم بن أبي يحيى، وقال إبراهيم: شبَّك بيدي صَفْوان ابن سليم، وقال صفوان: شبَّك بيدي أيُّوب بن خالد الأنصاري، وقال أيُّوب: شبَّك بيدي عبد الله بن رافع، وقال عبد الله: شبَّك بيدي أبو هريرة، وقال أبو هريرة: شبَّك بيدي أبو القاسم ﷺ وقال: «**خَلَقَ اللهُ الأَرْضَ يَوْمَ السَّبتِ، وَالجِبَالَ يَومَ الأَحَدِ، وَالشَّجَرَ يومَ الِاثْنَيْنِ، وَالمَكْرُوهَ يَوْمَ الثُّلَاثَاءِ، وَالنُّورَ يَومَ الأَربِعَاءِ، وَالدَّوَابَّ يَومَ الخَمِيسِ، وَآدَمَ يَوْمَ الجُمُعَةِ**».

وقد يكون المسلسل بأحوال الرُّواة قوليًّا وفعليًّا معًا، مثل: ما رواه الحاكم في «معرفة علوم الحديث» (ص١٨١) قال: حدَّثني الزُّبير بن عبد الواحد، حدَّثني أبو الحسن يوسف ابن عبد الأَحَد القِمَّني الشَّافعي بمصر، قال: حدَّثني سليمان بن شعيب الكيساني، حدَّثني سعيد الآدَم، حدَّثني شهاب بن خِراش الحَوْشَبي قال: سمعتُ يزيد الرَّقَّاشي يحدِّث عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: «**لَا يَجِدُ العَبْدُ حَلَاوَةَ الإِيمَانِ حَتَّى يُؤمِنَ بِالقَدَرِ خَيرِهِ وَشَرِّهِ وَحُلْوِهِ وَمُرِّهِ**»، قال: وقبض رسول الله ﷺ على لحيته فقال: «**آمَنْتُ بِالقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ وَحُلْوِهِ وَمُرِّهِ**»، قال: وقبض أنس على لحيته فقال: «آمنت بالقدر خيره وشرِّه وحلوه ومرِّه»، وأخذ يزيد بلحيته فقال: «آمنت بالقدر خيره وشرِّه وحلوه ومرِّه»، قال: وأخذ شهاب بلحيته فقال: «آمنت بالقدر خيره وشرِّه وحلوِّه ومرِّه»، قال: وأخذ سعيد بلحيته فقال: «آمنت بالقدر خيره وشرِّه وحلوه ومرِّه»، قال: وأخذ سليمان بلحيته فقال: «آمنت بالقدر خيره وشرِّه وحلوه ومرِّه»، قال: وأخذ يوسف بلحيته فقال: «آمنت بالقدر خيره وشرِّه وحلوه ومرِّه»، قال: وأخذ شيخنا الزُّبير بلحيته فقال: «آمنت بالقدر خيره وشرِّه وحلوه ومرِّه»، قال الحاكم: وأنا أقول عن نيَّةٍ صادقة وعقيدةٍ صحيحة: «آمنتُ بالقدر خيره وشرِّه وحلوه ومرِّه» وأخذ بلحيته.

* ملاحظة:

التَّابع والتَّوارد تارةً يكون في حال الرُّواة وصفاتهم، وهذا إمَّا في الأقوال وإمَّا في الأفعال وإمَّا فيهما معًا، كما سبق بيانه والتَّمثيل له.

وتارةً أخرى يكون في صفات الرِّواية والأداء ـ وهذا الأخير لم يشر إليه المصنِّف رحمه الله ـ وهو ما يرجع إلى التَّحمُّل، وقد يكون في صيغ الأداء، مثل الحديث الَّذي رواه أبو داود في «سننه» (برقم٥٠٢١) قال: حَدَّثَنَا النُّفَيْلِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ زُهَيْرًا يَقُولُ: سَمِعْتُ يَحْيَى بنَ سَعِيدٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا سَلَمَةَ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا قَتَادَةَ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ الله ﷺ يَقُولُ: «**الرُّؤْيَا مِنَ الله وَالحُلْمُ مِنَ الشَّيْطَانِ، فَإِذَا رَأَى أَحَدُكُمْ شَيْئًا يَكْرَهُهُ فَلْيَنْفُثْ عَنْ يَسَارِهِ ثَلاَثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ لِيَتَعَوَّذْ مِنْ شَرِّهَا؛ فَإِنَّهَا لاَ تَضُرُّهُ**».

فهذا الحديث مسلسل بالسَّماع كما ترى.

وقد يكون التَّسلسل بزمن الرِّواية أو بمكانها أو بتاريخها، وإلى غير ذلك من أنواع التَّسلسل الكثيرة الَّتي لا تنحصر؛ تبعًا لكثرة الأحوال الَّتي يتَّفق فيها الرُّواة، وفي هذا المعنى يقول ابن الصَّلاح:

«ثمَّ إنَّ صفاتهم في ذلك، وأحوالهم أقوالًا وأفعالًا ونحو ذلك تنقسم إلى ما لا نحصيه»[1].

(١) أي من أوَّله إلى آخره، وهذا هو الأكثر في الأحاديث المسلسلة كما جاء في الأمثلة السَّابقة.

---

(١) «مقدِّمة ابن الصَّلاح مع التَّقييد» (ص٢١٦)، «فتح المغيث» (٣/ ٤٣٤)، «ألفيَّة السُّيوطي مع شرح أحمد شاكر» (ص١٧١).

أو بعضه[1].

---

(١) وذلك بأن ينقطعَ تسلسُلُه في أثناء سنده أو أوَّله أو آخره، كالحديث الَّذي رواه ابن ماجه في «سننه» (برقم٦٨) قال: حدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ وَأَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الأَعْمَشِ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «**وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا تَدْخُلُوا الجَنَّةَ حَتَّى تُؤْمِنُوا، وَلَا تُؤْمِنُوا حَتَّى تَحَابُّوا، أَوَلَا أَدُلُّكُمْ عَلَى شَيْءٍ إِذَا فَعَلْتُمُوهُ تَحَابَبْتُمْ: أَفْشُوا السَّلَامَ بَيْنَكُمْ**»، فهذا الحديث مسلسلٌ بالكوفيِّين إلى الأعمش، والباقيان ـ وهما أبو صالح وأبو هريرة ـ مدنيَّان.

المتَّصل

٢٩. المتَّصل[١] هو ما سمع[٢] كلُّ راوٍ من رواته ممَّن روى عنه من بدايته إلى نهايته[٣].

وهذه الثَّلاثة باعتبار السَّند.

---

(١) اسم فاعل من اتَّصل، ضدُّ انقطع.

(٢) أي تحمَّلَه عمَّن فوقَه بطريق السَّماع، وهكذا غيرها من طُرق التَّحمُّل كالعَرض والإجازة الصَّحيحة، فذِكر المصنِّف رحمه الله للسَّماع لكونه هو الغَالب، لا أنَّه قيْدٌ يخرج به غيرُ السَّماع، ويخرج بهذا كلُّ أنواع الانقطاع الظَّاهر والخفيُّ.

(٣) سواء كان منتهاه النَّبيُّ ﷺ، أو الصَّحابيُّ أو التَّابعيُّ ومَن دونه، وعلى هذا؛ فالمتَّصل شاملٌ للمرفوع والموقُوف والمقطُوع.

مثال المتَّصل المرفوع: ما رواه البخاري في «صحيحه» (برقم٦٩) قال: حدَّثنا يحيى ابنُ سعيد، قال: حدَّثنا شُعبة، قال: حدَّثنا أبو التَّيَّاح عن أنس عن النَّبيِّ ﷺ قال: «**يَسِّرُوا وَلَا تُعَسِّرُوا، وَبَشِّرُوا وَلَا تُنفِّرُوا**».

مثال المتَّصل الموقوف: ما رواه البخاري في «صحيحه» (برقم٦٨٥٤) قال: حدَّثنا أبو نُعيم، حدَّثنا سُفيان عن الأعمَش عن إبراهيم عن هَمَّام عن حُذيفة قال: «يا معشر القرَّاء! استَقيموا فقد سبَقتُم سبقًا بعيدًا، فإن أخذتُم يمينًا وشمالًا؛ لقد ضَلَلْتُم ضلالًا بعيدًا».

مثال المتَّصل المقطوع: ما رواه مسلم في «صحيحه» (١٤٢١) قال: حدَّثنا يحيى ابن يحيى التَّميميُّ، قال: أخبرنا عبد الله بن يحيى بن أبي كثير، قال: سمعت أبي يقول: «لا يُستطاع العِلمُ براحَة الجسم».

٣٠. المرفوع[١] ما أُضِيف للنَّبيِّ، صلَّى الله عليه وآله وسلَّم[٢].

(١) المرفوع اسم مفعول مِن رَفَع، ضدُّ وَضَع.

وسمِّي هذا النَّوع بـ «المرفوع»، لارتفاع درجتِه ورتبتِه إلى النَّبيِّ ﷺ.

(٢) أي ما نُسب وأُسند إلى النَّبيِّ ﷺ، سواء كانت هذه النِّسبة والإضافة من الصَّحابي أو التَّابعي، أو من بعدهما، حتَّى يدخُل فيه قول المخرِّج ولو تأخَّر: «قال رسول الله ﷺ».

وعلى هذا؛ فإنَّه يدخل في المرفوع المتَّصل والمنقطع بأنواعه؛ لعدم اشتراط الاتِّصال[١].

ثمَّ هذا المنسوبُ والمضافُ إلى النَّبيِّ ﷺ، إمَّا أن يكون قولًا أو فعلًا أو تقريرًا أو صفةً خَلقيَّة أو خُلقيَّة.

فمثال المرفوع القَولي: ما رواه ابن ماجه في «سننه» (برقم ٣٨٤٣): حدَّثنا عليُّ ابن محمَّد، حدَّثنا وكيع عن أسامة بن زَيْد عن محمَّد بن المُنكَدر عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ: **«سَلُوا اللهَ عِلْمًا نَافِعًا، وَتَعَوَّذُوا بِاللهِ مِنْ عِلْمٍ لَا يَنْفَعُ»**.

ومثال المرفوع الفِعلي: ما رواه البخاري في «صحيحه» (برقم٩٥) قال: حدَّثنا عَبْدَة بن عبد الله، حدَّثنا عبد الصَّمَد قال: حدَّثنا عبد الله بن المُثَنَّى قال: حدَّثنا ثُمامة ابن عبد الله عن أنس عن النَّبيِّ ﷺ: **«أَنَّهُ كَانَ إِذَا تَكَلَّمَ بِكَلِمَةٍ أَعَادَهَا ثَلَاثًا حَتَّى تُفْهَمَ عَنْهُ، وَإِذَا أَتَى عَلَى قَوْمٍ فَسَلَّمَ عَلَيْهِمْ سَلَّمَ عَلَيْهِمْ ثَلَاثًا»**.

(١) انظر «فتح المغيث» (١/ ١٢٨)، «شرح شرح النُّخبة» (ص٥٤٦).

ومثال المرفوع التَّقريري: ما رواه أبو داود في «سننه» (برقم١٢٦٧) قال: حدَّثنا عثمان بن أبي شيبة، حدَّثنا ابن نُمير عن سَعد بن سعيد، حدَّثني محمَّد بن إبراهيم عن قَيْس بن عَمْرو، قال: رأى رسُول الله ﷺ رجلًا يصلِّي بعد صلاة الصُّبح ركعتَين؛ فقال رسُول الله ﷺ: «**صَلَاةُ الصُّبْحِ رَكْعَتَانِ**»، فقال الرَّجل: إنِّي لَمْ أَكُنْ صَلَّيْتُ الرَّكْعَتَيْنِ اللَّتَيْنِ قَبْلَهُمَا فَصَلَّيْتُهُمَا الآنَ؛ **فَسَكَتَ رَسُولُ الله ﷺ**.

ومثال المرفوع الوصفي الخُلقي: ما رواه مسلم في «صحيحه» برقم (٢٣١٠) قال: حدَّثنا شَيْبان بنُ فَرُّوخ وأبو الرَّبيع كلاهُما عن عبد الوارث، قال شَيْبانُ: حدَّثنا عبد الوارث عن أبي التَّيَّاحِ عن أنس بنِ مالكٍ قال: «**كَانَ رَسُولُ الله ﷺ أَحْسَنَ النَّاسِ خُلُقًا**...» الحديث.

ومثال المرفوع الوصفي الخَلقي: ما رواه مسلم في «صحيحه» (برقم٢٣٣٧) قال: حدَّثنا أبو كُرَيْب محمَّد بنُ العَلاء، حدَّثنا إسحاق بن مَنْصُور عن إبراهيم بن يوسُف عن أبيه عن أبي إسحاق قال: سمعتُ البَراءَ يقول: «**كَانَ رَسُولُ الله ﷺ أَحْسَنَ النَّاسِ وَجْهًا وَأَحْسَنَهُمْ خَلْقًا؛ لَيْسَ بِالطَّوِيلِ الذَّاهِبِ وَلَا بِالقَصِيرِ**».

٣١. **الموقوف**[١] **هو ما أُضيف للصَّحابي**[٢].

(١) اسمُ مفعول من الوَقْف، وسُمِّي هذا النَّوع هكذا؛ لأنَّه وُقِف به عند الصَّحابي، ولم يرتَفع إلى النَّبيِّ ﷺ.

(٢) أي نُسب إلى الصَّحابي؛ من قول، أو فعل، أو تقرير، بشَرط أن يخلوَ من قَرائن الرَّفع ـ كأن يكون ـ مثلًا ـ فيما ليس للرَّأي فيه مجال ـ فالحديث الموقوف لا يُطلَق إلَّا مختصًّا بالصَّحابي، وقد يُضاف إلى مَن دونَه مقيَّدًا، فيقال: موقوفٌ على ابن المسيِّب.

هذا؛ ويظهَر من إطلاق المصنِّف رحمه الله، واكتفائه بمجرَّد الإضافة إلى الصَّحابي أنَّه لا يُشتَرط في الموقوف الاتِّصال، بل منه ما يتَّصل إسنادُه؛ فيكون منَ الموقوف الموصول، ومنه ما لا يتَّصل إسنادُه؛ فيكون من الموقوف غير الموصول، وهذا بلا خلافٍ بين أهل هذا الفنِّ، والله تعالى أعلم[١].

مثال الموقوف القَولي: ما رواه الدَّارمي في «سننه» (رقم٢٥٦) قال: أخبرنا وَهبُ ابن جَرير وعثمان بن عمر قالَا: حدَّثنا ابن عون عن محمَّد عن الأحنَف قال: قال عمرُ: **«تَفقَّهُوا قَبْلَ أَنْ تُسَوَّدُوا»**.

مثال الموقوف الفعلي: ما رواه مالك (٤٢٦) عن نافع أنَّ عبد الله بن عمر: **«كَانَ يَغْتَسِلُ يَوْمَ الفِطْرِ قَبْلَ أَنْ يَغْدُوَ إِلَى المُصَلَّى»**.

مثال الموقوف التَّقريري: ما رواه ابن أبي شيبة في «المصنَّف» (برقم١٦٣٩٢): حدَّثنا ابن عُلَيَّة عن أيُّوب عن ابن سيرين قال: نُبِّئت أنَّ عمر: **«كان إذَا اسْتَمَعَ صَوْتًا أَنْكَرَهُ، وَسَأَلَ عَنْهُ؛ فَإِنْ قِيلَ: عُرْسٌ أَوْ خِتَانٌ؛ أَقَرَّهُ»**.

(١) انظر «مقدِّمة ابن الصَّلاح» (ص٥٧ ـ مع التَّقييد).

المقطوع

٣٢. المقطوع[1] هو ما أُضيف إلى التَّابعي[2] فمَن دونه[3].

وهذه الثَّلاثة[4] باعتبار المتن[5].

---

(١) اسمُ مفعول من قَطَع، ضدُّ وَصَلَ، وسمِّي هذا النَّوع بهذا الاسم لقَطْعه عن الوصول إلى النَّبيِّ ﷺ أو الصَّحابي.

(٢) أي ما نُسِبَ إلى التَّابعين من قول أو فعل، بشرط أن يخلوَ من قرائن الرَّفع أو الوَقف.

(٣) أي مَن دون التَّابعي، من أتباع التَّابعين فمَن بعدهم، فما يُنسب إليهم مِن أقوال أو أفعال تدخل في التَّسمية بـ«المقطوع».

مثال المقطوع القَولي: ما رواه مسلم في «مقدِّمة صحيحه» (١/ ١٤) قال: حدَّثنا حَسن بن الرَّبِيع، حدَّثنا حمَّادُ بن زيد عن أيُّوب وهشام عن محمَّد؛ وحدَّثنا فُضَيل عن هشام قال: وحدَّثنا مَخْلَد بن حُسَين عن هِشام عن محمَّد بن سِيرين قال: «**إِنَّ هَذَا العِلْمَ دِينٌ؛ فَانْظُرُوا عَمَّنْ تَأْخُذُونَ دِينكُمْ**».

مثال المقطوع الفعلي: ما رواه الدَّارمي في «سننه» برقم (١٥٤) قال: أخبرنا الحسين ابن منصور، حدَّثنا الحسين بن الوليد عن وُهَيب عن هشام عن محمَّد بن سيرين: «**أَنَّهُ كَانَ لَا يُفْتِي فِي الفَرْجِ بِشَيْءٍ فِيهِ اخْتِلَافٌ**».

(٤) وهي: المرفوع والموقوف والمقطوع السَّابق بيانها.

(٥) أي باعتبار قائله ومن نُسب إليه، ولذا ناسَب ذكرُها مجتمِعةً في مكانٍ واحدٍ؛ مبتدئًا بالحديث المرفوع لشَرف ورِفعةِ قائلِه، ثمَّ تلاه بالموقوف ثمَّ المقطوع.

المسند

٣٣. المسند[١] هو ما أُضيف للنَّبيِّ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم[٢]، واتَّصل سندُه[٣].

---

(١) اسم مفعول؛ مِن أسنَد بمعنى أضاف ونَسَب.

(٢) أي ما نُسب إلى النَّبيِّ ﷺ، فلابدَّ أن يكون مرفوعًا، وهذا هو الشَّرط الأوَّل في الحديث المسنَد، يخرج به الموقوفُ والمقطوعُ وإن اتَّصل سندهما.

(٣) مراده ؒ: اتَّصل سندُه ظاهرًا، فيدخُل ما فيه انقطاع خفيٌّ كعَنْعنة مدلِّسٍ، والمعاصِر الَّذي لم يثبُت لُقيُّه لإطباق مَن خرَّج المسانيد على ذلك، ويخرُج به الانقطاع الظَّاهر؛ كالإرسال والإعضال وغيرها.

وعليه؛ فهذا شرطٌ ثانٍ في الحديث المسنَد، فإضافةً إلى ما سبَق من اشتراط كونِه مرفوعًا؛ لابدَّ من اتِّصال سنَده وسلامتِه من السَّقط الظَّاهر، وما وُجِد فيه سقطٌ ظاهرٌ لا يسمَّى مسندًا ولو رُفِع إلى النَّبيِّ ﷺ.

وحريٌّ بالتَّنبيه أنَّ إشارةَ المصنِّف ؒ إلى هذين القَيدين، وكون الحديث لا يسمَّى مسندًا في الاصطلاح إلَّا بوجودهما، قد وافق فيه الحاكم بن عبد الله النَّيسابوري، والحافظ ابن حجر، وابن دقيق العيد، وغيرهم ممَّن تبعهم، خلافًا لمن اقتصر على الشَّرط الأوَّل كالحافظ ابن عبد البرِّ في «التَّمهيد»، وكذا مَن اقتصر على الشَّرط الثَّاني كالخطيب البغدادي في «الكفاية»[١].

---

(١) انظر «معرفة علوم الحديث» (ص١٣٧)، «الكفاية في علم الرِّواية» (١/ ٢١)، «التَّمهيد لما في الموطَّأ من المعاني والأسانيد» (١/ ٢١)، «نزهة النَّظر ـ مع النُّكت» (ص١٥٤)، «الاقتراح» (ص٢١١).

وهذا باعتبارهما[1][2].

مثال الحديث المسنَد:

ما رواه مسلم في «صحيحه» (برقم١٦٣١) قال: حدَّثنا يحيى بن أيُّوب وقُتيبة ـ يعني ابن سعيد ـ وابن حُجْر قالوا: حدَّثنا إسماعيل ـ هو ابن جَعفر ـ عن العَلاء عن أبيه عن أبي هريرة أنَّ رسول الله ﷺ قال: «**إِذَا مَاتَ الإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَنْهُ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلاثَةٍ: إِلَّا مِنْ صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ**».

(١) أي باعتبار السَّند والمتن معًا، فالحديث المسند يُنظر إليه من جهتين: من جهة الإسناد وحاله من حيث الاتِّصال والانقطاع، ومن جهة المتن وحاله من حيث إنَّه مرفوع أوْ لَا.

(٢) وكتبَ في نهاية الإملاء: انتهى، ابن باديس في صفر سنة (١٣٥٥هـ)، هذه بعض الإملاءات في مبادئ العلوم الإسلاميَّة، الَّتي كان يمليها أستاذنا الإمام عبد الحميد بن باديس على طلَّابه في «الجامع الأخضر» بقسنطينة (١٣٥٥هـ ـ ١٩٣٥م)، وفي نسخة الشَّيخ الحركاتي:

«وهذا آخر ما أملاه لنا الأستاذ باديس على سبيل الاختصار، وما هو في الواقع إلَّا مقدِّمةٌ للمطوَّلات، والحمد لله ابتداءً وانتهاءً، وكان الفَراغ منه في ٣٠ صفر سنة ١٣٥٥هـ».

وقد كان انتهائي من الشَّرح والتَّعليق على هذا الإملاء النَّفيس للشَّيخ عبد الحميد ابن باديس رَحِمَهُ اللَّهُ في شهر رجب من عام ١٤٢٩هـ الموافق لشهر جويليه عام (٢٠٠٨م) بمدينة «الأربعاء» في مكتبتِها العامرة الكائنة في «مسجد حمزة» - جزى الله الإخوة القائمين عليها خيرًا وبارك فيهم -، وهذا أثناء كنتُ ساكنًا بها، وبعد ذلك بنحو سنتين عاودتُ النَّظر فيه؛ فهذَّبته ثُمَّ راجعته ودرَّسته لبعض الشَّباب الحريص على العلم، وذلك في حلقٍ يوميَّةٍ بمدينة «قصر البخاري» - حرسها الله من كلِّ سوء -، وكان الفراغ من ذلك كلِّه بحسن توفيق الله ومنِّه: يوم الجمعة ٤ شعبان عام (١٤٣١هـ) الموافق لـ ١٦ جويلية عام (٢٠١٠م)، فالحمد لله الَّذي بنعمته تتمُّ الصَّالحات.

والصَّلاة والسَّلام على محمَّد وعلى آله وصحبه أجمعين، والعاقبة للمتَّقين، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربِّ العالمين.



المصادر والمراجع

١ـ ابن باديس حياته وآثاره/ جمع ودراسة عمّار طالبي/ دار الغرب الإسلامي.

٢ـ أحاديث معلّة ظاهرها الصِّحَّة/ للشَّيخ أبي عبد الرَّحمن مقبل بن هادي الوادعي/ دار الآثار للنَّشر والتَّوزيع.

٣ـ أسباب ردِّ الحديث الضَّعيف وما نتج عنها من أنواع/ تأليف: د/ محمَّد محمود دكّار/ دار طيبة، الرِّياض، المملكة العربية السُّعودية.

٤ـ ألفيَّة السُّيوطي مع شرح أحمد شاكر/ المكتبة التِّجاريَّة، مكَّة المكرَّمة.

٥ـ أصول الحديث علومه ومصطلحه/ تأليف: د/ محمَّد عجَّاج الخطيب/ دار الفكر للطِّباعة والنَّشر والتَّوزيع.

٦ـ الاقتراح في بيان الاصطلاح وما أضيف إلى ذلك من الأحاديث المعدودة في الصِّحاح/ تأليف: ابن دقيق العيد ـ دراسة وتحقيق: د/ عامر حسن صبري/ دار البشائر الإسلاميَّة.

٧ـ الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث/ شرح: أحمد شاكر ـ تحقيق: علي حسن الحلبي/ مكتبة المعارف، الرِّياض.

٨ـ البحر الَّذي زخر شرح ألفيَّة علم الأثر/ تأليف: جلال الدِّين السُّيوطي ـ تحقيق: أنيس بن أحمد/ مكتبة الغرباء الأثريَّة.

٩ ـ تدريب الرَّاوي في شرح تقريب النَّووي/ تأليف: الحافظ جلال الدِّين السُّيوطي ـ تحقيق: أبو معاذ طارق بن عوض الله بن محمد/ دار العاصمة للنَّشر والتَّوزيع.

١٠ـ التَّعليق النَّفيس على اختصار علوم الحديث/ تأليف: عبد الحكيم العرشاني/ دار الآثار.

١١ـ التَّعليقات الأثريَّة على المنظومة البيقونيَّة/ لعلي حسن عبد الحميد/ دار ابن الجوزي، الرياض، المملكة العربية السُّعوديَّة.

١٢ـ تقريب التَّهذيب/ تأليف: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ـ تحقيق: محمَّد عوَّامة/ دار الرَّشيد، مكان النَّشر: سوريا.

١٣ـ التَّقريرات السَّنيَّة شرح المنظومة البيقونيَّة في مصطلح الحديث/ لحسن محمَّد المشَّاط ـ تحقيق وتعليق: فوَّاز أحمد الزّمرلي/ دار الكتاب العربي.

١٤ـ التَّقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من كتاب ابن الصَّلاح/ تأليف: زين الدِّين العراقي/ منشورات محمَّد علي البيضون، دار الكتب العلميَّة، بيروت، لبنان.

١٥ـ التَّمهيد لما في الموطَّأ من المعاني والأسانيد/ تأليف: أبو عمر يوسف بن عبد الله ابن محمَّد بن عبد البرِّ بن عاصم النّمري القرطبي (المتوفى: ٤٦٣هـ) ـ تحقيق: مصطفى ابن أحمد العلوي ومحمَّد عبد الكبير البكري/ مؤسسة القرطبة.

١٦ـ تهذيب التَّهذيب/ تأليف: الحافظ ابن حجر العسقلاني ـ اعتناء: إبراهيم زيبق، عادل مرشد/ مكتبة التُّراث، مؤسَّسة الرِّسالة.

١٧ـ توجيه النَّظر إلى أصول الأثر/ تأليف: طاهر الجزائري ـ اعتنى به: عبد الفتَّاح أبو غدَّة/ مكتبة المطبوعات الإسلاميَّة بحلب.

١٨ـ توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار/ تأليف محمَّد بن إسماعيل الأمير الصَّنعاني ـ دراسة وتحقيق: أبو عبد الرَّحمن صلاح بن محمَّد عويضة.

١٩ـ الجامع لأخلاق الرَّاوي وآداب السَّامع/ تأليف أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي أبو بكر ـ تحقيق: د. محمود الطَّحَّان/ مكتبة المعارف

٢٠ـ حاشية جامعة على الفريدة بعلم المصطلح/ تأليف: يوسف بن كسَّاب الغزي المدني ـ تحقيق ودراسة: فهد بن عامر بن عازب العجمي/ مكتبة الرُّشد، الكويت.

٢١ـ الحديث الضَّعيف وحكم الاحتجاج به/ تأليف: د/ عبد الكريم الخضير/ مكتبة دار المناهج للنَّشر والتَّوزيع، الرِّياض.

٢٢ـ حلية الأولياء وطبقات الأصفياء/ تأليف: الحافظ أبي نعيم الأصفهاني ـ دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا/ منشورات محمَّد علي البيضون، دار الكتب العلميَّة، بيروت، لبنان.

٢٣ـ سنن أبي داود/ تصنيف: أبي داود سليمان بن الأشعث السِّجستاني ـ حكم على أحاديثه وآثاره وعلَّق عليه: العلَّامة المحدِّث الألباني ـ اعتنى به: مشهور حسن آل سلمان/ مكتبة المعارف، الرِّياض.

٢٤ـ سنن ابن ماجه/ تصنيف: أبي عبد الله محمَّد بن يزيد القزويني المشهور بابن ماجه ـ حكم على أحاديثه وآثاره وعلَّق عليه: العلَّامة المحدِّث محمَّد ناصر الدِّين الألباني ـ اعتنى به: مشهور حسن آل سلمان/ مكتبة المعارف، الرياض.

٢٥ـ السُّنن الكبرى/ تصنيف: أبي بكر البيهقي ـ تحقيق: عبد القادر عطا/ دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٢٦ـ سنن التِّرمذي/ تصنيف: الإمام الحافظ محمَّد بن عيسى بن سَوْرة الترمذي ـ حكم على أحاديثه وآثاره وعلَّق عليه: العلَّامة المحدِّث الألباني ـ اعتنى به: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان/ مكتبة المعارف، الرِّياض.

٢٧ـ سنن الدَّارقطني/ للحافظ الكبير علي بن عمر الدَّارقطني ـ حقَّقه وضبط نصَّه وعلَّق عليه: شعيب الأرناؤوط، حسن عبد المنعم شلبي، عبد اللطيف حرز الله/ مؤسَّسة الرِّسالة.

٢٨ـ سلسلة الأحاديث الضَّعيفة/ الشَّيخ محمَّد ناصر الدِّين الألباني/ طبعة مكتبة المعارف، الرِّياض.

٢٩ـ الشَّذا الفيَّاح من علوم ابن الصَّلاح/ تأليف: إبراهيم بن موسى أبو إسحاق الأبناسي ثمَّ القاهري الشَّافعي ـ تحقيق: صلاح فتحي هلل/ مكتبة الرُّشد.

٣٠ـ شرح التَّبصرة والتَّذكرة/ للحافظ عبد الرَّحيم بن الحسين العراقي ـ تحقيق: د/ عبد اللَّطيف هيثم ود/ ماهر ياسين الفحل/ دار الكتب العلميَّة، بيروت.

٣١ـ شرح التَّقريب والتَّيسير لمعرفة سنن البشير النَّذير/ تأليف: الحافظ شمس الدِّين محمَّد بن عبد الرَّحمن السَّخاوي ـ تحقيق: علي أحمد الكندي المرر/ الطَّبعة الأولى ٢٠٠٢، مؤسَّسة بينونة للنَّشر والتَّوزيع/ دولة الإمارات العربيَّة المتَّحدة، أبو ظبي.

٣٢ـ شرح الزُّرقاني مع حاشية الأجهوري/ لمحمَّد عبد الباقي الزّرقاني ـ تصنيف وتخريج: صالح محمَّد عويضة/ توزيع مكتبة: عبَّاس أحمد الباز، مكة المكرَّمة.

٣٣ـ شرح شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر/ تأليف: علي بن سلطان القاري ـ تحقيق وتعليق: محمَّد نزار تميم، هشام نزار تميم/ دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، لبنان.

٣٤ـ شرح علل التِّرمذي/ تأليف: ابن رجب الحنبلي ـ تحقيق ودراسة: همام ابن عبد الرحيم سعيد/ مكتبة الرُّشد ناشرون.

٣٥ـ الشِّهاب/ عبد الحميد بن باديس/ دار الغرب الإسلامي.

٣٦ـ الصِّحاح/ تأليف: إسماعيل بن حمَّاد الجوهري/ دار العلم للملايين ـ بيروت/ الطبعة الرَّابعة، يناير ١٩٩٠.

٣٧ـ صحيح ابن حبَّان بترتيب ابن بلبان/ تأليف: محمَّد بن حبَّان بن أحمد أبو حاتم التَّميمي البستي ـ تحقيق: شعيب الأرناؤوط/ مؤسَّسة الرِّسالة، بيروت.

٣٨ـ صحيح البخاري/ للإمام أبي عبد الله محمَّد بن إسماعيل البخاري الجعفي ـ قسم مشترك ـ مرقم للنَّشر والتَّوزيع، الجزائر/ دار الهدى، عين مليلة.

٣٩ـ صحيح سنن أبي داود/ تأليف: الشَّيخ العلَّامة محمَّد ناصر الدِّين الألباني/ غراس للنَّشر والتَّوزيع.

٤٠ـ صحيح مسلم/ للإمام أبي الحسين مسلم بن حجاج القشيري ـ تحقيق: محمَّد فؤاد عبد الباقي/ دار تحقيق التُّراث العربي/ بيروت، لبنان.

٤١ـ الضُّعفاء/ تأليف: أبي جعفر بن عمرو بن موسى بن حمَّاد العقيلي ـ تحقيق: حمدي بن عبد المجيد بن إسماعيل السَّلفي/ دار الصّميعي.

٤٢ـ ظفر الأماني في مختصر الجرجاني/ لأبي الحسنات محمَّد عبد الحي اللَّكنوي ـ حقَّقه وخرَّج نصوصه وعلَّق عليه: د/ تقي الدِّين النَّووي ـ الجامعة الإسلاميَّة/ دار القلم.

٤٣ـ العالي الرُّتبة في شرح نظم النُّخبة/ تأليف: تقي الدِّين الشُّمُنِّي ـ دراسة وشرح وتحقيق: معتز عبد اللَّطيف الخطيب/ مؤسَّسة الرِّسالة.

٤٤ـ عقد الدُّرر في شرح مختصر نخبة الفكر/ للعلَّامة أبي المعالي الألوسي ـ تحقيق وتعليق: إسلام محمود دربال/ مكتبة الرُّشد، الرِّياض.

٤٥ـ علل الحديث لابن أبي حاتم/ للإمام أبي محمَّد عبد الرَّحمن الرَّازي بن أبي حاتم ـ تحقيق وتعليق: أبو يعقوب ابن كمال المصري/ توزيع مكتبة الضّياء.

٤٦ـ علم مصطلح الحديث التَّطبيقي/ تأليف: علي بن إبراهيم حشيش/ دار العقيدة.

٤٧ـ فتح الباقي شرح ألفية العراقي/ تأليف: أبي زكريا الأنصاري ـ تحقيق وتعليق: حافظ ثناء الله الزَّاهدي/ دار ابن حزم/ بيروت، لبنان.

٤٨ـ الفتح المأمول في شرح مبادئ الأصول/ تأليف: الشَّيخ أبي عبد المعزِّ محمَّد علي فركوس/ دار الرَّغائب والنَّفائس.

٤٩ـ فتح المغيث شرح ألفية الحديث/ تأليف: شمس الدِّين السَّخاوي ـ دراسة وتحقيق: عبد الكريم الخضير ومحمَّد بن عبد الله آل فهيد/ مكتبة دار المنهاج للنَّشر والتَّوزيع، الرِّياض.

٥٠ـ القلائد العنبرية على المنظومة البيقونيَّة/ تأليف: عثمان بن المكي الزَّبيدي ـ تحقيق وتعليق: علي حسن الحلبي.

٥١ـ الكفاية في معرفة أصول الرِّواية/ تأليف: أبي بكر الخطيب البغدادي ـ تحقيق وتعليق: إبراهيم بن مصطفى الدِّمياطي/ دار الهدى.

٥٢ ـ الكفاية في علم الرِّواية/ تأليف أحمد بن علي بن ثابت أبو بكر الخطيب البغدادي ـ تحقيق: أبو عبد الله السُّورقي، إبراهيم حمدي المدني/ المكتبة العلميَّة ـ المدينة المنوَّرة.

٥٣ـ لسان العرب/ تأليف: ابن منظور/ دار صادر/ بيروت، لبنان.

٥٤ـ مجالس تذكيريَّة على مسائل منهجيَّة/ تأليف: الشَّيخ أبي عبد المعزِّ محمَّد علي فركوس/ دار الرَّغائب والنَّفائس.

٥٥ـ المجروحين/ تأليف: أبو حاتم محمَّد بن حبَّان البُستي ـ تحقيق: حمدي عبد المجيد السَّلفي/ دار الصّميعي.

٥٦ـ مختار الصِّحاح/ أبي بكر الرَّازي ـ ضبط وتخريج وتعليق: د/ مصطفى ديب البغا/ دار الهدى، عين مليلة، الجزائر.

٥٧ـ مسند الدَّارمي/ تأليف: الحافظ أبو محمَّد عبد الله عن عبد الرَّحمن الدَّارمي ـ تحقيق: حسين سليم أسد الدَّاراني/ دار المغني، الرِّياض.

٥٨ـ المصباح المنير/ تأليف: أحمد بن محمَّد بن علي الفيُّومي المقري ـ دراسة وتحقيق: يوسف الشَّيخ محمَّد/ المكتبة العصريَّة.

٥٩ـ المقترب في بيان المضطرب/ تأليف: أحمد بن عمر بازمول/ دارالخَراز، دار ابن حزم.

٦٠ـ المصنَّف في الأحاديث والآثار/ للحافظ أبي بكر بن أبي شيبة ـ ضبط وتصحيح: محمَّد عبد السَّلام شاهين/ دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٦١ـ المقترح في الإجابة على بعض أسئلة المصطلح/ تأليف: الشَّيخ أبي عبد الرَّحمن مقبل بن هادي الوادعي/ من منشورات دار الحرمين، القاهرة.

٦٢ـ المنار المنيف في الصَّحيح والضَّعيف/ تأليف: الإمام ابن قيِّم الجوزيَّة ـ تحقيق: عبد الرَّحمن المعلِّمي ـ إعداد وإخراج: منصور بن عبد العزيز السِّماري/ دار العاصمة للنَّشر والتَّوزيع.

٦٣ـ منهج النَّقد في علوم الحديث/ تأليف: نور الدِّين عتر/ دار الفكر، دمشق، سوريا/ دار الفكر المعاصرة، بيروت، لبنان.

٦٤ـ المنهل الرَّوي في مختصر علوم الحديث النَّبويِّ/ تأليف: الشَّيخ بدر الدِّين ابن جماعة ـ تحقيق: د/ محيي الدِّين بن عبد الرَّحمن رمضان/ دار الفكر، دمشق، سورية.

٦٥ـ مهمَّات علوم الحديث/ تأليف: د/ إبراهيم بن علي آل كليب/ دار الرِّواق للنَّشر والتَّوزيع.

٦٦ـ الموضوعات/ لأبي الفرج عبد الرَّحمن بن علي الجوزي ـ خرَّج آياته وأحاديثه: توفيق حمدة/ دار الكتب العلميَّة.

٦٧ـ الموطَّأ/ الإمام مالك بن أنس/ دار إحياء التُّراث العربي، مصر/ تحقيق: محمَّد فؤاد عبد الباقي.

٦٨ـ الموقظة/ الإمام الذَّهبي/ دار الآثار للنَّشر والتَّوزيع، القاهرة.

٦٩ـ ميزان الاعتدال في نقد الرِّجال/ تأليف: الحافظ الذَّهبي ـ دراسة وتحقيق وتعليق: علي محمَّد معوَّض، عادل أحمد عبد الموجود/ دار الكتب العلميَّة، بيروت، لبنان.

٧٠ـ نتيجة النَّظر في نخبة الفكر/ تأليف: كمال الدِّين محمَّد بن الحسن بن يحيى الشُّمُنِّي المالكي ـ دراسة وتحقيق: د(ة)/ إنتصار قيس محمَّد نايف القيسي/ دار الكلم الطَّيِّب، دمشق، بيروت.

٧١ـ النُّكت على كتاب ابن الصَّلاح/ للحافظ ابن حجر العسقلاني ـ تحقيق ودراسة: د/ الشَّيخ ربيع بن هادي المدخلي/ دار الرَّاية للنَّشر والتَّوزيع.

٧٢ـ النُّكت على نزهة النَّظر في توضيح نخبة الفكر للحافظ ابن حجر العسقلاني/ تأليف: علي حسن الحلبي/ مكتبة الثَّقافة.

٧٣ـ النُّكت الوفيَّة بما في شرح الألفيَّة/ تأليف: برهان الدِّين إبراهيم ابن عمر البقاعي ـ تحقيق: د/ ماهر ياسين الفحل/ مكتبة الرُّشد ناشرون.

٧٤ـ الوضع في الحديث/ تأليف: عمر فلاتة/ مكتبة الغزالي، دمشق، بيروت.

٧٥ـ اليواقيت والدُّرر في شرح نخبة الفكر/ تأليف: عبد الرَّؤُوف المُناوي ـ دراسة وتحقيق: د/ المرتضى الزيق أحمد/ مكتبة الرُّشد.



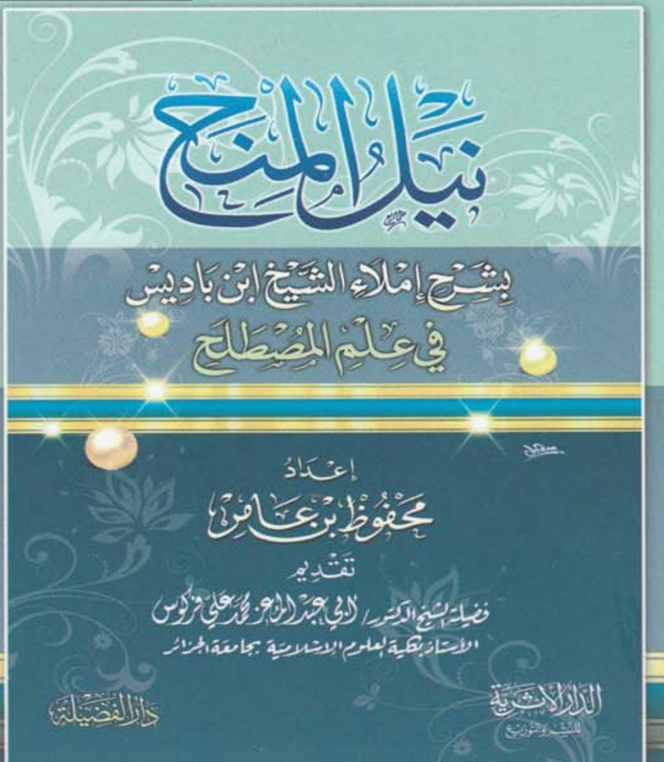
فهرس الموضوعات

ꕤ ꕤ ꕤ


رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

www.moswarat.com


رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com


نيل المنح
بشرح إملاء الشيخ ابن باديس
في علم المصطلح
إعداد
محفوظ بن عامر
تقديم
فضيلة الشيخ الدكتور/ أبي عبد المعز محمد علي فركوس
الأستاذ بكلية العلوم الإسلامية بجامعة الجزائر
الدار الأثرية
دار الفضيلة